یا کیکج هذا کتاب حافظ
مبر

ذی الحجه ابلغی یوم اولی
سنه ۱۱۱۶

چو از زبون برانی ملک
چو لابی قصور الله فتاد در
بر فتحانی ایجه و بر مقدار
نوازل اولان بس سوره
مجربدن

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الهداية امره لديه • وكل شيء يعود اليه • وله الحمد على
ما انعم علينا سوابغ النعم • ولواحقها والهم النبا حقايق
الحكم ودقايقها • والصلوة على جميع الانبياء والاولياء
خصوصا على نبينا محمد وجملة العدالة وخاتم فصل الرسالة
وعلى اله الواصلين واصحابه الكاملين • وبعد فيقول العبد
المعتصم بلطف الابدي حسين بن المعين الدين الميبدي
اصلح الله حالها وتوبها لما رايت كمال اعتنا الاعيان
وهو نوع الانسان بالارتقاء الى عالم العظمة والاتهاء
الى قمم الحكمة اذ بها يصير الناظر فيها حقايق الاشياء
بصيرا ومن يؤتى الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا فشمرت
عن ساق الجد لتحصيلها باحثا عن اجمالها وتفصيلها
اخذا لها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء ابتداء

جلالهم

جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت في ايام التحصيل على اكثر
كتبها ارقاما كثيرة تفيد للناظرين فيه بصيرة ومنه
الهداية للمحقق الكامل والموفق الفاضل اثير الدين مفضل
بن عمر الابهري قدس سره فاكتمس مني بعض المترددين الى
المشتغلين بها ان اجعل لها مزيدا الارقام
المتعلقة بها شرحا • وابين ما يلتبس بكل بحث منها
تعديلا وجرحا • وقد كنت معتذرا اشتراكهم العوايق وفقد
اهوائهم وتلاطم العلايق وامواج همومها فكررت الالتماس
واذدوا ولذا الانفاس فرقمته على ما دقق مسئولهم
فطابق مامولهم والرجو من الطالبين لطريق الرشاد
والسايرين لرجيع السداد ان ينظروا فيه بعين
العناية والوداد ويعرضوا عن التعرض للاعتراض
بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان الانسان لبساد
السهو والنسيان علاوة لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب
وهذا اول ما صنفته في عنفوان الشباب ومنه الاستعانة
لفتح ابواب الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية
اعلم ان الحكمة علم باحوال الاعيان الموجودة على ما هي عليه

والافعال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا او لا فالعلم
باحوال الاول من حيث يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى
حكمة عملية والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية وكل منهما
ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بصلاح شخص
معين بالتوادد والتحابب بالفضائل وتخلية عن الرذائل ويسمى
تهذيب الاخلاق واما علم بصلاح جماعة متشاركة في السكنى
كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل
واما علم بصلاح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى سياسة
المدينة واما النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود
الخارجي والتعقل الى المادة كالالهية وهو العلم الالهي
ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما
بعد الطبيعة وقد يطلق عليها قبل الطبيعة بعد كتب ارسطو
جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي دون
التعقل كالفلكية وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي
والتعليمي واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي
والتعقل كالطبيعية وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي

وجعل

وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما لا يفتقر اليها
مطلقا كالالهية والعقول وما يفتقر اليها لكن لا على وجه الا
فتقار كالوحدة والكثرة وسائر الامور العامة والعلم
باحوال الاول يسمى الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا
وفلسفة اولى واختلفوا في المنطق هل هو من الحكمة ام لا
فرقة بالجزء والنفس الناطقة كما انها الكمال بالعلم
والعمل جعلته منها بل جعلوا العقل اشرف منها وكذا من ترك
الاعمال وتوجها جعلوه من اقسام النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن
المعقولات الثانية التي ليست وجودها بقدرتنا
واختيارنا واما تفسيرها بالذكر فهو المشهور بينهم والعدول
منها لانه موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعراض
الموجودات الماخوذة في تعريفها وخرجا فيما هذا الابلغ
العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة في الخارج
كما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة هناك ليست
موضوعات بل محمولات منتزعة للاعيان فان قولنا
الحكمة موجود بوجود زيد والعقول ثابت كذا بعلامات اقسام
الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي

والثالث في الالهي بالمعنى الاعم والثاني احتاج الى الطبيعي لذا
عنه قبل الخوض في الحكم الرياضية لاستثنائها والاكثر
علم الامور الموهومة فالدوائر الموهومة المبحوث عنها
في علم الهيئة وهي اقسام الحكم العقلية بسرها لان الزيغ
المصطلحة فوقفت الوطر عنها على كل وجه وام تفصيل
وبحث لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون موجودا
في نفس الامر ويخبر عنه الوهم فلا عم ابتناء الرياضي عليها
اولا لانك ان الكرة اذا حركت على مركزها فلا بد
ان يفرض فيها نقطتان لا تحركان اصلا وهما القطبان
وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في جانب الوسط وتكون الحركة
عليها سريعة وهي المنطقة وان يفرض حيثما دوائر صغار
متوازية لها فتكون الحركة عليها بطيئة بالنسبة الى
بطيء متفاوتا جدا اما اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن
موجودة في الخارج لكنها امور موهومة متخيلة تخيلا
صحيحا مطابقا لنفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة
عما يخبر به الوهم كاذبا لا غوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا

وان كان
في الخارج
موجودا في نفس الامر فلا عم ان الابتناء عليها يصح
علة لاعراض كيف وينضبط بها احوال الحركات في السرعة
والبطوء والطفرة على الوجه المحسوس وانما صعوبة بالالات
وينكشف بها احوال الافلاك والارض وما فيها من دقائق
الحكم وعجائب الفطرة بحيث يحير الواقف عليها في عظمة تبدد
عن فالمارتبا ما خفيت هذا باطلا ومعنى كون الشيء
موجودا في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر هو الشيء وحصله
ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة
بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء
وجد فاحد فرض او لم يوجد وسواء فرضها او لم يفرضها
وفي نفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود
في نفس الامر وقد يتصور في نفس الامر ما ليس في الخارج
كالاربعة زوجا وزوجية الاربع
موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا محضا فلا تسبق عنك
ان الشيء على القسم الاول كان مشهودا وصار كان لم يكن
شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين
في الذهن المباحث عما يرد على النار حين رب افتح بيننا و
بين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

الفصل الثاني في الجسمانيات

قبل الى مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث
الاجسام الطبيعية اقول لا وما ان يتبر مباحث الحكمة
الطبيعية وسلك تقول مباحث الاجسام الطبيعية هي
بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها ما قال
واحد فاذا وجه اولويه ما ذكرت فاقول لانم ان العال واحد
فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث
السكون والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام
الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من الجهة
المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الجهة
وان سلمناه فلا شك ان من المصاب ان القسم الثاني
من الحكمة الطبيعية وهل محل كلام على مقصود من تكلف
عليه واراد تحلل على ما نقول الى الصدر يحمل الالهيات
من ذلك القسم الثالث من الالهيات على مباحث الحكمة الالهية
فقط فحمل الطبيعيات الخ نظرا على ما ذكرنا او الى الطالب
النظر ان وذكروا ان الجسم جوهر قابل للانقسام في الجهات
الثلث واقول فيه بحث لانهم ان ارادوا القابل بالذات
للانقسام في الجهات الثلث فلا يصدق هذا التعريف

على الشيء

عليه الشيء لان القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث
مخصوص بالجسم التعليمي اي الكم القائم بالجسم الطبيعي السماوي
وفي الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا
القابل في الجملة بحيث يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة
البسيطة ومركب عليه فيكون الاجسام مخصوصة في الطبيعيات والتعريفات
والبحث عما هو احوال عامة لها او خاصة باحدهما الفن الاول
فيما يعم الاجسام اي الطبيعية اذ المبادئ دقة عند الاطلاق الى
الغم واكثرهم على ان اطلاق الجسم على الطبيعي والتعليمي بالاشتراك
اللفظي وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان
جوهرا فطبيعي وان كان عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول
في ابطال الجزء الذي لا يتجزى وقد قال الجمهور الجزء الذي
وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة لا فعلا ولا كسرا ولا وهما
والارض والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضية
ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى اقامة البرهان على
بطلان هذا المراد لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته عليه
فاذا اثبت ان يكون المفروض محالا قلت المراد انه لا يقبل القسمة
الوهمية ان العقل لا يجد القسمة فيه لانه لا يقدر على تقديرها

فقسمة ولا شك انه مباح النزاع لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين
فاما ان يكون الوسط ملتقى الطرفين او لا يكون كالسبيل الاول
الثاني لانه لو لم يكن ملتقى لكانت الاجزاء متداخلة ويدخل
الجواهر اي دخول بعضها في جميع بعضا آخر بحيث يتحد ان في الوضع
والجمع بالبديهة والبعضية فلا يكون وسط وطرف وقد فرضت
الوسط والطرفين هو فيثبت كونه ملتقى الطرفين فانه ملتقى الوسط
احد الطرفين بزيادة تلاقي الطرف الآخر فيقسم لا يقال هذا يستلزم
ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون شيء واحد غير منقسم
فاذا انه نهايتان عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت النهايتان
حالتين في محل واحد بحيث لا يمكن الاشارة فيكون الاشارة الى احدهما
عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقي الطرفين وان كانت
حالتين في محلين متمايزين بحيث يمكن الاشارة فيلزم الانقسام ولو
وهما اذ يمكن ان يتوهم شيء فيه دون شيء لا يستبعد بالبديهة
ولانا لو فرضنا جزءا ملتقى جزئين فاما ان لا يلاقي احدهما بخط
او بجميعهما او من كل واحد منهما شيء او واحد منهما وبعض من
الآخر والاول والثاني لم يكن ملتقى فيتعين احد القسمين
الآخرين بلا احد قسم الآخر فيلزم الانقسام الى انقسام ما يلي

الملتقى

الملتقى او الطرف او ملتقى واحد الجزئين لا محالة وينبغي
ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم
من الاجزاء التي لا تتجزى وجزئين بقال لو امكن تركب الجسم
منها لامكن وقوع جزئين او على ما تقدم والتالي باطل لانه يفضل
فكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان الجزء في نفسه اذ يمكن
ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن وقوع جزئين
او على ما تقدم لاحتمال ان يقتضي نوعه الانحصار في فرد
فهذا هو انما يسلم بالبعض في صدد البحث فصل في ابطال تركب
الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى اقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان
وجود الجزء في نفسه بانه تتوقف الجزء بين الجسمين وعلى ما تقدم
كما لا يخفى على ذوي الافهام فصل في اثبات الهيولى
ولا حاجة الى اثبات الصورة الجسمية لانها هي المتبادر
في الجسم اثبات وجودها معلوم بالضرورة كل جسم حيث
هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين يسمى احدهما الاخر
الا فلسفة من حيث هو جسم لانهم يشتبهون له من حيث هو نوع
من انواع الجسم جزءا آخر حالا مع الصورة الجسمية تسمى الهيولى
وسمي صورة نوعية وسيجيء بيانها وقد يقال الهيولى اخص

شيء لشيء بحيث يلزم الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر والمعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق على حلول
اعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية
والاشارة العقلية الى ذات المجرد غير الاشارة
العقلية الى عرضه فاذا العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل الاتحاد
في الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهي
الى الحال والمحل المحسوسين معا الثاني انه لا يصدق على حلول
الاطراف في مجالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح
والسطح في الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف
الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف امتدادات حالا
بعضها في بعض الكل ذلك ويمكن ان يجاب عن الثاني بما ذكره
بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط
الذي هو طرفه فاذا الاشارة اما الخط لا يجب ان يكون النقطة
عليه بل الاشارة اليه تكون امتدادا خطيا موهوما اخذا
في المشير منتهيا الى النقطة منه فكانه النقطة خرجت من المشير وحلت
في المشار اليه فيرسم خطا ينطبق طرفه على تلك النقطة
والمشار اليه فيكون امتدادا سطحيا ينطبق الخط
الذي

الذي طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا خرج من المشير
ورسم سطحا ينطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين
ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا واما الخط تبعا
والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح فيكون امتدادا
خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة اما تلك النقطة
قصدا واما الخط والسطح تبعا وقد يكون امتداد سطحي
ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا
اليه قصدا وبالذات والنقطة والسطح تبعا وبالعرض
وقد يكون امتدادا حجميا ينطبق السطح الذي هو طرفه
على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط
والنقطة تبعا وكذا الاشارة اما الجسم اما امتداد خطي
منه الى النقطة منه او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو
طرفه على خط من ذلك الجسم وامتداد حجمي ينطبق السطح
الذي هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه وينفذ في اقطار
المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه
انطباقا وهميا والحاق تعلق الاشارة قصدا وتبعا
على قياس ما عرفت من ذلك اذا فقد ظهر لك ذا الاشارة

اليها هو الامتداد الخطي ولو كان قبل الاشارة الحسية
امتداد خطي موهوم آخذ من المشير منتهيا الى المشار اليه
واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثاني بان المجرد الاتحاد
في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من اختصاص مقتضي
في الامر آخر المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور هنا
انه لا يمكن تحقق هذا التخصص بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك
كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشيء في الشيء
ان يكون خاصا به بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا
كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كما في حلول
العلوم في المجردات واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال
مغايرة في الصورة والعرض والمحل في المادة والموضوع فلا
يمكن حصول الجسم في المكان حلولا عندهم بل صرح بعضهم به
وهذا انه يصادم ما عليه ما اذا كان المكان هو البعد
المجرد عن المادة فقط واما اذا كان السطح الباطن للجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلا الاشارة
الى الجسم المحوي الاشارة الى سطحه وبالعكس الاشارة الى
سطحه الاشارة الى الجسم لانطباقه

عليه وبالعكس فيمكن الاشارة الى كل من المتمكن والمكان
اشارة واحدة الا ان يقال ان هذا الكلام انما يتم اذا لا يمكن
ان حلول الشيء في شيء ان يكون تحققه به سار بانفسه ويرد
عليه انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة
مثلا غير سارية في الخط والبياض الاضافي مثل الابوة و
البنوة حالة في محالها وليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يقال
في كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو الاختصاص
الثالث الى التعلق الخاص الذي يعبر به المتعلقين نعت
للآخر والآخر منعوتا به والاول عن النعت حال والثاني
عن المنعوت محل كما تعلق بين البياض والجسم المقتضي
كون البياض نعت وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم
ابيض ويرجع اما هذا قيل من ان الحلول اختصاص حالين
بالآخر بحيث يكون الاول نعت والثاني منعوتا وان لم يكن
ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم
لا الجسم بالمكان اقول هنا بحث لان بين الفلك وكوكبه
والجسم ومكانه تعلقا خاصا معينا لا يقال فلك مكوكب وجسم
متمكن الا بين مكوكب والجسم تعلقا خاصا معينا لان

يقال جسم ابيض مع ان الكوكب في حال ذا العلف والمكان غير خارج الجسم
قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على ما يشاء لا يرد عليه
ذلك لكنهم يمنعون لاثبات حلول الشيء في الخارج والتعلق
الثابت كما سبق وبسبب الحلول اليهولى الاولى ذاته واغاثته
اليهولى بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذي يتركب منه جسم آخر
كقطع الخشب التي يتركب منها السرير وبسبب البعد الثابتة والحال
الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث اليهولى
والصورة من الالهي فلم ذلك يا المصنف فيها ثابت لانه سلك
هذا التعليم مسلك المعلم الاول وقدم التكلم على الالهي
لما كان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي المتألف من اليهولى
والصورة فاورد تلك المباحث ههنا تحقيقا ما يجب
صاحب الحكمة لتوجيه ان تلك المباحث من الالهي ان الاحوال
المذكورة فيها لا يحتاج الى المادة في الوجود فيما البحث
هناك اما في وجود المادة والصورة او في تلازمهما او تشخصهما
ولكن ذلك غير العادة واقول هذا الكلام مبني على ان الالهي
لا يفتقر تلك الاحوال الى المادة والظاهر
عبارة

عبارة اكثرهم انه علم باحوال الاشياء لا يفتقر تلك
الاشياء في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه ان
يقال الشبهة في ان اليهولى لا يفتقر فيها اليها ولا في ان
الصورة لا يفتقر اليها في التعقل واما ان الصورة لا تفتقر اليها
في الوجود الخارجي فما تبينوه من ان اليهولى مفتقر الى الصورة
والصورة مفتقرة الى اليهولى
في التشكل دون الوجود والبقاء لئلا يلزم الدور وبرهانه ان بعض
الاجسام الخارجية لا تنفك عن مثل الماء وان يكون له تأثير
منفصلا واحدا كما هو عند الحس والا فالماء لم يكن جزءا ذاتيا لزم الجزء
الذي لا يتجزأ او الخط الجوهري وهو الجوهر الذي لا قبول القسمة
الا جهة واحدة او السطح الجوهري وهو الذي يقبل القسمة الا في جهتين
واستحالة وجودها بمثل ما ذكر فتعين جزءا وصورة الجسم
فان كانت اجزاء ذاتية ما تنتقل الكلام اليها ولا بد ان تنتهي
الى جسم يتصل فيه بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء
غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم كمية
غير متناهية المقدار ولا يتوهم انه يجوز تقول مناف لا صرف
من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية

انه يمكن ان يخرج من تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة
الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف عنده
ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على ما يليق بما قال المتكلمون
فان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى
في الخارج محال عندهم فلا معنى له الا ان تاثير القدرة يمكن
وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في الاعداد فانها لا يقبل
آحاد لا يمكن الزيادة عليه وهذا بحث ذ لا يلزم من هذا الدليل
ان يشاء من الاجسام القابلة للانفكاك بحيث ان يكون متصلا
في نفسه بل غاية ما يلزم منه انه يجب ان يشاء بالاجسام لا متصلة
فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي تنتهي
اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا
وقد قال في شرح الطيبي ان ما دل لا جسم اجسام صغار صلبة
لا يقبل الانفكاك الفعلي وان كانت قابلة للقسمة الوهمية
فلا يدل اثبات المرام من نفي هذا الكلام ودونه خرط القتاد
وقبل النظر اسقاط لفظ بعض عن المتن والقول بسهو وجه ظ
فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور وهو وجود انتهاء الاجسام
القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فانه لم يثبت الاجسام

المتصلة

المتصلة قابلة للانفكاك يثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
لا كلها متصل واحد ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام
كلها لان ذلك المتصل المناسب الاتصال وحاقه قوله تعالى
الجسم المتصل قابل للانفصال اي يطرء عليه الانفصال فالقابل للانفصال
في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي او الصورة
المستلزمة للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان
الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا اوجد الانفصال
عليهما انعدمت هويتهما وحدثت هويتان اخريان في القابل
وما يلزم بحيث وجوده مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا او عدم
ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه ما حدوث هويتين
او عدم الاتصال اي من شانه هو فتعين ان يكون القابل معنى
آخر وهو المعنى من الهيولى لا يخفى عليك ان الشارح في هذا الكلام
الى ان الهيولى جوهر محل الصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض
المحققين من ان الجوهر الواحد الذي المتصل في حد ذاته لو كان
قابلا بذاته لكان تقوم الجسم في تسمية اعداما جسمية بالقوة
وايجاد الجسمين آخرين من تمام العدم وذلك لان الجسم المتصل

في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرء عليه الانفصال حصل
هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الواحد
الذي كان ذراعين بالفعل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان
القسمان موجودين فيه الا كان ذا منفصل بالفعل لا متصلا
في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران
ثم ثم العدم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل الاول
وبين المتصلين ولا يمكن ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه
اذ لو كان لتعين لئلا يكون التوحيد اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك
الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين وذلك الجسم المقسوم
ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين
منفصلا متعددا وكل من ذلك المتعدد ومتصل واحد فلا يكون
ذلك الشيء في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا
بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في ذاته فيكون واحدا
بوحدته ومتعددا بتعدده وهو متصلا مع كونه متصلا واحدا
او منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك
الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا
متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به بالمثالية
فيكون

فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال ومنفصلين حال
الانفصال فيكون جوهرا قطعا هذا الجوهر الذي هو محل
الجوهر المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك
الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما
اقول فيه بحث اذ لا يلزم من خلو الصورة الجسمية في الهيولى
مما ثبت ان الصورة تقسيم نعت للهيولى كما ان الباطن
نعت للجسم ولا يجب ان يكون الصورة واسطة
لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال
والا لزم ان يكون الجسم حالا في الوضع القائم به بل الجسم واسطة
لاتصاف ذلك الوضع بالتحيز بالوضع ويمكن ان يجاب عنه
بان خلو الوضع في شيء يقتضي ان يكون الاول الذي نعت للشيء
وخلو الجوهر في شيء يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة
للاول بالذات نعوتا للشيء بالوضع والجسم بواسطة
لاتصاف الوضع بجميع نعوته وقولهم الاختصاص انما نعت
لشمول القسمين واعلم ان ما ذكرناه مذهب المشائين كارسطو
والشيخين ابي نصر وابي علي سينا واما اكثر القدماء كافلاطون
والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الواحد الذي المتصل في حد ذاته

قائم بذاته غير حال في شيء لكونه متحيزا بذاته وهو الجسم المطلق فهو
جوهر بسيط لا تركيب له بحسب الخارج اصلا وقابل بطريق
الاتصال والانفصال مع بقائه في الحالين في ذاته وهو حيث
الصورة الجسمية التي للانواع الجسمية بها واذا ثبت ان ذلك الجسم
مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية
اما ان يكون بذاتها غنية في الخارج او لم تكن في الاول وهو الاستحالة
حلولها في المحل لان الغنى بذاته في الشيء استحال حلوله في المحل
المستلزم لافتقاره الى الغير فيفتقر بذاته الى المحل
وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الا الافتقار الى المحل
لا محال ان لا يكون الشيء غنيا لذاته في المحل ولا محتاجا
لذاته في المحل ولا محتاجا
قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين
اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل او لا واذا لم يكن
محتاجا لذاته اي كان مستغنيا عنه في ذاته اذ لا معنى للغنى
سوى عدم الحاجة واقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغنى

الفلك مخالفة في الحقيقة لجسمية العناصر المنطبعة في الخارج
اما الطبيعة العنصرية وتكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة
جنسية مشتركة بين الجسميات المختلفة الحقائق واختصاص
التخالف بين الجسميات في تلك الامور الخارجة عنها المضافة
اليها بحسب الظن رجم بالغيب وقد يقال جواب ان الجسمية طبيعة
لنوعية لكن لا نم وجوب تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما
يلزم ذلك لو كانت محتاجة الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز
ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية تختلف
بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية تختلف بالفصول فكما جاز
اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية باختلاف الفصل
فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية باختلاف
التشخصات وجوابه انا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة
ليست في جزء هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية
هي الطبيعة الجسمية وهذا ظاهر لكن للهوية وكل في
الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لا تتوهمها الا لذاتها
فنقول اقول في ان الصورة الجسمية لا تحتاج الى الهيولى
لا يخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق
متحدان

متحدان في المآل لانها لو وجدت بدونها دون خلوها
في الهيولى اما ان يكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى
الثاني لان الاجسام الى ادبها الابعاد ولا خلو عن بعد كلها
متناهية ولا لا يمكن ان يجزى في سبيل واحد امتداد
على سبيل واحد كانها سبعا مثلث وكلما كان اعظم
كان البعد بينهما اشد زيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
بعد غير متناهية وكونه محصورا بين حاصرين هذا اعتراض عليه
الشيخ في الشفاء بانا لا نم انه يلزم وجود بعد بين
الطرفين غير متناهية غاية ما في الباب ان يكون التزاحم
لا الى غير النهاية فلم ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد
والى غير النهاية بل كل بعد مفروض فهو لا يزيد على بعد محدود متناه
الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان
يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية
مع ان كل عدد متناه فهو مرتبة في النظام الغير المتناهي عدد
متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وليس
ان شئت فرضت الالواح بقدر الامتداد فيلزم
انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا سترة فيه

وهو مع وضوحه يحتاج الى نظر اذ لم انما نشاء من فرض الامرين المتناقضين
كون وجود زيد وعدمه ما، وجود خط واصل بين القطبين
يستحيل مع عدم تناهيهما بان الخط الواصل بينهما انما يصل بين
نقطتين منهما فهما متناهيان بتلك النقطتين كيف لا ولو
كل منهما محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل فيكون لا ينفع هذه
المقدمة حتى الانتفاع بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد
مقدمات الاولى ان الخطين المتوازيين من مبدأ واحد اذا عرضا
يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد ومتزايدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة ا
خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على خطين نقطتين
متساويتي البعد عن نقطة ا كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا
بينهما بخط ب ج لكان متوازيا لكل من خطي ا ب ا ج حتى
يكون ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ونفرض ان كلا
من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين
متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي ه د بحيث يكون بعدهما
عن ب كبعدي ب ج عن ا ويكون كل من ا ه ذراعين حتى
لو وصلنا بين نقطتي ه د بخط ه د كان كل ضلع من مثلث

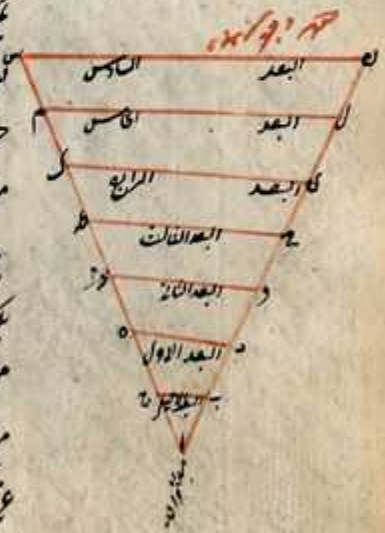

ا ه د

ا ه د ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي
ه ز ونصل بينهما بخط ه ز حتى يكون كل من اضلاع ا ه ز مثلثة
اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل
بينهما بخطوط ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س على الوجه المذكور وكررنا
ذلك بغير انتهاء ولنسم خط ب ج البعد الاصلي الذي بعده
اعني ه د البعد الاول و ز ح البعد الثاني و ح ط البعد الثالث
وعلى الثالث وعلى هذا الترتيب الثاني الكلام في تلك الابعاد
مشتمل على البعد الذي قبله على زيادة مثلا البعد الاول اعني
ه د مشتمل على البعد الاصلي اعني ب ج وزيادة ذراع و
البعد الثاني اعني ز ح مشتمل على ه د وزيادة ذراع وهكذا
الى غير انتهاء فكل بعد من الابعاد الموضوعة فوق البعد الاصلي
مشتمل عليه وعلى زيادة فهناك زيادات غير متناهية بعدد
الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصلي الثالث
ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها بوجوده
واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد
فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد تلك الابعاد بعد
هو آخر تلك الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير

الحكم على كل واحد حكم على الكل الجزئي فان كل واحد من الاثنين
يشبه هذا الزعيف ويسمى هذه الدار وفي الجزء الكل كذلك وفي
بحال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات
الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد وفيه بحث
لانه ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فلم ان كل مجموع متناه
فهو في بعد لكم لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية
في بعد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه
فلا نم ان كل مجموع في بعد لانا نقول في فرض تساوي الزيادات
لانا البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء
كان تلك الزيادات متساوية او متفاوتة او متزايدة
لانها زيادات مقدارية كلما تزداد يزيد المقدار فلما اذا ثبت
الغير النهاية بهذا البعد المشتمل عليها غير متناهية بالضرورة وقد يقال
الزائد على سبيل التناقص لا يعد اذ لا يجاز ان يكون البعد المشتمل
على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا
خطا بقدر شبر وكمل البعد الاصل نصفه ثم نصف النصف الثلثة
ونزيد على الاصل حتى يكون بعدا الاتم نصف نصف النصف ونزيد
على البعد الاول بعدا ثانيا فلما اكمل من نصف النصف الثلثة

الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك
لا يكون المشتمل على جميع تلك الزيادات غيرا واحدا بل نقول
مثلا اذا كان الزائد على سبيل التساوي والنقص اكثر من غير
المطلوب انما اقتصر على الاول لان المثل موجود في الزائد
فاذا علم حصول المطلوب باعتبار المثل علم حصول في الزائد بالطريق
الاولى بدون العكس فيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة
الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل ممتنع ولا نزاع في خروج
جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير
المتناهية غير متناه بالضرورة ضرورة ان المقدار يزداد بحسب
ازدياد الاجزاء فاذا كانت غير متناهية يكون البعد غير متناه
فيكون ما لا يتناهى محصورين حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى
القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لا حاطها حد واحد
او حدود فيكون منتظمة لان الشكل هيئة الحاصلة من
احاطة الحد الواحد او الحدود الى حد واكثر بالمقدار
اي الجسم التعليمي او السطح فان اطراف الخطوط اعني النقطة
لا يتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة
للمقدار

للمقدار من حيث انه مقدار واحاطة غير تامة مثلا اذا
فرضنا سطحا مستويا احاطت خطوط ثلاث مستقيمة فاذا اعتبرنا
محاطا بالخطوط الثلاثة كانت الهيئة العارضة له بهذه الاعتبار
هي الشكل وان اعتبرنا خطين متلاقيين على نقطة تمام كانت
الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار الزاوية هذا ما يتلخص منهم
ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثالها شكل فالانسب ان
يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء
كانت احاطة المقدار بمقدار او احاطة بالمقدار يشمل ذلك بل
محيط الدائرة وامثالها ايضا فلا وجه لتخصيص الشكل بالسطح
والجسم التعليمي وقد يقال انه يلزم تشكل الصورة اذا كانت
متناهية في جميع الجهات فلا يثبت في تلك الجهات ما فيه الدليل
لانه اذا فرض الاتناهي من جهة الطول فقط لم يكن وجود خطين
خرجا من نقطة واحدة وتوجهان متزايدين الى غير النهاية
ضرورة توقف امكان انفراجهما كذلك على الاتناهي في
الوضع ايضا اقول لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا
كانت متناهية ولو في جهة واحدة كانت لها هيئة مخصوصة
وهي ذلك التناهي فينتقل الكلام الى تلك الهيئة فذلك

الشكل امان يكون الى للصورة الجسمية بذاتها حيث
هي وهو مجرد الا كانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد هذا
او بشكل لازم للجسمية وهو مجرد لا مجرد او بشكل عارض لها وهو
البيضي والا لامكن ذو الى لعارض الشكل فامكن ان
يتشكل الصورة بشكل اخر فيكون قابلا للانفصال وقد قال لا
نسلم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل
المدور اذا كعب بتغير منطقه من غير فصل واجيب بانه لا يمكن
هناك انفصال فلا بد انفعال وهو من لواحق المادة ولو صح
عما قرروه ان في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون
امر واحد فاعلا ومنفعلا فنقول الجسم ان انفعل باحدهما و
ينفعل بالاخر فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية
للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فان النفس تفعل بجميع بدنها
في الابدان وتنفعل عن قواها في المبادي العالية من انها غير مادية
واما تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا
جهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة
المتشابهان بقاء فهو قارن للهيولى فيكون الصورة الجوهرية
المفارقة عن الهيولى معارضة لها بهذا يعلم تقول المحرم
لاحتمال

لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها او مع
عارضها او للازمها مع عارضها او لمجموع الثلثة او لمباينها
وحده او مع عزه فاقول كما ان الاجسام لا اول كانت الاجسام
كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان للاجسام الثلثة الباقية
لامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر واما المباين فمعلوم
بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين للصورة الا برابطة
خاصة هناك فاما ان يكون من الرابطة كما في تحقق
ذلك الشكل ولا وعلى الاول ان كان ممتنع الزوال
يستحيل التردد بين الامور المذكورة اما الرابطة والا
فيلزم المحذور الثاني قطعا وعلى الثاني ان كان كل المباين
واما ان يمتنع الزوال بمرور الرابطة بين تلك
الامور والا فيلزم المحذور الثاني ولما كان نفي هذه
الاحتمالات ظاهرة بما ذكره المص بادنى تامل لم ينقض
ايان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال
علة لشكل الصورة معا فيزول الصورة ايضا
ولا يبقى متشكلة بشكل اخر قلت المباين ان كان
مجردا فابدي والا لامتنع ان يكون علة للصورة على ما قرروه

زيد اثبات العقل يوجد الصورة المتحققة فيها بالفعل
ان يكون الشكل يتشخص الصورة التام الا ان يقال الشكل
علة للتشخص فيلزم الدور كذا قيل بعضهم وبيانه الكلام
فيه قد يقال يتوجه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل
للصورة لا يتحقق فيها ذاته الفاعل الا بالجسم الانتقال
على الصورة فذلك المحصل اما هو الجسم او لازمها او عارضها
وكان مبنى على ذهبوا الى ان الهيولى العنصرية والصورة
والاعراض والنفوس ناطقة عن العقل الفعال واما علة
عنه لانهم ما اقاموا البرهان على العلة المذكورة ولا نزلا
فيه وان الافعال الا عن العقل الفعال ايضا كما يظهر بالرجوع
اما بحث الصورة النوعية والمزاج والميل
ان الهيولى ايضا لا يتجرد عن الصورة لانها لو تجردت
عن الصورة اما ان تكون ذات وضع اى قابلة لاتساق
الجهة او لا يكون كالمبسل اما كل واحد من القسمين فلا
يسبل اما تجرد عن الصورة اما لا كالمبسل اما الاول
فلانها اما ان تنقسم او لا كالمبسل اما الثانى فلانه يلزم
وضع

وضع فهو منقسم اى قابل للانقسام على ما مر فى نفى الجزء الذى
لا يتجزى لا يخفى عليك انه لم يرد المتبادر من عبارته وهو ان كل
شىء له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا
لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر فى نفى الجزء الذى لا يتجزى
يدل على ان كل جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة له
على ان كل عرض ذى وضع ايضا كذلك اذ لا تمثيل فى تداخل
النقاط فظاهر مراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام
ح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل
عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وتنقسم بانقسامها
ما عليه تارة بانها جزء الجسم وكل جوهر وهذا مردود لان
الهيئة المخصوصة جزء السرير مع انها عرض والمسبل الى الاول
لانها اما ان تنقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا
او فى جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا او فى ثلث جهات فتكون
جسما اقول الاولى الكلام فى هذا المقام ان اختلف ان الهيئة
فى ان الشىء الثانى هو انتزاعى بدليل الاول هو عدم الوضع مطلقا
فان اراد بالشىء الاول ذات وضع فى الجملة فلا نم
ان كل ما له وضع فى الجملة منقسم فى الجهات الثلث مختص بالجسم

وان اراد ان ذات الوضع بالذات في عدم مساعدة
اللفظ لكن ذلك التردد ظاهر او وجب ايضا قبل الجسم
على الصورة الجسمية بناء على ان الجسم بادي النظر كما
حكاه شارح المواقف في هذا المقام عليه باعتبار علائم لا يسبق منها انها
لو كانت مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منهما بسيط اما انه
لا يجوز ان يكون خطا فلانا وجود الخط على الاتصال الجوهري
مع انه اذا انتهى الى طرفا سطحين فيتداخلان بالتقاطع
الاضلاع اقول هذا التعليل مقرر لانه اذا لم يتم الخط الا بالاتصال
الخط الجوهري مطلقا سواء كان مستقيما او غيره وهذا الخصوص
بالاتصال المستقيم مع انه يكفي في ذلك التقاطع ضلعي طول
منهما ولا حاجة الى استقامة جميع اضلاعهما فاما ان يجب بالاجماع
او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال
لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه
صح قيل ان اراد ان كل خطين مجموعهما اعظم من احدهما
في جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في الطول بل في
العرض وان اراد في جهة العرض فمم اذ لا عظم للخط في
تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو بالمقادير
مع

من حيث هي مقادير فالامتداد الاصلا لا يمتنع التداخل فيه من
الوجوه ومالا مقدار له جهة واحدة فقط امتنع التداخل في تلك
الجهة فقط ومالا مقدار له جهتين فقط امتنع التداخل في
تينك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة ومالا مقدار له الجهات
الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت فيما ذكرت
لا يمتنع التداخل في الاجزاء التي لا يتجزى اذ لا مقدار لها
اصلا فكيف حكم بامتناع التداخل فيها قلت الحكم بامتناع
التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير
لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى البعض مقدار له
جهة فضلا عن المقدار في الجهات فيلزم جسما انتهى كلامه
اقول اذا فرض الخط الجوهري بين خطين جوهريين بل بين
جسمين فالتداخل هناك مع قطعا كما صرح به شارح المواقف
وتسليمه حيث قال الشيخ استحالة التداخل بين الاجزاء التي لا تتجزى
ان بداهة العقل حاكمة بان المتحيز بذاته يمتنع ان يتداخل
مثله بحيث يصير جزءا معه كل واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم
بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها مردود
لانه تداخل تلك الاجزاء مع في نفسها سواء تركب الجسم منها
تجزيها

اولا والتفصيل ان يقال البديهة تحكم بان ما يحصل الخلو عنه مطلقا

واما تداخل غيرها فيما فصلا المعترض فلا يخلو قوله امتناع التداخل

التداخل الماهية المقادير من حيث هي مقادير نعم امتناع التداخل

في المقادير الماهية من حيث هي مقادير وقد يجاب عن اصل الا

عتراض بان هذه الناظر معترف بان مجموع الخطين العظم من

احدهما في الطول لو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين

الوضعين في احدهما لم يكن المتداخلان معا الطول في احدهما ولا

لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض

انه متوسط هف اقول ف ده لان الناظر معترف بان كل خطين

مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متلاقيين في الطول واما

اذا كانا متلاقيين في الوضع فلا ولا جائز ان يجيب الا بالتقسيم

الخط في جهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو

جيد واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا

فاذا انتهى الى طرفي الجسمين فاما ان يحجب على قسمها او لا يحجب

وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانه لا يجوز ان يكون جسما

فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة كما

مر واما انه لا سبيل الى ان يكون فلانها اذا كانت غير ذات

وضع

وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فصارت

ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز

اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز

دون بعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن بها الصورة ابدا

واجيب بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة لم يكن مهيا

بل المفارقات وان قبلتها فلحوق الصورة لها يجب

ذاتها واما كونه لازما منه فكونه عرضا الصورة انها مستلزم

للمحال لا يقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما اذا

عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا

نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات ما حيث

انه ممتنع به كان يستلزم عدم العقل عدم الواجب حيث

انه ممتنع به وجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع

النظر عن الامور الخارجية فلا يستلزم الا والا لم يكن ممكنا

بالذات وهو خلف لانا لا نسلم انه اذا نظر

الى ذاتها وجدها ممتنعة نظرا الى امتناع وفرض حلول

الصورة اياها يلزم مساواة وقد يجاب ايضا بان الكلام

في هيولى الاجسام بل كانت مقترنة بالصورة

في اصل الفطرة بمنتكة عنها كما هي الان او كانت في اصل
الفطرة بحدة ثم اقترنت بالصورة والاول والثاني
محالان بالبديهة والثالث ايضا لان حصولها في كل
واحد من الاجسام لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها
الى جميع الاجسام على السوية وكذلك نسبة الصورة الجسمية
فانها تقتضي جزءا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض الاجسام
دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال قبل يجوز ان تقتضيه
الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما يستدعيه
فلا يلزم الترجيح بلا مرجح واجيب بان الصورة النوعية وان
عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا
يعقل ان يكون مخصصة للهيولى بجزء معين منها ولك ان
تقول يجوز ان يقارن للهيولى صورة اخرى او حالة
من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلي والتخصيص
يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص
الى جزء الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى لا تعين
الاجسام فلا بد ان يتخصص كل من اجزائها بجزء من اجزاء
ذلك الجزء والصورة النوعية لا تقتضي ذلك لان نسبتها

الى جميع

الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء من ذات
نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان
الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فيكون اجزاؤها
موصوفة لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا وقد جاز ان يكون
هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعتراض
على هذا التقرير بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس
صار المنقلب او ما بوضع من اجزاء الجزء الطبيعي لما انقلب اليه
مع تساوي نسبة الهيولى فليكن الهيولى بعد مقارنة الصورة
او الجزء مع تساوي نسبتها الى جميع الاجسام لاجسام ذلك الوضع
السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اي
اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب
في الوضع الهواء من ذلك الموضع فالوقت مرجح للحصول فيه لان كان قبل
الانقلاب في موضع الهواء قسر المتوقف بعده طبعا فالحصول
في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى التي
لا وضع لها اصلا في انف الصورة النوعية
وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان الكل واحد من
الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان

لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز اما باقتضائه
السلوك عند حصول قبوله واما بالجعل الجاعل فيه دون
بعض بل سائر انواعه ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة
ولا للهيولى لانها قابلة فلا تكون فاعلة كما بين وايضا هيولى
العناصر مشتركة لا انقلاب بعضها ببعض فلا يكون مبدأ
لامور مختلفة واما ان يكون الجسمية العامة الى الصورة
الجسمية المتناهية في جميع الاجسام او الصورة الى الهيولى
اما الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الجزء فيلزم
الثاني وهو المطلوب لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص الا
جسام بصورها النوعية من ذهب وفضة وهو الى ان الاختصاص
في الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل قبول
كل صورة نوعية كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت
لقبول الصورة اللاحقة واما في الاجسام الفلكية فلان
لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر
وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة المعينة التي تحصل
فيها وقيل لا يجوز ان يكون الاختصاص بالاماكن اما في
العنصريات فلانها قابلة لا تصاف بكل كيفية

كانت

اعلم انا اذا بحثنا عن الصورة النوعية في اثناء بحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة
الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة
النوعية وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون
الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شيء منها عن الاخريين بلا زمان

كانت موجودة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية
اللاحقة واما في الفلكيات فلان مادة كل فلك لا تقبل الا
كيفيتها الحاصلة لها فلا حاجة في اثبات الصورة النوعية
وقد يجاب بانا نعلم بالبديهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة
الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري مختص واعلم ان دليلهم لو
دل على ان للنار الاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ
واحد او متعدد فلا دلالة له عليه والدليل الذي اقيم واعلم ان الواحد
يعم اجناسهم اما الزائد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد فلنا امتناع صدور المتعدد
عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة
النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة
في الجهات تقتضي بطلانها ما يناسبها يرتفع بها الشبهة
ولا يخفى التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى
ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
لما مر ان اراد ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا
فيرد عليه ان ثبت فيما بين هو ان الهيولى لا تمتنع انفكاكها عن
الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما

اعلم انه اراد بحث الصورة النوعية

زمانيا واما انها لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم
منه وان اراد انها لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا
فح ان اراد بقوله والعلة الفاعلية انه يجب ان يكون موجودة
قبلا انها يجب تقدمها على المعلول بالذات فمسلم لكن لا نم حصول
المطلوب المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها بالزمان فح
فاء الواجب والفعل الاول متساويان بحسب الزمان والصورة
ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع
الشكل او بالشكل قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا
لتحركت الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية
لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم لوجوب وجودها الخارجي مع
العلة المفارقة على الشكل وجوب وجودها مع الشكل ان
لم يتوقف عليه او ان توقفت عليه اقوى فح لا نم لانه لا يلزم
من نفي ان يكون الصورة علة فاعلية او قابلية للشكل نفي العلة
مطلقا لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل و
ايضا بيانه فيكون هو ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل
المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الكثير اي الدور
لانها لو كانت علة فاعلية لزم ذلك بل هو خلاف الواقع

وقد يقال

وقد يقال الشكل هو انية الحاجز بسبب احاطة الحدود والحدود
بالمقدار وتلك الانية متأخرة عن وجود ذلك الحدود
لحدود وهو متأخر عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو
متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء
فاذن الشكل متأخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف يقال
انها مع الشكل او متأخرة عنه واجاب عنه المحقق الطوسي
بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة
المتشخصة والذي يدعيه عدم تأخر الشكل عن الصورة المتشخصة
لا حيث جاء تشخصها الى التشاخص في الشكل ولا يبعد ان يجيء
الشيء في تشخصه ما يتأخر عن ماهيته كالجسم بالنسبة اما الاين و
الوضع المتأخر عنه فاذن التشاخص في الشكل غير متأخر
عن الصورة المتشخصة من حيث هي متشخصة وان كان متأخرا
عن ماهيتها هذا والانسب ح ان يقول ان الصورة متأخرة
عن الشكل قطعا ولا يقال ان يقول حيث جاء الصورة تشخصها
اليها جزء مقول لانه ان كان اما الجزء منها لزال
التشخص بزوال الصورة وليس كذلك فان الشخصية المتشخصة الحقيقية
باقية مع تبدل افراد التشاخص في الشكل عليها وان كان

اما الجزء منها لزوال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشخص
المشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد اشخاص الشكل
عليها وان كان اما الكل فذلك باطل قطعا فانا نعلم
بالضرورة ان الخطا نصف الشكل الكلي اما الصورة
لا يعتبر تشخصها والشكل لا يوجد بدون الهيولى فهي
اما متقدمة عليه ومعه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى
بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات
او مع حكم المتقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على
الشكل بالذات لانا المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم
على ذلك الشيء والمتقدم على ما هو الشيء متقدم عليه هف
لكن المقدمة الاولى ذاتية تعلم ان الحكم بان المقدمة على
مانع الشيء متقدم على ذلك الشيء لا يعلم صحته بالتقدم
والمعية الذاتيتين وقد بينا ان الهيولى متقدمة على الشكل
قطعا بناء على ان كون الشكل انما هو بمشاركة الهيولى
وح لا يجامع اما المقدمة الممنوعة فاذن وجود كل
منهما على سبيل منفصل هذا مبني على ما ذكروا من ان المتلازمين
يجب ان يكون احدهما علة موجبة للآخر او يكون معلولا

علة

وما يظهر القسمان الاولان تقسيم القسم الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولان
لعلة ثالثة منفصلة فحصول ما هو العلة المنفصلة لا يكون انما يجوز ان يكون
مستقلا كل واحدة منهما عن الاخرى اما الاول فلانه يقتضي الامتناع
ما لقد الجسم منهما ضرورة امتناع تأثير الكائنة المحققة جزءا
لا ايضا فلا يبقى اصلا واما الثاني فلما بينا ان الهيولى
يفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان تقوم
علة موجبة لها لتحقق التلازم او العلة الموجبة ما لمشتق
المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزءا اخيرا منها فهي
مستلزمة للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لهما وهي
للمعلول الآخر وبالعكس وهذا بحث لانه اذا اعتبر في
العلة الموجبة الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين
علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولا علة موجبة لهما لزم امكان
الفراق احدهما عن الآخر وهو ظ وان لم يعتبر لم يلزم ان
يكون الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون
وصف العلة بالفاعلية فيكون مناسبا للمعلوم ولثبت
الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم
بالفعل بدون الصورة الى بدون ما فيها فهي تستحفظ
المادة بتوارد افرادها عليها ولو زالت صورة عنها
ولم تقترن صورة اخرى بها عدمت المادة فتلك الصورة
المتوارد عليها كالدعائم تزال الواحدة منها عن السقف
ويقام مقامها دعامة اخرى فيبقى السقف باقيا على حاله
يتعاقب تلك الدعائم وليست الصورة ايضا غنية عن
الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل

المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها
وبجابها اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لامكن
ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقا كانت الصورة
مفتقرة ايضا الى الهيولى فيه لا يتبين ايضا ان الصورة
لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد بجابها منافي لما
سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة
الا ما يحتاج اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى
الصورة في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب
انا نمنع ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة
لا الى الصورة المشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى
والمذكور بجابها ان الصورة المشخصة ليست
علة للهيولى فلا منافاة والصورة تفتقر الى الهيولى
في تشكلها قبل وما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم
دور واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى
مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس اذ يجب كل
منهما لا في ذاتيهما بل في تشكلهما اما ذات الاخرى لا
تشكلها وقد يجاب بانا احدهما اذا كانت علة لتشكل
الاخرى

الاخرى فهو من حيث انها مشخصة تكون متقدمة على تشكل
الاخرى ومن حيث انها مشخصة تتأخر عن تشكلها فيلزم تقدمها من حيث
انها متشكلة فلو انعكس الامر لورد الى ان التشكل
ليس تشخصا بمعنى ان تعيد الهيولى بمعنى انه لازم للشخص
من حيث هو شخص فتقدم العلة بحيث يلزم بذاتها
لشخصها لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات
يوجب تقدم اللوازم فان العلة الملزومة للمعلول متقدمة
عليه بالذات مع استحالة تقدمه عليه **فصل** في المكان
وهو اما الخلاء اراد به البعد المجرد عن المادة واكثر اطلاق
الخلاء على المكان الخارج عن الشيء الشاغل ويسمى الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان
الجسم يكون حاصلا في مكان ما اذ لو لم يجز ان يكون المكان
امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته
حاصلا فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم فيكون
فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول
يكون سطحا عرضيا لاستحالة الجوهر ولا يجوز ان يكون
المكان

حالة في المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يجويه
ويجب ان يكون تماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع
جهاته والا لم يكن ما يلاقيه فهو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا
مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان بعدا مقسما
في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق
احدهما على الآخر مساويا فيكون تلك البعد الذي
هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يفرضه الجسم لملاءته
على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون بعدا موجودا
ماديا قائما بالجسم والا يلزم من حصول الجسم في داخل
الاجسام فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه
بعدا مفطورا لانهم انه نظر عليه الصراحة وصحح بعضهم بالفطور
بالفاء اي بعد الانفطار ويجب ان يكون جوهرا قائما
بذاته ويتوارد المتمكنات عليه مع بقاء ذاته بشخصه فكان جوهرا
متوسطا بين العالمين اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل
اشارة حسية والاجسام الذي هو الجواهر المنتشرة وح
يكون الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور

والاول

والاول بطل بتعين التداخل واما قلنا الاول بطل لانه
لو كان خلاء فاما ان يكون الشيء محضا او بعدا موجودا
مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل
من خلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان
يستحيل ان يكون الشيء محضا قبل قبول الزيادة والنقصان
فيه انما هو عارض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود لعرض
واما كونه موجودا حقيقيا فغير لازم وقد جاء
بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل
مع قطع النظر عن ذلك العرض واقول ان اراد انه
بين اللاشيء المحض في الخارج والموجود فيه
اذ العادة جارية بالطال مذهب المتكلمين واما ان اراد
بوجه بين البطل عاشق الزوبعة الاولى بالاول والثاني
بالثاني فيلزم ان ما ذكره لا يدل على انه ليس لاشيء
محضا في الخارج بل يدل على انه الشيء محضا في نفس الامر
وان اراد التردد بين الشيء في نفسه والموجود فيها
فيتسع دائرة المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل
لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته تشخصا

في الحيز الامكاني لذاته مفتقرا اليه وفي ذاته لتحققه فالتحاز
افتراق بين اي على وجه الانفصال وهذا خلف لانه مفتقر اليه
في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية
والجزء مع انها مادية اعراض والجزء جواهر وعلى عدم
الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان

فصل في الحيز كل جسم له حيز طبيعي قبل هو ما ينتقض
بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز طبيعي الى السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس لسطح الظاهر من
الجسم المحوي ذلك وهو جسم اعم لو له وضع ومحاذاة بالنسبة
اما على جهة وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما يمتاز
الجسم في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع
الذي يمتاز به المحدود عن غيره في الاشارة الحسية فهو مجاز
ليس بمكان ولا يخفى ان يكون تلك الحالة التي تميزه في
الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شيء
من اوضاعه ونسبه بالطبيعة اما حالة امر طبيعي فان قلت
هذا منافي لما صرح به المحققون في شرح الاشارات من ان
المكان عندهم الفاصل بالحيز الطبيعي وذلك لان المكان
عندهم

عندهم قريب من معنى الفوق وهو يعتبر عليه المتمكن كالارض للسرير و
اما الحيز فهو عندهم الفراغ الموهوم المشغول بالجسم الذي لو لم
يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للآدم واما عند الشيخ والجمهور من
الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس لسطح
الظاهر من المحوي قلت المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان
حيث قال الشيخ في موضع من طبيعيات الشفاء لا جسم الا وله حيز
ان يكون له حيز اما مكان او اما وضع قريب في موضع آخر منه
كل جسم فله حيز طبيعي فان كان فيكون حيزه مكانا لانا لو
لو فرضنا عدم تأثير القواسر اي الامور الخارجية لكان في حيز
معين بالضرورة وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لعلة
اي امر خارج وان فرضنا الجسم يترك ذلك المكان
تأثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن تمرد به حاصر الجسم الى المكان
لانا فرضنا عدم تأثير القواسر فتعين الاول اذ لا يخلو اما يستحقه
بطبيعته او لا يكون المستحق اما الجسمية المشتركة لان تعينها
اما الاجسام ذلك على السوية ولا اما الهيولى لانها تابعة للجسمية
في اقتضاء حيزها على الاطلاق فيتعين كونه اما امر داخل فيه
مختص بنوعه الطبيعية وهو المطلوب قلت تأثير الفاعل في ان يكون

في الامور الخارجية التي يوجد خلوه عنها فلا نسلم انه عند خلقه
مع طبعه يكون موجودا فصلا عن ان يكون حاصلا في مكان او مقتضيا
له وان لم يكن له منافيا جاز ان يكون حصوله في مكان معين من فاعله
فان الاين من لوازم وجود الجسم فلا يلزم تحقق التاثير في
وجود شيء بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين لا محالة قلت هذا وارد
على القائلين بان المكان هو البعد واما القائلين بانه هو السطح فله
ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كما في الحدود
واورد عليها ان طبيعة الجسم هو طبعه وان كانت ممكنة
في الذهن بالنظر الى ذات الجسم لكنها جاز ان يكون مستحيلة
بحسب نفس الامر فلا يتم الاستدلال بها على ان الجسم مكانا
طبيعيا لجواز ان الامر على ما ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير
الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون الجسم ماضيا ان
طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما
وخلا عن طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني
يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه
بارح عنه طالب بغيره وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف وان لم يكن
طالبا

طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس
طالبا له حال ما حصل وطبعه وقد فرض طبيعيا هذا وورد عليه
عدم صحة
بان الطلب للمكان طبعي بسبب انه وجد مكانا طبيعيا اه لا يقدح
في كون هذا المكان طبيعيا بان طلب المكان انما يكون اذا لم
يكن واجدا المكان هو مطلوبه وقيل لشرح هذا الكلام
لو وجد الجسم ما حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا
او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول
فظاهر واما الثاني فلما ذكره المص واما الثالث فلانه
اما ان يكون علامة الحيزين او يكون عليه في اما ان
يتوسطهما او يقع في جهة منهما فعلى الاول يلزم ميله
طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وعلى الثالث يلزم
ان الجهتين طبعا فاذا وصل الى احدهما عاد الى القسم
الاول وقد بين بطلانه اقول لا حاجة لاتمام كلام المص
الى هذا التطويل فان حصول الجسم في مكانين حيزان
طبيعيين لا يمكن حصوله في احدهما والتالي باطل فيلزم
على تقدير وقوعه الخلف فكذا المقدم **فصل** في الشكل
كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه

فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما
ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل
فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وقد مر ما فيه
فتذكر واما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا اذا
فرضنا ارتفاع القواسر الى الامور الخارجية لكان على
شكل معين ضرورة وذلك الشكل اما ان يكون الطبيعة
او القاسر بسبيل الالزام لانا فرضنا عدم القاسر فاذن
هو طبيعة وهو المطلوب اورد عليه ان شكل الجسم متوقف على
تناهي ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا يقتضي تناهي
ابعاده ولا يستلزم من حيث هي وما يعرض الشيء بواسطة
ليست مستفادة الا ذاته ولا لازمة له من حيث لا يكون عارضا
له لذاته وهذا بعينه وارد في المكان بمعنى السطح فان حصول
الجسم موقوف على وجود جسم حاو وهو امر غير قطعي
بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله
وهو وان لم يستلزم ذلك الجسم لكنه لازم له من حيث هو

فصل في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه ان الشيء الموجود بالفعل

لا يجوز

لا يجوز
ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة
فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا بالفعل
هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل
الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل من
بعض الوجوه وبالقوة من بعض فحيث انه بالقوة لو خرج من القوة
الى الفعل بذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون
والفساد كانقلاب الماء هواء فان العودة الهوائية
كانت للماء بالقوة من حيث هي الى الفعل دفعة او على التدريج
فهو الحركة اقول فيه بحث اما اولا فلانه يحصل بعض صفات
لم يكن لها قبل الخروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك
الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا
واما ثانيا فلان الانتقال في الطبيعة والفعل والانفعال
وفي عبارتهم انه ليس كونا ولا فسادا قال ارسطو الحركة
قد يطلق على كون الجسم بحيث اي حيث هو خدود المسافة بين
لا يكون هو قبل ان الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه ويسمى
الحركة بمعنى التوسط وهي صفة شخصية موجودة في الخارج
دفعة مستمرة الى منتهى تتلازم اختلاف نسبة المتحرك

الى حدود المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار
نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباعتبار استمرارها
وسيلانها تتعلق في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة
بعينه القطع فانه لما ارتسم نسبته المتحركة الى الجزء الذي
في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه تتخيل
امر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة
والشعلة الحوالة امر ممتد في الحس المشترك يرى ذلك
خطا او ايرادة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في
الموهم لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها
واذا وصل وقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم
الحركة عما من شانه ان يتحرك فالجوهر ثابت عنه لانها
غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها الحركة فالتقابل بينها
تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو الاستقرار وذاتا فيما يقع
الحركة فيه فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك
فالحركة غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم
متحركا على الدوام والا لكان دائما عدم مثله

ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة اقسام مختلفة وقوع
الحركة في مقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة
الى نوع اخر منها او من صنف الى صنف اخر او من فرد الى فرد اخر
حركة في الكم كالنمو هو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية
للجسم بما ينضم اليها ويدخل في جميع الاقطار على نسبة طبيعية
بخلاف التسمين فانه ازدياد في الاجزاء الزائدة والاجزاء
الاصلية في بعض الحيوانات هي المتولدة من الدم كالعظم
والعصب والرباط والزبدة فيها هي المتولدة من الدم كالجلد
والشحم والسمن والزيت وهو انتفاخ حجم الاجزاء الاصلية
للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف
الهزال فانه انتقاص في الاجزاء الزائدة وقد عد
العلامة في شرح القانون التسمين والهزال من اقسام
الحركة الكمية وفيها كيف اذ الحركة في مقولة التدريج
امر واحد ابدا يتوارد عليه اجزاء تلك المقولة
فظاهر ان افراد المقدار في النمو والذبول لا يتوارد على
شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يوجد لما كان
له المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا او لا وكذا

المقدار الصغير انما يوجد بجزء ما كان له المقدار الكبير فحينئذ
المقدار الكبير والصغير حالة النمو والذبول متغايران
فلا يمكن الحركة الكمية وكذا الطائف السمن والهزال
فتحصل لنا التخلخل والتكاثف وايراد وما بالتخلخل منها
ان يزيد مقدار الجسم من غير ان يضم اليه غيره وبالتكاثف
ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء ما وقد
يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء
ويدخلها جسم غريب كالقطن المنفوش والتكاثف على الا
ندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها
من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان
على رقة القوام وغلظه وتمايزا على تحقيقهما ان الماء وفي
الاخلاق الضيقة الرأس اذا كبت على الماء فلا بد عليها
فاذا امتصت مصاصة ما ثم كبت عليه خلاها وما ذلك الخلاء
حدث فيها بالمص لامتناع الخلاء لان المصاص جزء بعض الهواء
واحدث في الهواء الباقي تخلخلا بحيث ينتقل
مكان الخارج اليه ثم اذا وضع البرد الذي في الماء تكاثفا
فضغطه وعاد بطبعه الى المقدار الذي كان قبل المص فدخل فيها
الماء

الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول الظ
ان التكاثف هناك ليس بسبب الماء قالوا واقول الظ
ان التكاثف هناك فان التجربة شاهدة بان العادة
المذكورة اذا كبت على الماء الحار جدا يدخل فيها وحركة
لا الكيف تكسير الماء وبرده مع بقاء الصورة النوعية
ويسمى هذه الحركة المحاذاة وحركة في الاين وهو انتقال
الجسم من مكان الى مكان آخر بل من اين آخر على سبيل التدريج
ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهو ان يكون للجسم حركة على
الاستدارة فان كل واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان ويلازم كل
مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج
اقول هنا بحث وقد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الا
نتقال من وضع الى آخر تدريجيا ولا نسلم ان ذلك الانتقال
منحصر فيما ذكره فان القائم اذا قعد ينتقل من وضع الى وضع
آخر مع انه لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية
له لا يتم ذلك لا لظهور ان الحركة واقعة في بواره مقولة
الوضع ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان ماء سخن

ثم ان آخر ما تحرك في الكبعة حتى صار سخونته الاخرى فان
هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاستدارة
الى نوع آخر منها اعني الاضافة انتقالا تدريجيا و
كذلك اذا كان الجسم في مكان عالٍ ثم تحرك في الاين
حتى صار في مكان اسفل وكان اصغر مقدارا من جسم آخر
ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على اخر
او ضاع ثم تحرك منه الى وضع هو اخس او ضاع
فقد انتقل الجسم بهذه الصورة بنوع من اضافة الى الاخر
تدريجا واما الكلف فلان العامة اذا تحركت الى النزول
او الصعود فلا شك ان تغير هيئة احاطتها بالتدريج
بتعاقب الحركة في الاين واما الثقل والانتقال فلانه اذا
تحرك الجسم من سخونته الى البرد منها بالتدريج تحرك من
التسخن الى استسخن ما قوي منه كذلك واذا اذا استعداد
في قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ في الشفاء
بعضه ان يكون الانتقال في مدة دفعيا اذا الانتقال
من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان
اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك

بينهما هو الآن فاذا فرض زمان مشترك كان في آن فقبل
ذلك الآن يستعد للوضوع متاهبا بالعيس الى الزمان الاول
وبعده يستعد له متاهبا بالعيس الى الزمان الثاني وذلك
الآن غاية وجود الاول وبداية وجود الثاني فلا تدريج
في الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة
حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء
الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض كان بينهما مسافة منقسمة
كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا فكذا الحال
في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان منقسم
كالجزء والمعوض فلا خانه يكون تدريجيا لا دفعيا ونقول
ايضا ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة
او لا بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر يعارضه فيوصف
هذا بالحركة تبعا لذلك الشيء والحركة المنسوبة الى الاول
يسمى ذاتية والحركة المنسوبة الى الثاني يسمى
عرضية كحركة اعضاء الجسم والحركة الذاتية اما
طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة
اقول لان الارادة هي الميل فلا يلائم قوله اما ان يكون

مستفادة من خارج اي امر متعين في المتحرك في الاشارة
الحسية او لا يكون وان اراد بها الميل فلا يلزم قوله وان لم
يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور بها او لا يكون
اذا الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود كيفية بها يكون الجسم
مدافعا لما يمانعه وهي علة الشعور قطعا فان حملت
على الاول فالمراد تحريكها وان حملت على الثاني فالمراد
ان يكون لمبدائها شعور والحمل على الاول بالعبارة
فان كان لها شعور قبل تحريك الشعور لا يكفيه وتكون
الحركة ارادية كما في الساقط من علو مع شعوره بسقوطه
بل اذا كان لها شعور وارادة فهي الحركة الارادية
اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور
لها وان كان للمتحرك شعور وارادة وان لم يكن لها
شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من
خارج فهي الحركة القسرية فيه اشارة الى ان فاعل
الحركة القسرية طبيعة المقسورة لا القاسر والا لم
من انعدام انعدامها بل هو معد فصل في الزمان اذا
فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار معين في السرعة

وابتدأت معا حركة اخرى ابطأ منها وانتقلت الاخرى
والتركت الاولى ما تركت الاخذ لتكراره وجدت الحركة
البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة
قاطعة لمسافة اكثر منها واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة
وتركها امكان اي امر واحد غير الف فتين والحركتين ممتد
يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها
ببطء معين فالامام هذا مبني على وجود حركتين متتاليان
معا وتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية
التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا
هو مبني على وجود حركتين احدهما اسرع والاخرى ابطأ
ولا يمكن اثبات السرعة والبطء الا بعد اثبات الزمان
فيلزم دور آخر واجاب عن الزمان بان الوجود والعلم حاصل
فان الامام كلام تدرروه بالساعات والايام والشهور والا
عوام والمقصود بيان الحقيقة المخصوصة اعني كونه كما
مقدارا للحركة ولا شك ان العلم بوجود الزمان يكفينا في
ثبوت العلم بوجود يكفينا في ثبوت المعية والسرعة والبطء
فلا دور واقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة

والبطوان توقف على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن
لا يتوقف العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور وهذا
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان في الحركتين اذا
اختلفتا في الاحد وان تركت لتفاوت امكانهما وغير ثابت
اذ لا يوجدا جزاؤه معا بالضرورة وقيل لانه يلزم من اجتماعها
اجتماع الحركة الواقعة فيها اقوى من الاخرى اذ لم يثبت بعد ان الزمان
مقدار الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان واقعة في المسافة
ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة
فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان بعضها مع بعض وقيل
لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا
في يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء
الشيء ان يكون الحاصل في احدهما حاصلا في الآخر فيهما
امكان مقدر غير ثابت هو لمعنى من الزمان وفي المبحث
المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود
في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط
ويسمى بالآن السيال ايضا وانه امر متوهم لا وجود
له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط بفعل الحركة بمعنى
القطع

القطع كذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم
مثلا يفعل سيالا امر متوهم وهما مطابق للحركة بمعنى
القطع وهو مقدار الحركة لانه لم يعتبر الزيادة والنقصان
بالذات وليس كما ذات متشابهة لانه مطابق للحركة
المطابقة للشيء التي يقع عليها الحركة فلو تركت منها لتركت
المسافة من اجزاء لا يتجزى فيكون مقدارا وقيل مقدار به
يتوقف على ما يكون كما هو موقوف على ارفاع الزيادة والنقصان
بالذات وهو ممنوع ولا يخفى اما ان يكون مقدار الهيئة قارة
المناسب ان يقال لا مقدار الهيئة غير قارة لتنقسم الحصر
الآن القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود مثل الاجسام
مطلقا ولا عرض القارة كالسواد والبياض ظاهر انه
فانها لا تشتمل اجزاء اذ لا فرق بينها وبين الوضع الا باعتبار
الحصول في الهيئة والوضع في الوضع بالسبيل الاول
لا ما الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة
قارة والا لتحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار الهيئة غير
قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة ويسمى
زيادة بيان ما في الفلك ويقال ايضا ان الزمان لا بداية

ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدم قبل وجوده قبلية
لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي غاية
قبل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه
ليس زمانيا لانا نقتضي التقدم الزماني ان يكون المتقدم
في زمان سابق والمتاخر في زمان لاحق فلو كان ذلك
التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس في زمان متقدم واليوم
في زمان متاخر وننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان
يكون هناك ازمنة غير متناهية منطبق بعضها على بعض وانه
محال بالضرورة ويجوز ان يكون التقدم عدم على وجوده البعضي
غير زماني وقد يجاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون
كل من المتقدم والمتاخر في زمان مغاير له بل يقتضي ان
يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا تجامع القبل معها البعد
فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمان فانه لم يكن يتسع
من المتقدم والمتقدم والمتاخر زمانا والا لم يكن زمانا
اصح في الاخر الا الزمان دون الاول وان كان واحدا منهما
زمانا لم يصح في شيء منهما الا زمان زائد عليه وفي ذلك
لانا القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا

وبالذات

وبالذات ولما عدا الزمان بالعرض وقبل هذا على ذلك
ان يقال اذا قلنا ان متقدم فلو جيب بان وجود زيد
كان الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى
وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه ايضا ان يقال
لم قلت ان تلك الحادثة متقدمة على هذه فلو جيب بان تلك
الحادثة كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم
لم يصح ان يقال لما قلت ان متقدم عليه اعترض عليه
بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم انما
هو لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ الغد فلو قيل
لا اذا قلت امس متقدم على اليوم كان لما لو قيل لما قلت
ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتاخر وهذا
مما يعد سخيفا ولما انقطاع السؤال عند قولنا تلك
كان في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتاخر
لا يدل على ان التقدم عرض اولي للزمان فكذا انقطاع
السؤال عند ما ذكرنا لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه
عرضا اوليا بعد عدم الواسطة في الاثبات لانا
نثبت وهذا هو المطلوب لا لانه فيلزم قبل الزمان

زمان هذا خلف وكونه لوكان زمانية لكان عدمه بعد وجوده
بعدية لا لوجود مع التبعية فيكون زمانية فيكون لوازمانا
زمانا هف الفن الثاني في الفلكيات وفيه ثمانية
فصول فصل في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه
ان هنا جهات لا يشك ان احدها فوق والاخرى
تحت فان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي رأسه
فوقا وما يلي رجليه تحتا بل صار رأسه تحت ورجليه فوقا
لخلاف ما في الجهات فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون
المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال
شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع وصار قدامه خلفه
وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة قطعا غير منتهية الى اشارة
الحسية ومعقولها وغير منتهية الحركات المستقيمة وبالنظر
الى الاول اقول ان جهة الفوق هي محدب الفلك الاعظم
لانه منتهى الاشارة الحسية ومعقولها وبالنظر الى الثاني
قيل هي معقر فلك البروج لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول
هو الصحيح لانا اذا تخيلنا من فلك البروج
الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت الى ما يحاذيها

والمشهور

والمشهور انها ثلاثة وست شهرت امران عامي وخاصي اما
العامي فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهره
وبطن وراس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغالب
هو الاقوى في الغالب يسمى يمينا وما يليه يسارا وما يحاذي
وجهه قداما وما يحاذي ظهره خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا وما يحاذي
تحتا وما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقعت اوهامهم على هذه
الجهات الست واعتبروا ذلك بالحيوانات ايضا لكنهم
جعلوا الفوق ما يلي ظهورها والتحت ما يلي بطونها ثم عمموا اعتبارها
في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور
واما الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاث متقاطعة
على زوايا قائمة ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات
ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء
المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار
طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد
العرضي يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد
العمقي يسميهما باعتبار عمق قامته بالقدام والخلف فالاعتبار
الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة وهي تقاطع الابعاد

على خواصهم ولا شك ان العامة غافلون عنها وان امكن
تطبيقها اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قسم بعض الامتداد
على بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت
الجهات غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد بل
بالعكس اما نقطة واحدة امتدادات غير متناهية
وكل واحد منها موجود قبل في انفصال الانهم قالوا جهة
الخط هي الحركة التي هو نقطة موهومة فلا يكون موجودة والعجب
كانهم ارادوا الموجود في نفس الامر ووضع غير منقسم
امتداد ما فحركة ومنه كان العلك حسيرا واما
قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك
لما امكنت الاشارة اليها وقد بان انهم ذهبوا الى ان الخط
ليس مركبا من النقطة ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة
في نفسها ولا منفصل بينها مع انهم جوزوا ان ذات الجهة
اما النقطة المتوهمة في وسط الخط واما الخط المتوهم في
وسط السطح فلا يلزم كون الجهة اليه لان ذات الجهة
موجود في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجود جسم او
وجود المحل الذي يتوهم انه الجهة ولا امكن اتجاه
المتحرك

المتحرك اليها فقيل بالوصول اليها والوقوف عليها واما قيد الانحراف
بها لامكان اتجاه المتحرك اما معدوم بعد بالحركة فقيله كما
في الحركة الكيفية وهنا لحق ذلك ايضا اتجاه المتحرك
اما المعدوم بالوصول اليه عند الحال بالامكان هو السطح واما
قلنا انها غير منقسمة في ذلك الامتداد لانها لو انقسمت
ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وحركته فلا يجوز حركته في
الجهة لانها ما الية حركة فلو كانت الحركة في الجهة كانت الجهة
مسافة لا جهة وانه محال واما ان يتحرك من المقصد بعينه الجهة
او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن بعد الجزئين
من الجهة والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك الى
المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة منه
حركة في الجهة اقول اتمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع
الحركة في الجهة كما اشرنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى
هذا التكلف لان القسم الجهة يستلزم لامكان الحركة فيها
واذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت
جوهرا كانت قابلة للانقسام في جميع الجهات كما مر وح لا بد
لها من امر يحدد ويعين وضعها ولا يجب ان يكون قائما بالحدود

كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى من
الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان
جهة التحت اعني المركز ليست قائمة به وان كانت تتحدد
المركز وتتعين وضعه ايضا بالمحدد فتقول تحدد الجهات
ليس في خلاء كما سيجيء ولا في ملاء متشابه والا لما كانت
الجهات مختلفة بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد
فيه امور متخالفة بالطبع فلا تكون احدى جهاته مطلوبة لبعض
الاجسام والاخرى متروكة لذلك البعض لان النار
والهواء طالبان بالطبع للفوق والماء والارض للتحت
وانهايات خارجة عن الملاء المتشابه قبل التوجه
هذا المعنى ان تحدد الجهات ليس في داخل بحيث الملاء
المتشابه فاذن تحدد الجهات باطراف وانهايات خارجة
عن الملاء المتشابه متصلة به قال بعض المحققين المراد بالملاء
المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور متخالفة الطبيعة لكن
بعضها جهة حقيقية وبعضها جهة اخرى متقابلة للاولى وهو الجسم
الذي لا يكون متناهيا لان المتناهي يوجد في حدود مختلفة

الحقيقة

الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط وانما فرضوا الملاء
المتشابه بينا على ان ابطلت تحدد الجهات لا يتوقف
على تناهي الابعاد هذا والكلام على كلام التوجيه لا يخ
عن تحمل لما طرحناه بادنى تامل ومتى كان كذلك كان
تحددها بالجسم كما لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او
باكثر فان كان بجسم واحد جانب يكون كريا لانا الجسم
الذي ليس بكري لا تحدد به جهة السفل لانا جهة السفل غاية البعد
عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد منه والا
لكانت جهة السفل ليست الا ما هو ابعد منه فصارت فوقا
فليس اذا كانت الابعد ولا يتحدد به الى بعض الكري غاية البعد
سواء كان البعد داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد
غاية اصلا سواء كان الجسم كريا او لا فان كل ما يفرض انه
ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد من ذلك
الابعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف الكرة اذ يتحدد بكرة
غاية البعد الداخل فان قلت لا يمكن تحدد الجهات بالجسم الكري
ايضا لانها جهات متقابلة متقابلة في الغاية بحيث يستحيل
ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد

ابعاد المفروضة عن المحيط الا ان المحيط لا يعد المفروضة
عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان
لحد الجهتين بالجسم المركز لما وقفنا على ابلغ وجوه المقابلة
فلنفرضهما واقفتان على ابلغ وجوه الممكنة وهو كون احدهما
ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما يكون كل واحد
منهما ابعاد الابعاد المفروضة عن الاخرى فلا يكون قطعا
وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض
والا لم يتحقق هناك غاية البعد لا ما هو ابعد من بعضها في الامتداد
الواصل بينهما فهو اقرب الى الاخرى وكل ما يفرض غاية البعد
عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية لبعض
من البعض الاخر والمناسب ان يجاز الان البعد عن الجسم ذا
كان خارجا عنه فهو ابعد عنه الا ان يجب ان يفرض انه محيط بالكل
والمحيط بتلك الاجسام يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد
جهة السفل فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه
ويقع المحاط حينئذ لا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون
المحدد محيطا بالاجسام اذ لو كان وراءه جسم لما كانت
جهة العلو التي هي منتهى الاشارة تحصل المطلوب

تم

تم ان ما ذكره لو لم يدل على كرويته جسم متحد للعلوي والسفلي
محيط بالاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل
على كرويته جميع الافلاك وكذا الاحوال المتشابهة في العلوي

الفصل الثاني في الفلك

الآية فلا تنفل في الفلك بسيطا ام مركبا
من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر
ايضا وقد يطلق البسيط على ثلاثة معان احدها الاول ما لا يتركب
من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك
والاعضاء والمتشابهة كالنطفة الثاني ما يكون كل جزء مقداري
منه مساويا بالكلية للكل في الحد المندرج فيه
العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ قد يتجزأ
اجزاء مقدارية هي العناصر لا يتجزأ اجسامها وحدودها
الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه مساويا
بالكلية في الحد المندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة
دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة الى الآية
مطلقا والمستديرة هي الوضعية واما حركة الجوالة فقط فانها
فانما تسمى مستديرة لا الاصطلاحا كما صرح به بعض المحققين
ومن كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة

فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض مماسة بها
فانه يتجه اما جهة وما دام لا خرج كل ما هذا انه فاما جهات
محدودة فيلزم لا ينتظم اذ لا يلزم من ذلك الا تحدد الجهات
قبل حركته ولا استحالة فيه اما الحال ان يتحدد الجهات قبل
وجوده والمتكلمون اقتصروا على ان جهاته لا يكون محدودة
به والفلك لم يكن بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة
المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا او لو كان
مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه الى البسيط على شكل
طبيعي او غير طبيعي ويكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل غير طبيعي
لا سبيل الى الاول والثاني كل واحد منهما كريا لان الشكل الطبيعي
للبسيط هو شكل الكرة قالوا لان الطبيعة في الجسم البسيط
واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا
وكل شكل سوى الكرة فيه انحناء مختلفة فانه انما يكون
يكون فيه خط او آخر سطح او آخر نقطة ولو كان كل واحد
منها كريا لاستحال ان يحصل مجموعها سطح كري متصل
الاجزاء ولا سبيل الى الثالث لانه لو لم يكن كل
واحد منها او بعضها كريا فيكون حال الشكل الطبيعي له
قابلا للحركة كريا فيكون الجزء الذي يتحرك
لا يطابق الجزء الذي يستقر فيه
فيكون الجزء الذي يتحرك
لا يطابق الجزء الذي يستقر فيه

الحركة المستقيمة فان تعلم الشكل لا يهاجر حركة انسية بها
لا يطبقه عليك ان الثابت فيما سبق استحالة ان يكون الفلك
قابلا للحركة المستقيمة والمثبت هنا استحالة ان يكون
اجزائه قابلا لها وقد قال اذا كانت اجزائه قابلا للحركة
المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهي
متقدمة عليه فيتقدم الاجزاء على الكل فيلزم ان يكون الجهات
محققا عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا فلانا
جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم
فهو لم يتحرك الا احد جزئي الفوق والتحت فلم يلزم تحدد
بها قبل التحدد والتحدد انما يحدد بها دون سائر الجهات
واما ثانيا فلانا اللازم هو تقدم جهات حركاتها على حركاتها
لا عليها فهو ان الفلك قابل للحركة المستديرة
الى الوضع لا يقبل حركة اجزائه الموضوعة بسبب
على ان الفلك مصل واحد لا جزء له بالفعل لا يحصل بما
ان الطبيعة تقتضي حصول وضع معين في محاذاة جهة
الاجزاء الطبيعية اورد عليه ان الجهة التي يستدل
بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل

لها لانها اذا حركت على الاستدارة فاما ان يتحرك اجزاء الجميع
الجوانب دفعة واحدة وهو محال بالضرورة او اجزاء بعضها دون بعض وانه
ترجيح بلا مرجح والا فهو اذا حركت البسيط على الاستدارة فلا
يوجد هناك قطبان متقابلان متساويان وحدود ابعاد مخصوصة
متفاوتة جهات العلو والسفل والكبرى بل يستوي النقطة الموضوعة
فيما بينهما كانت مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطء
مع استواء جميع نقط الموضوعة في ذلك البسيط وصلاحيتها
للنقطة والسفل وكذا الدائرة الصغيرة والكبيرة بالحركة
البطيئة والسريعة وانه ترجيح بلا مرجح وقد يجاب بان ذلك
التفاوت ان يكون لام عابد الى متحرك وان لم يكن فيه
ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف
لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجسم واحد عليه سيجيء
هم وكل جزء يمكن ان يزول عنه وضعه ويصل الى وضع
آخر وما دامت الاماكن ولما امتنع المستقيم تعين
المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذات
لطبائع الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك يستلزم
جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غير ما اعتبر

الوضع

ان يجعل الطبع على الطباع والعاقل الطبيعي على المتساوي
للارادة والشعور والارادة فان الطبيعة البعيدة يطلق على سبيل علة له وان يثبت
النوع مرادفة للطباع لما صرح به بعض المحققين ويمتنع ان

ان يتحرك على استدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة

وقد ثبت اذ لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي له

فهذا لا ينافي امتناع حركته على استدارة لو اسقط عدم

علتها وهي الميل المستديرة وان اريد به ان للفلك استعدادا

تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند

وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم مما قرروا

وايضا ما ذكره ههنا جار في كل من البسائط العنصرية اذ الكلام

في امكان حركة المستديرة فكيف ذهبوا الى ان كرة النار

يتحرك بمماسة الفلك فيجب ان يكون مبدأ ميل مستدير

يتحرك به وكذا تقرير الوسيط على وجه يكفيه امكان الحركة

بحسب الذات والا لجاز في العناصر ايضا بجواز التحريك الوسيط المستقيم

امكان الحركة المستقيمة لا يوجب امكان الحركة المستديرة

الفلك الاول ولجواز ان يكون للفلك

الحركة العنصرية بمكان ذاتي مبدأ

كونه بمنشأ لانتفاء مثل الطباع وهو مبدأ الطباع على تحديد سبب

طباعي ولما امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك

المبدأ مبدأ ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه

مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير المستلزم خارج

مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة في الآن بل يكون

ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يكون ذلك

الميل

الميل معاوقا بالميل القسري الى اقصى ابعاده اذا جذب بتحريك الجسم

تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة الا انها اي الشيء

الى الحركة مع العائق الى الميل الطبيعي كهو لا يعوق قبل الا يعوق مع وضع

عدم الميل العائق في عدم جميع العوائق فكما ان يكون حالها

عن الميل معارضا لعائق اخر يعاوم ذلك العائق الميل

الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عدم الميل اقصر من

زمان ذي الميل واجيب بانا نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل

ايضا وذلك الزمان الاقصر له نسبة لا محالة الى الزمان

الاطول اي مثل نصفه كما يكون زمان عدم الميل ساعة

وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا ميل آخر مثله اضعف

من الميل الاول بحيث يكون نسبة الميل الاول مثل نسبة

الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيكون نصفه تحرك ذو الميل

الثاني في فلك القوة القسرية في مثل زمان عدم الميل مثل

اي مسافة عدم الميل لانا الحركة تزداد بسرعة بقدر التفاوت

قوة الميل المعاوقة القوة الطبيعية بقدر ما زاد

القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة

القوة الطبيعية ولا يزداد السرعة او زاد شيء منها

ولا ينقص السرعة لم يكن المدة المبينة فانه حركة نصف فلما
كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان السرعة في الميل الثاني
ضعف سرعة في الميل الاول فتحرك في الميل الثاني نصف
زمان في الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عدم
الميل فهو في الميل الاول وهي مثل وقت عدم الميل فظهر
ان الجسم الغير المائل والذي لا ميل فيه حركته وبها
السرعة وهو حركة وقد تقرر الكلام معترض الاجسام الثلثة
المذكورة بوجه اخر بان يقال ينقطع في الميل الثاني نصف
عدم الميل في زمان عدم الميل لان السرعة تزداد وتنقص
بانتقاص الميل المعاوق وازديادها فكلما كان الميل
المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة
وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة
فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق
فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان حركة
في الميل الثاني نصف زمان حركة في الميل الاول وهذا
ساعة فذلك ساعة كزمان حركة عدم الميل وقال
ابو البركات وجود الحركة من حيث هي لا يتصور الا في زمان

وبك الزمان الذي يقبضه ما منها يتوهم محفوظا محققا في جميع
الحركات وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك
الاجسام الثلثة في ساعة واحدة لاجل اصل الحركات
وهي زمان حركة عدم الميل ويتوهم في ذي الميل الاول
بازاء ميله وما كان مثل ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل
الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة
ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه
ساعة ونصفا واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا انقسام
فيه بالفعل وانما ينقسم بالوهم اما اجزاؤه الزمنية
انقسام ما لا يقف عند حد بذلك الحركة متصلة بانطباقها
على المسافة والزمان ولا تنقسم الا اجزاؤه هي الحركات لما
ان المسافة لا تنقسم الا اما اجزاء السكون منقسم كل واحد
منها مسافة فزمانه انه حركة وقت اذا اجري على اي وجه اريد
كان كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة
وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة
وهو في نفسه ايضا مسافة متشابهة فماهية الحركة من حيث هي
صالحة لان يقع في اي جزء كان من اجزاء المفروضة للزمان

الحركة والمسافة فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا
المسافة بل يقتضي مطلقها ويمكن ان يقال ان البديهة تحكم انا
الحركة المخصوصة التي يوجد في مسافة مخصوصة يقتضي قدرا معينا
من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة
المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم انا نجد ان الزمان يزداد
بسبب المعاوقة فيكون تقدير الزمان بازاء المعاوق ويعلق
منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب التشكيك
الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبار
فرض تساوي تلك الاجسام فيها وما زاد عليه يكون
بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم الثقيل
المميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة الا اذا كان
الميل الثقيل عائقا ولم لا يجوز ان يكون بالعائق مراتب الضعف
اما حيث لا يبقى للاخر معاوق كما ان قطرات الماء اذا انتثرت
وتكسرت اثرت في تقعير الحجر ولا تؤثر فيه اصلا لقطرة
فيه وهذا الحال اما ان يلزم من فرض حركة ذلك الجسم الثقيل
لا ميل فيه وهو فرض الميل الذي بسببه اراد الميل الاول كيفية
زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول والعلم يتوقف
الحركة

الحركة الجسمانية لا توجد بالفعل الى خلاف الجهة ميلها ولا ضياع
الامور المذكورة اذ الاول مشاهد لا يشاهد لا ثاني
انكاره واستحالة الثاني الثاني مبنية على التساوي بين الامور
المجتمعة وهو منتف هنا بالضرورة لكن فرض الميل على النسبة المذكورة
ممكن ويمكن ان يقال نسبة الميل الى النسبة والتفاوت
كانت غير متناهية لكنها محدودة ونسبة الزمان الى الزمان متزايدة
وقد برهن اقليدس على انه يجوز ان يكون للمقادير نسبة الى مقدار
آخر لا توجد تلك النسبة بين النسبة المحدودة فعند هذا الحال اما
يلزم من فرض حركة الجسم الذي لا ميل فيه اصلا حركة كافية
فيكون خلاء او نقول اسبق ان الفلك ليس بخلو مبدأ ميل مستقيم
والا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضي الامرين المتنافيين
وهذا بعيد ونظر لانا لا نسلم التنافي بين الميل المستقيم والمستدير
لا جماعا في المرة الواحدة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي
نوعه الجسم اياه والمستدير يقتضي ضده فهما اذا المستدير لا
يقتضي النوع لانه يقتضي الضد ولئن سلم ان ذلك فيجوز
ان يقتضي الطبيعة الواحدة امرين متنافيين باعتبارين متغايرين
في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد

اجزاء صورة شخصية والانفصال اذا لم يكن الصورة النوعية وحال
واحكام صورة الانفصال عن الوجود بعد العدم
اجزاء الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد بهما
هو الاول الخرق والالتيام الى انقسام الاجزاء وفتورها
اما انه لا يقبل الكون والفساد فلانه محدد للجهات وليس
ثم المحدد للجهات يقبل وليس بمحدد الكون والفساد فلانه
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يقبل الكون
والفساد فالصورة الحادثة جزء طبيعي والصورة الفلكية ايضا
جزء طبيعي لما بينا ان كل جسم فله جزء طبيعي هذا لا يدل على ان
الجزء الطبيعي للصورة الحادثة غير الجزء الطبيعي للصورة
الفلكية بل هو موقوف على ان الجزء الواحد لا يقتضي طبيعتين مختلفتين
بالنوع وهو ممنوع لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان يشتركا
في لازم واحد وكل ما هو ان ما يكون الصورة الحادثة جزء
طبيعي والصورة الفلكية جزء آخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة
لان الصورة الثانية اما ان يحصل لها جزء طبيعي ادنى جزء غريب
فان حصلت في جزء غريب انقسمت ميلا مستقيما الى جزء الطبيعي
وان حصلت في جزء الطبيعي فالصورة الفلكية
ان لا تقسم هناك على الافلاك واما الارادة فلان الفلك
الطبيعي

اما الصورة الثانية فلانه لا يقبل الخرق والالتيام اي انقسام الاجزاء وفتورها
فلان ذلك الصفات بالذات من حصول الكون والفساد
بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان اما الحصول
بالحركة المستقيمة لاجزاء الفلك والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
فلا تقبل الخرق والالتيام وهو ان المراد بها الحركة الاينية
مطلقا فلا حاجة الى ما تكلف بعضهم من انه لا بد للخرق والالتيام اجزاء
الاجزاء وافتراقها المستدعين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة منهما او بالمستديرة
وهما محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك
بعض الاجزاء على استدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر
في جهة اخرى مختلفة لا يمكن الا على الاجزاء المختلفة
مستحيل على الفلك لانه لو وجدت الكائنات اما طبيعية او قسرية
او ارادية والكل باطل اما الطبيعية فلان الفلك في طبيعته
لا يقتضي الكائنات واحدا بعد واحد مختلفة واما القسرية فلما تقرر عندهم
ان لا قسر هناك على الافلاك واما الارادية فلان الفلك

ان يفعل الوصول قبل عليه لانه ان الميل فاعل الوصول اخر يلزم
وجوده حال الوصول بل هو معه لوصول كالحركة فلا يجب تقدمه
المعلول وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يجب ميل
يقتضي كونه غير موصل يعني الا وصول كاستحالة اجتماع الميلين
المتساويين المختلفين في حالة واحدة في جهة اورد عليه
الامام بانا لا نم استحالة المذكورة واقول الكلام مبني على ان
الميل مبدأ المسافة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المسافة
فانهم قد يطلقون عليها ايضا ولا شبهة في تلك الاستحالة قال
الشيخ لا يصغى الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن
ان يكون نسبة بالفعل مسافة الى جهة وفيه بالفعل النسبة
عنها ولا يظن ان الحجر المرمي الى العلو فيه ميل الى السفل البتة
بل فيه مبدأ ممكن ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق
فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل الا وصول
وكل واحد من الميلين يقتضي الايصال وازالة الوصول اتى
اي حادث في آن لان الوصول وكونه غير موصل اتى لان
حال الوصول اي ما يحدث بهذه الكان زمانا واقسم
قسمين ما يكون الجسم ذا حد الطرفين لم يكن واصلا الى المنتهى

ويلزم منه ترك المسافة من اجزاء لا يتجزأ ايضا لا بطلانها الا في
على الحركة المنقطعة بما يتخلل الزمان واذا ثبت بين الآنين زمانا
سكن فيه الجسم والعطف فيه حركة لزم انقطاع الزمان لا انقطاع
حافظ وهي الحركة فيه لا هذا بدل على وجود زمان بين الآنين
واما ان لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه ما في ذلك الطرف
الموجود فيلزم ان لا يكون للجسم وصول الآن الذي فرض
ان الوصول او عنه يلزم وجود الميل بل حدوثه اذا الحركة
عنه فلا يوجد بالميل الثاني اذا لا على ان الحركة المشهورة هي ان
المتحرك اذا انتهى الى اصل به آن واذا تحرك فيه يكون
واصلا اليه آن فلا محال لتقدم مفارقة وصبانه في آن واحد
معا وجب تقارنهما بالذات ويستحيل تتالي بهما بلا تخلل زمان
بينهما لاستلزام العقول بالجزء وذلك الزمان زمان سكون
اذ لا حركة هناك لا اذا ذلك الحد ولا عنه وهذه الحركة بعينها
فائدة في الحدود الموهومة في المسافة المقصدة التي تقطعها الحركة
واضحة وقد ابطلها الشيخ الرئيس بانتفاء بان المفارقة والمباينة
والمباينة هي حركة الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء الحركة
الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق

وبين لذلك الحد الذي هو المنتهى كان عنوانا بان
المباينة طرف زمان المباينة لكن ان ذلك الآن
هو بعينه آن الوصول بل هو حد مشترك بين زمانين
الحركتين وان عنوانا بان يصدق منه على المتحرك انه زمان
وبين لكن زمانا للسكون بل هو زمان للحركة اذ حركة
بعض حركة الرجوع فان كل آن يفرض فيه زمان وفيه
حركة الرجوع بعض حركة الذهاب اذا قام الخ باعتبار الميل الموصل
والميل الموجب لحركة المفارقة اقول قد ظهر مما ذكر ان
العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى ان الآن الاول
الذي لا نفرض بعده جدا فيه الحركة الحاقة للزمان
ليست مستقرة بل هو السيرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لم
انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستمرة دائمة ولا
حركة مستمرة تكمل الدوام الا حركة الفلك فاذن يكون
الفلك الاحدب الافلاك وهو الفلك الاعظم على ايهم
متحركا على الاستدارة بهويا وهو المطلوب فيه بحيث
لا يمكن ان يكون البعض الكوكب حركة مستمرة مخالفة

مستمرة

مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها هو الذي يرتفع بالشبهة
لشك بها بعض الحكماء علاوة لا يجب لتلقي السكون بين الحركتين
قالوا لو وجد لكان فاذا فرض ان رميت حجرا الى فوق ثلاثة
في ذلك جبلا ساقطا بحيث قابل سطحا سطحي ويرجع حجرا
لا محالة فيجب تخلل سكون بين حركتيه الصاعدة والهابطة
وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم ان
الجبل لا تقوم الهواء بمصادفة الحجر فاجاب بان الحجر
المرمية انما فوق عند نزول الجبل ينتهي حركته الى سكون لانقطاع
الحركة الصاعدة وآن الملاقات وعدم الهابط فيه اذ الحركة
لا يوجد الا في الزمان ولكن يمنع حركة الجبل لان سكونها
آن ولكن زمان ما بينهما وان فصل فيها الميلان لكنهما
ليسا بآنين متقاربين بل بينهما زمان السكون بل هما
يجتمعان وآن الملاقات لعدم تنافيهما لذاتيهما
وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل
منه جهة الجبل كما في الرفع الماضي لكنه الرافع ميلا
هابطا هو ميل الذاتي الطبيعي وحينئذ وضع بعد عليه
فلكن الحال ميلا صاعدا وهو ميل الوضعي الحاصل لجهة الحجر

الرافع وحركة الجبل رفاعية وليس بينهما اي بين هذه الحركة
التي يوجد في زمان وذلك السكون الذي يوجد في آن متوسط
ذلك الزمان هذا خلاصة ما ذكره بعضهم لتوجيه
هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد بالميل الوضعي ما لا يقوم
بالمتحرك بل بالجاور ره وبعبارة اخرى ما ليس بحركة الوضعية
وللخصم ان يقول ان الميل الهابط للحجر ليس هذه العلل والوقوف
بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين وقد يجاب بان
بان الحجر لا تماس الجبل بل اذا وصلت رجله اليها وقفت
ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي ذكرتم مما لا قبل
فرض محال وجوز التفرد للمحال الذي هو وقوف الجبل وبان
وقوف الجبل في الجو غير مستحيل بل مستبعد كالخروج الطبيعة
بقضية امور المتعدية العقل كما في الخلاء في ان
الفلك متحرك بالارادة لان حركة الزائبة لو لم يكن ارادية
لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية لان
الحركة الطبيعية هي سريعة حالة مناسبة وطلب حالة ملائمة ودلت
الى كل من الاربع والطلب في الحركة المستديرة محال اما انها لا يمكن
ان يكون هربا فلان كل نقطة المنتسب ان يحاذي كل وضع يتحرك
عنها الجسم حركة المستديرة حركة عنها توجه اليها او الهرب
عما يشبه بالطبع يستحيل ان يكون توجها اليه فان قلت
لو كان حركة كل وضع في الحركة المستديرة عن التوجه الى ذلك
الوضع يستحيل كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان
ذلك الوضع مرادا او غير مرادا في حالة واحدة قلت يجوز
ذلك من جهتين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز
ان يختلف اغراضه لاختلاف حالاته اذا كان عدم الشعور اذ
لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاغراض فيها
لانا لم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله
ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم وما
انما ليست طالبة بل طلب حالة ملائمة فلان كل وضع يتحرك
الجسم حركة المستديرة حركة اليه هربا عنه والتوجه الى الشيء
بالطبع يستحيل ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا وصلت
الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنت قبل انما يلزم ذلك
اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة متوسل بها اليه
واما اذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب
بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها اما لذاتها تقتضي الاعادة

العجز فيوجد المطلوب ذلك العجز وكان محال لا يلزم السكون الا اذا
لم يتحرك الفلك بواسطة ميل الحالة المطلوبة لا ريب وحالة
اخرى وهلم الى غير النهاية صح مطلوبا حصلت له حالة
مطلوبة يستعد لحالة اخرى لطلبها فلم يخرج ذاتا او مستدبرة
الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان يوجد قسرية لان القسر
على خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث لا طبع لا قسر فيه حيث
اذ لا يلزم من عدم كون الحركة المستديرة طبيعية ان لا يكون لها
ميل طبيعي مخالف لهذه الحركة في ان القوة
المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة
المحركة للفلك تقوى على افعال الى دورات غير متناهية
بحسب القوة ولا شيء من القوة الجسمانية المتناهية الحاكمة
في الجسم البسيط المنقسم بانقسام حركاته كذلك فالمحركة للفلك
ليست قوة جسمانية واذا قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة
لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية
ذكرناها فهي قابلة للتجزي وكل قوة قابلة للتجزي الا اجزاء
كل منها قوة فاجزاء منها تقوى على شيء بالنسبة الى اثر كل القوة
بالنسبة الى كل الجسم فجزء الحمل الى كل فاجلة تقوى

على مجموع تلك الكيفيات والا لكان الجزء الى جزء القوة بالنسبة
الى الجزء الجسم متساويا للكل الى كل القوة بالنسبة الى كل جسم
او اكثر منه في التأثير خلف اذ لا تفاوت بين الجسمين المتساويين
المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول الحركة الا باعتبار قوتين
حلتا فيهما فاذا انقطع النظر عن القوتين كان الجسمان
متساويين في قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت
هناك الا في المحركين فيجب التفاوت في المحركين على نسبة
تفاوتهما ومتى كان كذلك فالمجموع الى القوة كلها لا يقوى
على غير متناهية لان الجزء منها اما ان يقوى على الجملة متناهية
من غير اعتبار او على الجملة غير متناهية والثاني باطل لان
المجموع يقوى على ذلك المبدأ على ما هو المراد منه فيلزم الزيادة
على غير المتناهي المتسق النظام فيكون بعدا على غير المتناهي
بالمتسق النظام لا الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام
متناهيا غير مستحيل كالسرمدية والسرمد بالملاقية فانها غير متناهية
مع ان السرمد لا تتجزى الى ابد وكذا حكم الالوف المتضاعفة
والمائة المتضاعفة الى غير النهاية وتوضيحه ان المراد
ان يكون امتدادا واحدا متصلا ثقيلا لا يلزم من اتصال الزمان

لا يتم الدليل وعلى تقدير عدم اتصال الزمان
الزمان فجاز عدم اتصال النظام
ان اذا ... الاتصال
الانقطاع بعد الزيادة على غير ... الاتصال
فلكن ... الاتصال
انتظام هذا الامتداد ... الاخر مبدأ
اتصال ... مبدأ والاخر
احدهما ... مبدأ
تبدأ ... الزيادة
ارادة ان ... الاتصال
عدم الزيادة ... الاتصال
لا يكون ... الزيادة على الاتصال
فعند ... النظام
ان ... الاتصال
يكون ... الوجهين
في كلام ... مصرحا

الاتصال والانقطاع لا يتصور الا في الامتداد الواحد
وقع التحكم مع الفرض المذكور ... الامتداد الواحد
اذ الموجود مع الفرض المذكور ... الامتداد الواحد
الزيادة ... النظام
العدد العارض للاجزاء الموضوعة للزمان فلا يبقى ح الاتصال
الاتصال ح لا يوجد ح اجزاء الحركة اقترانها ذوبا بالخط
لتوقف على الاتصال الحركة ... فهو حاصل
اتصال ... الامتداد
احدهما ... مبدأ
تبدأ ... الزيادة
ارادة ان ... الاتصال
عدم الزيادة ... الاتصال
لا يكون ... الزيادة على الاتصال
فعند ... النظام
ان ... الاتصال
يكون ... الوجهين
في كلام ... مصرحا

الاتصال والانقطاع لا يتصور الا في الامتداد الواحد
وقع التحكم مع الفرض المذكور ... الامتداد الواحد
اذ الموجود مع الفرض المذكور ... الامتداد الواحد
الزيادة ... النظام
العدد العارض للاجزاء الموضوعة للزمان فلا يبقى ح الاتصال
الاتصال ح لا يوجد ح اجزاء الحركة اقترانها ذوبا بالخط
لتوقف على الاتصال الحركة ... فهو حاصل
اتصال ... الامتداد
احدهما ... مبدأ
تبدأ ... الزيادة
ارادة ان ... الاتصال
عدم الزيادة ... الاتصال
لا يكون ... الزيادة على الاتصال
فعند ... النظام
ان ... الاتصال
يكون ... الوجهين
في كلام ... مصرحا

وقد يقال يمكن ان يكون المراد بالاتصال في النظام عدم الانقطاع
وفيه بالزيادة على غير المتناهي لعدم الانقطاع الزيادة
عدم الزيادة ... الاتصال
عليه ... عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه
لا يكون ... الزيادة على الاتصال
فعند ... النظام
ان ... الاتصال
يكون ... الوجهين
في كلام ... مصرحا

بوقوع التحركين في مبدأ واحد ويكون هذا العدد حينئذ
في الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة
بل واقعة كالتحركين في الحادث الغير المتناهي المتقدم
في مبدئين مختلفين احدهما في اليوم والاخر في يوم آخر
قبل ذلك اليوم ح وبعده والدليل على هذا ان المص لم يزل متحركة
الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذلك لما ذكرنا ان الزيادة
بدونه غير مستحيلة واما الاتصال في بعض الاتصال وان كان
واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه ان المص تزداد
لكن ح

لظهوره

لظهوره في الحركة واقترانه زيادة غير متناهية انما يستقيم اذا
كان امتدادين مبدأهما واحد وان لم يكونا امتدادين
كاعداد السهو والسنين او لم يكن مبدأهما واحدا كما اذا
اعتبر خط غير متناه مبتدأ وسط خط آخر ولا استحالة
في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتن النظام
اشارة الى هذين القيدين وقد يقال لا نم ان التفاوت
واقع في الطرف المقابل للمبتدأ الموضوعة حتى يلزم منه
لم لا يجوز ان يقع التفاوت في خلال الحركتين لاختلاف
الحركتين في السرعة والبطوء فعلى ان الجزء اذا اتفق على الجملة
متناهية وابرأ الآخر مشتملا على المجموع غير المتناهي لان الطعام
المتناهي الى المتناهي غير متناهية لا يوجب الاتناهي وان
كانت مراتب الانقسام متناهية لان القسم الخارجة الممكنة
للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية
فقد سبق تحقيقه على وجه لا يبقى معه ذكره فثبت ان كل
ما يقول عليه القوة الجسمانية اذا كانت فهو متناه **فصل**
في ان الحركة الوضعية بلا واسطة تحرك آخر للفلك قوة
جسمانية لنبينا الا انفلك كنية الجبار البتة في ان كلا منهما

غير متناه

فلا متناهي منهما

تقوى عرفة ذات ... الحركة الارادية الفلكية
طارئة

الزيادة ... الاتصال
الزيادة ... الاتصال
الزيادة ... الاتصال

على ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مختص بالوهم
وهي سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم امكان بعض
الجزئية على بعض في المحلية وتسري نفس منطبعة واعلم انهم
اختلفوا في حركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة
فذهب بعض الى كل فلك كوكب سيارة منها الفلاكية بمنزلة
حيوان واحد ذو نفس واحدة يتعلق بالكوكب اولا
ويتعلق بافلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق
نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك
وبتوسط قوة الحركة منبعثة من الكوكب الاول هكذا
العلة في افلاكه الى هكذا الجواذب والاعطاء الباقية و
على هذا يكون النفس الفلكية لتلك الانسان للفلك الاعظم
وفلك البروج وتسعة للسيارة وافلاكها وهذا
الشيخ وهم تابعوا الى ان كل فلك من الافلاك ذو
نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب من الكواكب
الثابتة كواكب السيارة
ايضا حركات وضعية على انها تعود النفوس المحركة
على هذا الرأي عدد الافلاك والكواكب جميعا لان الحركات
الاختيارية تبعية الارادية الجزئية لا تقع الا عن ارادة

والمقصود بهذه التعريفات وان كانت الوفا لا يكون الا كليا واما
تصور هذا السواد من حيث شخصيته الا لغة في فرض الاشتراك
فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان
دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده يتوقف على
حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو
الذي يتوقف على الحصول الحاصل بالآلة المتوقف على ادراكه فانه
كما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدأ لحصوله في الخيال فقد يكون
حصوله في الخيال ايضا مبدأ لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور
وكما ان تصور جزئي فهو حسي هذا لا يصح على اطلاقه اذ الوسيل
مخصوص بالجزئيات الحسية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترسم
النفس لان الصور الجزئية ترسم وهي صور وترسم وهي كم فاما
ان يكون الاختلاف في العدد والكم لاختلاف بين الصورتين في حقيقة
او لاختلاف الماخوذة منه تصورتان بالعدد والكم او لاختلافهما
في المحل ثم المدرك قبل الحكم يجوز ان يكون لاختلاف الاعراض
كالشكل والسواد والبياض واجيب بانا نفرض كلام الخصم بانا نقول الاختلاف الماخوذ
فيها والقول بتساوي الاعراض بشخصها ممتنع وبمجرد التساوي لا يصلح لاختلاف
في هيئات الاعراض لا يسد باب المناقشة باحتمال ان يكون الاختلاف عنه مطلقا

المتناهية عليها من الثقل المجردة والثابت بالبرهان امتناع
صدور التوليدات العظيم المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء
من غير واسطة وذا لا ينافي صدور التوليدات العظيم المتناهية
عنها بواسطة الاتفاقات العظيم المتناهية الطارية بتوسطها

باب الثالث في العناصر وهو مشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول في ايضاح العناصر وهي اربعة بالاستقراء

اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب
الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار
والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة الوبية
كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها
بسائط عناصر ومن حيث تحلل بعضها الى بعض
اجزاء العالم الكون والفساد
ومن حيث تتعقب كل منها الى الاخر اصول الكون والفساد
وكل واحد منها بالنسبة الى الاخر صورة الطبيعة الانوعية والاسفل
كل واحد منها بالنسبة الى الاخر المركب ترك كل واحد لا يتم بتوافقه
الكل عند عدم تخالف الكل والتنافر اذ كل واحد منها يهرب
بطبعه عن جزئه فالمقدم مسند وكل واحد منها قابل للكون والفساد

والصور المختلفة للاختلاف الشيء عن خاصة من خاصة
كل من الاربعة هي الثلثة الباقية فيتبين منها لا واسطة فيها
وهي انقلابات احد العنصر بين المجاورين اما الاخر بعينه
الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس وهي التي توجد
بسائطها واما الثلثة الباقية فبعضها لا تحصل الا بواسطة واحدة
بعض انقلاب الارض هواء وبالعكس فبعضها لا تحصل الا بواسطتين
بعض انقلاب الارض نارا وبالعكس هذا الشهر بينهم وقال الشيخ
ان الصاعقة يتولد من اجسام نارية فارقتها السرعة وصلابة
الكيفية لا تنقلب الا بالبلل والبرودة جاوزت منطقة فلو صح ما ذكره لكانت الاجزاء
النارية منقلبة الى اجزاء ارضية فتبقى بلا واسطة والبقاء
صرحوا بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية نارا لان الماء
الصافي ينقلب زمان قليل الى بخار مبتدئ الجم فلا يحال الان
يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انقلبت جوا بعد ذهاب الماء
بالتبخر او الغوص فيبقى دلك مجانس بسبب كونه وهي
قريبة من بلدة فراغة بلاد دربجان وماؤه ينقلب حجرا مرا والحجر
يحل بالخل الاكثر ماء ودلك بتصيره ملحا اما بالاحراق او بالتبخير
يستحق ما يجر الجري المليح كالنوت ودرهم او ذهب بالاذوبة

ان ارباب الاكرية يتخذون مياها جارية وحلوة فيها ماء
فاجلبه تجربة حتى يصير مياها جارية ولذا الهواء ينقلب ماء
كما نرى في ظل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرد ويصير ماء
وينقاطر فوقه ثم جزء ان ينساق الى مكان موضوع آخر
ينقلب ماء جاريا متصاعدا والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك
في الجبل الطبرستان وطوس وغيرهما وقد شاهده اهل المساكن
ايضا قال وكثيرا سورة جواد انقلاب
ايضا ينقلب هواء وماء
شاهدوا انبات المحلولة المطروحة في الشمس وعند غلبان
الفور وكذلك الهواء ينقلب نارا كما في نور الحداد بين اذا
كانت المنافذ التي تدخل فيها الهواء الجديد واخراج النفخ ولذا
ايضا ينقلب هواء وكما شاهده المصباح فانه ينفصل
مشتعلة لو تعتبت نارا لانبت ولا حرقت لقف الخيمة فاذن
ينقلب هواء وايضا ان الرماد الكائن في نور الحداد بين يطفئ
ويصير هواء وتقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصور
الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخين والبرودة
مع بقاء الصورة الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات
نفس الصورة الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره

وبين
المتضادة المتقابلة الذي يعتبر
بانعدام ما يقابله بين المتضادين
غاية ما كان الوجود للطرف الآخر
مع موضوع والاجتماع
الاربعة الاصناف الحقيقية اذا اضافية يشتمل الكلام المزاج الثاني ويلوح
ان يقف المزاج جامعا اذا الفوت واجتمعت ثلاثة
ثم المركب ينقل بعضها بعض بقوة الى كيفيات المتضادة قبل
المراد بتضاد الكيفيات هنا هو التضاد مطلقا لا التضاد الحقيقي
المصطلح الذي يكون بين الشيئين غاية الخلاف والا لم يكن الكلام
متناولا للمزاج الثاني لكن الوصف الخاص في امتزاج الزئبق
والكبريت لان مزاج الزئبق يشتمل غاية البعد عن مزاج الكبريت
لتشابههما ورد ذلك بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف
المصطلح فان المركب بعضها بارد وبعضها بارد رطب
وبعضها يابس كما ان بين السواد والبياض على الاطلاق
تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وكل واحد منها سورة كيفية الآخر الظاهر ان
الكيفية المنفعل مذهب الى ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر
الكيفية والمنفعل المنكسر سورة الكيفية لا نفسها فان
الحرارة مثل يكسر سورة البرودة والبرودة مثلا يكسر سورة
الحرارة وانك رسورة البرودة لا يجيء
الطبيعية لا يخفى عليك ان ما ذكره

سورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء الحار
اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودتها وكذلك
عدت برودة وتعطيه الحرارة انك رسورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة
بل يحصل بنفس البرودة اذا ماء القليل البرد اذا امتزج
بالماء الشديد الحرارة يكسر سورة حرارتها فيحصل كيفية متوسطة
توسطا بين الكيفيتين المتضادة بحيث يسخن بالبرد
اما البرودة فتسخن بالبرد اما الحرارة وكذا الحال في الرطوبة
واليبوسة منشأ بهذا اجزائه بعينه يكون الحاصل من تلك
الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مخالفا لما حصل في الاجزاء
الاخرى بسببه هذا الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا في المحل
وهي الثالث في كيفية ما يكون بين الهواء والماء
بلا مزج ووجه التسمية ان اكثر ما يحدث في الهواء
واما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثر ودلك
تكاثف اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية بمازجها اجزاء
صغار مائية تلطف بالحرارة لا تتمايز بينهما في الحس لغاية الحقة
الصغر العاد لا تمازجا وراء ما في الهواء يستفيد كيفية البرد
فاذا قيل هذه المقدمة ليست تعليلا فيها بل هي مقدمة تفيدنا

في انشاء

في انشاء السحب حيث قال فان كان البخار اقل يتعقد سحابا
ما طرا واقل يكون موجب الظلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستفادة
منها بانه قال قد ذكروا ان الهواء اربع طبقات الاولى ما يتصل
مع النار وهي التي يتلاشى فيها الاجسام المختلفة في الفصل
ويتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والشهب والثانية
الهواء الغالب عليها التي تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء
البارد المختلط بالابخرة الثالثة ولا يصل اليها اثر شعاع
الشمس بالانعكاس وهذه الارض وسيع طبقة زمهريرية وهي
منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء
الكثيف الذي يصل اثر شعاع الشمس والطبقتان الاولتان
منها تجاوزتان لتردد الاخريان للاولى حصل كلام ان كلا
من الطبقتين الاخريين يستفيد كيفية البرودة من مخالطة الابخرة
الثالثة الطبقة الرابعة لا يبقى عاصرا في برودتها
الة اكتسبت من مخالطة الابخرة لوصول اثر الشعاع الشمسي اليها
بالانعكاس الطبقة الثالثة يتقطع عنها اثر الشعاع الشمسي
بتبرد فاذا بلغ البخار صعوده اليها تكاثف بوسط
البرد فانه يكون البرد قويا جمع ذلك البخار وبقاطر للنقل

الحاصل من الكثافة والانجماد فالجمع بهما السحاب والمتقاطر
هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد قويا
فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها
او لا يصل قبل اجتماعها بل بعده وان وصل قبل اجتماعها
ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل بعد
ينزل بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة
الباردة الزمهريرية لقلة حرارته الموجبة للصعود فان كان
كثيرا فقوي يتصعد سحابا ماطرا واذا اصابته برد الى ما حكم
ابتدا بهذا البخار قد صعد اسافل بعض الجبال صعودا
خفيفا بسيرا وتكاثف حتى كانه مكتسة فوضوعة عليها وجوه الطيارة
فوق تلك الغمامة في السرير وكان ذلك في اصل الهرم
التفات هناك يمطرون وقد لا ينعقد سحابا
ويرتفع بادنى حرارة يصل اليه لكثرة لطافته وان كان
قليلا فاذا اصابه البرد اي برد الليل وان لم يجد فهو الطل
وان اجتمع فهو الصقيع ويسمى الطل كنسبة اقرب الى المطر
وقد تكون السحاب من انتقاص الهواء بالبرد الشديد فيحصل
منه الافرام المذكورة ولذا قيل المطر سبب بالاكثر
واما الرعد

واما الرعد والبرق فسببهما الدخان هو اجزاء النارية
لكن لطيفا اجزاء الارضية لصغار رقيقة تلطفت بالحرارة لا تمايز
بينها في الحس لغاية الصغر اذا ارتفع البخار مختلطا بالعقد
السحاب البخار واحتبس الدخان فيها السحاب فاصعده الدخان
الى العلو لبقاء حرارته او ينزل الى السفل لزوالها فيحصل تمزق
السحاب صعودا ونزوله تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو
الرعد بتمزيقه وتغليظه وان اشتعل الدخان بما فيه من الدهنية
بالحركة العنيفة المقتضية لكثرة الحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفئ
بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفئ حتى يصل الى الارض
واذا وصل اليها فربما صار لطيفا يتفتت المتخلل ولا يحرق ويذيب
الاجسام المذوبة كالذهب والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها
الا اذا صادف من الذوب سبابا كثيفا غليظا صدا فيحرقها
كل شيء اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا واما الرياح فقد علم
بسبب السحاب اذا انتقل بكثرة البرد الدفع الى السفل فصار سخنة
بالحركة وتحلل الاجزاء العالية في اثنائها هواء متحركا اي ريحا
وايضا يتبع الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح وقد يكون
لاندفاع تموج بسبب تزاحم السحب او اختلافها

فالقوم فيرفع الكثيف ارتفاعا فيصير السحاب بجانب الماجنة
اخرى والدليل لانبساط الهواء بالتخلخل فجهة الى اذ دبار
مقداره بدون انضمام جسم آخر اليه والدفاعه فجهة الاخرى
اخرى فيدافع ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدافع ما يجاوره
فيتموج الهواء وتضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا اما غاية
ما تضعف وقد يحدث الضرب فيكاثف الهواء لانه اذا اصغر
فيتحرك الهواء المجاور له الى جهة ضرورة امتناع الخلاء وقد
يكون السبب تبرد الدخان المتصعد الى الطبقة الزمهريرية فيتراكم
وهو الرياح ما يكون سببها الى متكيفا بكيفية مستحكمة
يرى فيه حركة لسقط البرد لاضرابه فيه بالكثافة وقد يكون
بيقية مادة الشهب او بورود بالارض الحارة جدا وقد يحدث
الرياح مختلفة الجهة دفعة فتدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية
فيتخلخل تلك الاجزاء بشيء مرتفع كانها تلتوي كما الشعاع وهي الاعاصير
واما قوس قزح فهي ما يحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر في السحب
في اجزاء رشية صغيرة متقابلة متقاربة غير متصلة مستديرة
الى واقعة مجاهية الكثافة وبيانه ان اذا وجد في طلاب
جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري

الجهة فكل منها الى الشمس وكان ورا تلك الاجزاء جسم كثيف
اما جبل او سحاب كبير وكانت الشمس في جهة الافق وادبر
على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها
الى الشمس فيرى في تلك الاجزاء ضوئها دون سطح الارض
بايتها ان الفصل الصقيل الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر
ادنى الضوء والتلون بالشكل وكانت تلك الاجزاء على هيئة
قوس مستديرة اقل من نصف الدائرة وحسب ارتفاع الشمس تنقص
هذا القوس لتناقص الاجزاء التي ينعكس منها الكثافة البصرية
اما الشمس والطرفان واما اختلاج حدوثها الا ان يكون وراء
تلك الاجزاء الرشية كثيف يصير كالمرآة فان الشفاف
لا يتمثل الا جزء يسير اذا كان وراءه شفافا اخر واما تقيد
كون الشمس في جهة الافق فلان الاجزاء الرشية الكاسية
في الجو لطافتها تتخلل سريعا بادنى سبب تصيبها ارتفاع الشمس
فان قلت لو صح ذلك لبقي في الجو اجساما شفافة مستديرة على
الوان قوس قزح بل يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة
على غير هيئة الاستدارة قلت لا يتوهم المناظرة لا يكون
زاوية الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء

بزينة الاستدارة ثم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس لا
يختفي عنه رجل صحيح واختلاف بسبب اختلاط الضوء بالهواء
والوان الغمام المختلفة وقد يقال الناحية العليا منها اقرب
من الشمس فترى فيها الحمرة اكثر فيرى احمر ناصعا واما الناحية
السفلى فلما يوت عنها كانت اقل الشمس اقرب فيها
حمرة الى السواد وهو الازرق او ما توسط بينهما فانه يونه
متولد من تلك اللونين وهو الكرابي ورد بان اللون
الكرابي لا يتركب من اللونين بل هو متولد عن الصفرة
والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها
بالبعد والبعد مع الى البعد كان الانتقال من احد اللونين
الى الاخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان الثلثة متباينة
الاجزاء ضوء الشمس واما الهالة
فايضا انما تحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رقيقة
صغيرة متقاربة غير متفككة متحيرة حول النير وتحت انه اذا
وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع منعكس
الشعاع الصرفي من كل منها الى النير ونظر تلك الاجزاء فيرى
منها ضوء النير دون الشكل فكان مجموعها هالة

دائرة

دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة وتدل على حدوث
المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يوجد بها
على الصفة المذكورة احدهما بحذاء الاخرى حدث
ضباب هالة تحت هالة ويلوح للحاسة اعظم لانها اقرب الى
وزعم بعضهم انه رأى سبعا هالات معا واعلم ان هالة الشمس
وسببه الطفارة بعض الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل
السحب الرقيقة فتعكس الشعاع وانشاء ان رأى هو الهالة
الهالة التامة ونادرة الهالة الناقصة على الوان قوس
قزح واما السبب فيها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وهو
لطيف غير متصل بالارض اشتعل فيه النار فانقلب الدخان
وتلهب سرعة حتى يرى كالمنطفئ بسبب علو ماده الحقيقة
في الحال الا ان رأت ان تشتعل طرفه العالي اولا
ثم يذهب الاشتعال قليلا قليلا اخره فيرى الاشتعال ممتدا على
الدخان اما طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب واذا استحال الاجزاء
الارضية نارا صرفة وصاعدة غير مرتبة نظن انها تلتقط
وليس كذلك بل لطفه وان كان الدخان غليظا لا ينطفئ

النار اما ماء او شهد لا يقدر غلظا ويلوح على صورة ذوات
او ذنب او رمح او ديوان له ذوات وحكى ان بعد
المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر في السماء نار مضطربة
من ناحية القطب الشمالي وبقيت مستقلة وكانت الظلمة
تنقشع الغمام من تسع ساعات من النهار اما الليل
فلم يكن احد يبصر لبناء وكان ينزل من الجو ما يشبه
الثلج والرماد وان اتصل الدخان بالارض تشتعل النار
فيه بالارض اما الارض وسيع الخرق واما الزلزلة والنجا
العيون فاعلم ان النجا اذا اجتمع الارض بميل اما
جهة ويمين وشمال بالارض فتقلب مياها محاطة باجزاء
كالرياح ربة اذا نزل فاذا كثر بحيث لا يسعه الارض وجب
انشقاق الارض وانبعث منها العيون قال ابو البركات
في المعتبر ان ينبع العيون والقنوات وما يجري مجراها
هو ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار لانها تجتمع
والاجزاء المتخلخلة في الارض لا مدخل لها في ذلك
واصح بان باطن الارض في الصيف اشد برودة منه
في الشتاء

في الشتاء فلو كان سبب هذه الشتاء لوجب ان يكون العيون
والقنوات ومياه الابار في الصيف ازيد وفي الشتاء
انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة والجواب ان
السبب الذي ذكره صاحب المعتبر لا محالة الا انه يمنع من اعتبار
السبب الذي ذكره المعترض واحتجاجه بالمثال على انه لا يجوز ان يكون
ذلك هو السبب التام لا على انه لا يجوز ان يكون سببا في الجملة واذا
غلظ الهواء بحيث لا ينفذ في بخار الارض او كانت الارض كثيفة
عدم المسام اصعب طالب الخروج ولم يمكنه النفوذ لغاية الغلظ
فزلزلت الارض وكذا الرياح والدخان وربما توجب الادة
على الارض فيحدث صوت هائل وقد يخرج نار لشدة الحركة
المقتضية لاشتعال البخار والدخان المحتقن جاعلة الدهن
فصل في المعادن المركب هو الذي له صورة نوعية تحفظ
تركيبه اما ان يكون له نشو ونماء او لا والثاني هو المعدني والاول
اما ان يكون له حس وحركة مع ارادة او لا فالثاني هو النبات والاول
هو الحيوان وقد يجاء بالمتهش دليل على ان المعدني وان لم يكن
له حس وحركة ارادية وان المعدني ليس له تغذ ونمو وتنمية
عدم الوجدان وانه لا يدل على عدم ولو اقام الشارح الدلالة

الانسان لحق كونه ذا حس وارادة وهو الحيوان والا
فان لحق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدني وقد يمسك
شعور النبات واختياره اذا حركة بالجذب هو من قبيلاته ما سمت
الاغصان المتفاضية الصعود اذا كان نباتها عاريا فان قبل ان يصل الماء
الى ان يتوج ثم اذا جاوزه عاد ينكث الى منتهاه وفي شجرة
التفاح والبطيخ اشارات شاهدة بذلك وتمسك ايضا
لا غذاء المعدني لما ظهر في المرجان ثم هيئة النما الاجزاء
والا ضمنة المجتمعة في الارض اذا اكثرت بتولد عنها ماء
واذا لم تكن كثيرة اصطكت على ضروب الاختلاطات المختلفة
في الكم والكيف فتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب النحاس
الدخان تولد البشم والبلور والزيبق والرصاص هذا اما
ابيض وهو الفضة او سواد وهو الاسرب واذا اطلق
الرصاص اريد به الابيض وبعد ذلك في الاجسام المنطفة قيل في
عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظرا الى الرصاص فانه
من الاجسام السبعة التي يتولد من امتزاج الزيبق والكبريت
ولانه لا شيء فيه واما الزيبق فلانه لا شيء فيه ايضا
ولما تقرر عندهم ان مولد جسم ما في خاطئة اجزاء الكبريتية

في غاية

في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد لسطح الا
وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات الزئبقية
عائرا بها شبه الشمس مسحوق في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة
منها مغشاة بغلاف ابي الجيطيا وان علت الى ما تولد الزئبق
والزاج والكبريت والنوشادر ثم اختلاط بعض
هذه اي الزيبق مع بعض اي الكبريت تولد الاجسام الارضية
اي الاجسام السبعة المنطرقة وهي الغالبة لضرب المطرقة بحيث
لا تنكسر ولا تتفتت بل تلين وتندفع الى عمق فينبسط مثل الذهب
والفضة والنحاس والحديد والخارصيني والاسرب
والخلق فصل في اثبات الذوات اي صورة
نوعية سلبية الشعور عنها الاكثر بحفظ تركيبه وتصدر عنها
حركات النباتية في الالفاظ المختلفة تولدا وافعال
مختلفة بالالات مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر عنه فاعلية
مختلفة الا بالالات مختلفة وليس كذلك فان قولهم الواحد من حيث
هو واحد لا يصدر عنه الا واحد على تقدير صحته يستلزم انه لا يصدر
عن الفاعل الواحد فاعلية مختلفة الا بالات المختلفة سواء
كانت تلك الالات اجزاء او غيرها وهي كالمسببات

هو ما ينبغي به النوع اما في ذاته كهيئة السرير فانها لكمال الجسم
السريري لا يتم السريري في ذاته الا بها واما في صفاته كالشكل
فان كمال الجسم الابيض لا يكمل في صفته الا به والا وكمال الجسم
اول والثاني كمال ثاني في جسم طبيعي لكل ذي جرم ما يتم به الجسم الطبيعي بها ما يتم الجسم
الصناعي واحترز به عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من رفع
طبيعي على ان صفة الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا
كهيئة الانسان كما في السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه
فيه كما في الجوز وجرة على ان صفة الجسم اي جسم مشتغل على الآلة
ورفعه على ان صفة تلك الآلة كما في ذوات الآلة واحترز به عن صورة
البسائط والمعدنيات من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فقط واحترز
عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص
وهي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هو فيه
فتسمى تلك القوة ذلك الجسم المشاكل به بدلا مما يتحلل منه بالحرارة
غريزية او غيرها ولها قوة نامية لاجل كمال الشخص والنوع
انما يتم منفعة لكنهم راعوا مشاكلة العادية وهي التي تزيد
في الجسم الذي هو فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا
قيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار
الثلثة

الثلثة لان الزيادة الجسم المغتذي الصناعية في بعض الاقطار يوجب
النقصان في بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذي في الاقطار
بانضمام الغذاء اليه لا ينقصه واذا كان كذلك فتقدير الزيادة
الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمع مقدارا آخر من الشمع
حصلت الزيادة في الاقطار الى ان يبلغ كمال النشو بحيث
يمتلئ السمن والورم اذ ليس غايتها بلوغ الجسم الى كمال النشو
قيل جاء خارجا بقوله على تناسب طبيعي لان نسبة تغذيها
طبيعة الحي وقد يقال ان يقال ان السمن والورم جائزان
بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه لا يزيد في الطول
بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم العقب في الانحناء
وتورم العظام عند الانزيق اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة
الجسم في اقطاره الثلثة انه يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد
كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن يزيد
في الطول ايضا ولها قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي
تأخذ من الجسم الذي هو فيه جزءا وتجعله مادة ومبدأ لمثله او
لشخص آخر فيه لشمول النسل واعلم انها ثلث قوى احدها
بالجعل الدم المستعد للمنوية منيا في الانثيين وثانيها ما يهيئ كل

جزء المنى الحاصل من الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص بانا
يجعل بعض مستعدا للعظمية وبعض مستعدا للعصبية الى غير
ذلك والمولدة مجموع ما بين القوتين فوحدتها اعتبارية و
ثانيها ما يتصور مواد الاعضاء بصور الخاصة بها وسميت
مصورة وقد ذهب الجمع الطوسي الى انه فيه دور التصوير بقوة
عديمة الشعور ممتنع وكان المص ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم
يجز الصورة ههنا والغاذية لجذب الغذاء والممسكة والهاضمة
وتدفع فعلها خوادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة و
دافعة للثقل لا يبعد ان تجعل الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء
كجالينوس وابي سهل المسيحي وصاحب الكامل وغيرهم الى
المتاخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ما قيل في الفرق انه القوة الهاضمة
يستعد فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة والشروع فعل الماسكة
فاذا اجتذبت جاذبة عضو لشيء من الدم والممسكة ماسكة
ذلك العضو فتقدم صورة نوعية فاذا انتهى انتهاء
العضو بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة
اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة
الدموية وهذا الكون والفساد الحاصلان بالحيث

بهاك

بهاك في الطبيعي ما لا يطلب باخذ استعداد اما في الصورة الدموية بالا
نقاص وباخذ استعداد في الصورة العضوية بالاشتداد ولا يزال مشتغلا باخذ
الاول بنقص والثاني بتزايد الى ان ينتهي الحالة الى حيث تبطل هيئة
الصورة الاولى وهي الدموية فتحدث الاخرى وهي العضوية فهنا حالتان
احدهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى فعل القوة الهاضمة و
الحالة الاولى فعل القوة الثانية فعل القوة الغاذية وارد عليه
انه لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل
هذه الحالة وكذا كل واحدة منها قوة خاصة لصارت القوى
اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضم
بعضها تغير في الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا ولما
جاز ان تكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة وهي الهاضمة
فيجوز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها
فتكون مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية
كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية
والثانية تقتضي الفعل الاول لاجل كمال النشو وتتم الغاذية
وتفعل الى ان يجيء فيض الموت ويقبل هذا دليل على التغاير بين
القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة تختلف احوالها

وهذا ابطال الصورة الدموية وتحصيل الصورة العضوية سرر

بالزوال الحجة بالحكم فلا وقت
وبالزوال المهلة بالكل في
وقت الصبح لا غير شرح

بالقوة والضعف فتحصل من هذه الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل
وذلك في السن النامية الى قريب من الثلثين ثم يتطرق
اليه شيء من الضعف فيحصل فيه ما يفي به وذلك في سن الوقوف
الى قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها فلا تقوى على تحصيل
ما يفي بالمتحلل وذلك في سن الانحطاط الحقيقي الذي لا
يتبين الا قريب من الستين وفي السن الانحطاط الظاهر الذي
هو ما بعد الستين لا محالة

فصل في الحيوان وهو مختص بالحس
الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
الحسية ويتحرك بالارادة واقول فيها بحسب ما اراد
من جهة هذين الامرين فقط على ما مر في النبات فلا يعدل عن هذا
التوجيه على الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النبات الصناعية
ايضا وان اراد الآلية من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف
بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة ما يفعل الافعال
النباتية ويدرك الجزئيات الحسية ويتحرك بالارادة فقط
اللهم الا ان يقال انه ذهب ما ذهب بعضهم من ان الحيوان يشتمل
على صورة نوعية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية
والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة

الارادية

الارادية والا يرد مثل هذا اعتراضا توجه نفس النبات لانها وان
صدر عنها صورة النوعية وهي حفظ التركيب بحسب الآلية
من جهة فلها باعتبار ما لحقها من الآثار قوة محركة ومحركة اما المدركة
فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحس والمراد
ان المعلوم لنا من الحس بالظاهر لا ان تمكن التحقق في نفس
الامر او الحق فيها كذلك بل يجوز ان يتحقق في نفس الامر حالة
اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الانسان لا يعلم قوة
الابصار والعين لا يعلم لذة الجماع السمع وهي قوة في
العصبة المفروشة في مقعر الصماخ التي فيها هواء محقق
كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت لتموجه
الحاصل من قرع او قلع ثقيلين مع مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته
القوة المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا منها
وليس المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى الآلة
ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف بالصوت ويوصل
اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج
ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به

بالهواء الراكد الصحاح فيدركه كركاب موج والبصر
وهو قوة في ملتقى عصبتين باتيتين من مقدم الدماغ فتنز
بتجاذبان حتى تتلاقيا وتتعاطفان حتى تصيرا واحدا ويجتمعان
واحدا ثم يتباعدان اذا الغين فذلك الشبح الذي هو
الملتقى اودع في الغرفة الباصرة وسمي شبح النورين
والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب
الرياضيين وهو ان الابصار بخروج الشعاع من العين
على هيئة مخروط رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح
المبصر ثم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط
مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة
اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر
فما ينطبق عليه المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما
وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه لذلك يخفى على
البصر المسام التي في غاية الرقة في سطوح المبصرات
وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد
مستقيم واذا انتهى الى المبصر دار على سطحه في جهتي طوله
وعرضه في غاية السرعة ويتخيل بالهيئة مخروطا انتهى
منصب

مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو
واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره وقالوا ان جاذبة البصر للباصرة توجب
استحالة ما يفيض به صورة على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع
صورة في الجليدي الا العينين بل لا بد والا لرأى شيئا واحدا
الشيئين لانطباع صورته في جليدي العين بل لا بد من
تأدي الصورة من الجليدية وتنسجم الى الحس المشترك وهم
المتوسط بين القوة التي هي ذي الزاوية الاقرب
فالاقرب الى ان يصل الى ما يليه وان تفيد ركب
الى

وقال بعضهم يسبب تجمع وانفصال اجزاء ذي المزاج بالعطا
الاجزاء المواتية لا بالاستحالة وقد قال انه يفعل في الماء
في الاشياء بالتسخين كما في الهواء وتفعل والنوع وهو قوة
في العصبة المفروشة على جرم القلب وادراكها بتوسط
الرطوبة اللعابية بانها تعطيها اجزاء لطيفة من ذي الطعم
ثم يتوصل هذه الرطوبة مع الجرم الى الذوائقية فما
يحس به هو كيفية ذي الطعم ويكون الرطوبة واسطة
لتسهيل وصول الجرم الحامل للكيفية اما الطالبة او بانها تكيف
نفس الرطوبة بالطعم بالمجاورة فيتوصل وحدها مقام الحس
كيفيتها والتعمل هو قوة في العصب الخاص لا لشرايين وقال
الجمهور انها قوة واحدة وقال الشيخ المحققين ومنهم الشيخ
انها ارتسام كما في الحكم الحرارة والبرودة فيتبع الرطوبة
البيوسة وبين الطوفة والملاسة وبين اللين والصلابة
ومنهم من ادراكه بين الثقل والخفة واما التي في الباطن
وهي خمس بالاستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة و
المتصرفة على تبعيتها المدركة مع ان القوة المدركة منها هو
الحس المشترك والوهم فقط لان الباقي معين على الادراك
اما الحس المشترك فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول
من الدماغ تقبل جميع المنطبعة في الحواس الظاهرة فهو لا كالحس
لها ولهذا سمي مشتركا وهو عبارة عن البصر لانا نشاهد
القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا
وليس الا لانه حال الخط المستقيم والمستدير في البصر لا يرتسم الا بالحاجة
نحو القطرة والنقطة فاذن ارتسامها انما يكون في قوة اخرى غير
البصر ترسم فيها صورة القطرة والنقطة ويبقى قليلا على وجه يقبل
الارتسام البصرية المتتالية بعضها بعض فيشاهد خطا ويعترض
عليه بانه يجوز ان يكون القبول الارتسام في الباصرة بانه يرتسم القابل
الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة الارتسام الاول وبسرعة
تعقب الثاني فيكون كما وما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر
التجويف الاول لجمهور الدماغ عند الجمهور وقال الحكماء في
شرحه الآن ذات كان الروح المصبوب في البطن المقدم
هو آلة للحس المشترك والخيال والآن في مقدم ذلك البطن
بالحس المشترك احق وما في مؤخره فبالخيال احق لحفظ جميع الصور
المحسوسة ويتمثل بعد الغيبوبة وهو خزانة الحس المشترك فاذا
اما الحس المشترك وهو في البطن المقدم من الدماغ
قوة منه مرتبة في مقدم التجويف الاول من الدماغ
التي الدماغ تقبل جميع المنطبعة في الحواس الظاهرة فهو لا كالحس
لها ولهذا سمي مشتركا وهو عبارة عن البصر لانا نشاهد
القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا
وليس الا لانه حال الخط المستقيم والمستدير في البصر لا يرتسم الا بالحاجة
نحو القطرة والنقطة فاذن ارتسامها انما يكون في قوة اخرى غير
البصر ترسم فيها صورة القطرة والنقطة ويبقى قليلا على وجه يقبل
الارتسام البصرية المتتالية بعضها بعض فيشاهد خطا ويعترض
عليه بانه يجوز ان يكون القبول الارتسام في الباصرة بانه يرتسم القابل
الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة الارتسام الاول وبسرعة
تعقب الثاني فيكون كما وما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر
التجويف الاول لجمهور الدماغ عند الجمهور وقال الحكماء في
شرحه الآن ذات كان الروح المصبوب في البطن المقدم
هو آلة للحس المشترك والخيال والآن في مقدم ذلك البطن
بالحس المشترك احق وما في مؤخره فبالخيال احق لحفظ جميع الصور
المحسوسة ويتمثل بعد الغيبوبة وهو خزانة الحس المشترك فاذا

اولاً

شاهدناه صورة ثم ذاهلنا عنه زماناً ثم شاهدناه مرة اخرى
نحكم عليه بانه هو الذي شاهدناه قبل فلو لم يكن تلك الصورة
محفوظة متمايزة عن الذهول لامتنع منا الحكم بانه هو الذي شاهدناه
قبل وكذلك قبل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الحافظ لها
في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول
والتنبه بملكة الانتقال اليها وعدمها واعترض عليه في الغائب
الحافظ للصورة اما ان يكون جوهراً مجرداً او قوة جسمانية
فالاول يبطل لان المجرد لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المتشخصة
بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئاً
بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالانتقال لامكن ان يبصر
شخص ويسمع بباهرة العيون معه وبطلانه ظاهر
على احد القولين في الحس لانه لا يلزم من كون الغائب الحافظ
للصورة قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئاً بالقوة الجسمانية
الغائبة بالانتقال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباهرة
العيون معه بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئاً
ارتسم في قوة جسمانية غائبة بالانتقال كما يقول الحكماء في الاجرام
السماوية وهذا يغاير الطلان وقد يقال الذي يدل على

والذي يدل على وجود هذه القوة ان التخيل غير الحفظ ولهذا يوجد
احدهما دون الآخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة
لا يصدر عنها الاضداد واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة و
حافظة معاً لما قلنا وهي الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال وذلك لظهر
لان الحفظ مسبوق بالتصور ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة
مستقلة بالخيال على ان التصور والادراك من الانفعالات دون
الفعل فاجتماع الحفظ والتصور في شيء واحد لا يتصور في قوة الواهمة
لا يصدر عنا لا واحد واما الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ قائمة كما
بها هو آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية
التي هي ظاهرة الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة
بان الذئب مضر وهو والعلو معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة
في اول التجويف الآخر من الدماغ يحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعاني
الجزئية غير المحسوسة المعينة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة الوهمية
واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن الاول التجويف الاوسط من الدماغ
وسلطانها في الاجزاء التي تلك التجويف ثم تارة يركب بعضها في الخيال
او الحافظة الصورة والمعاني مع بعض وتفصيل بعضها عن بعض
وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاته بضم بعضها الى بعض

او فصله عنه سميت مفكرة واذا استعملها الوهم في المحسوسات
مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف يستعمل الوهم في الصورة
المحسوسة مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوة الباطنة
كالمرآة المتقابلة فينعكس في كل منهما ما ارتسم في الاخرى و
الوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها
بل لها التسلط على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف
احكامها واما القوة المحركة فينقسم الى باعثة وفاعلة واما
الباعثة وتسمى النزوعية فهي القوة التي اذا ارتسم في الخيال
صورة مطلوبة او مهروبة عنها حصلت الى تلك القوة الفاعلة
على التحريك الى تحريك الاعضاء وهي اي الباعثة ان حصلت
الفاعلية على تحريك يطلب به الكمال الحيوي سواء كانت
ضارة في نفس الامر او نافعة طلبا لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية
لانها تحمل هذا تابع للنزوع الى تحصيل الملائم المسمى شهوة وان
حصلت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع به الشيء المتخيل سواء
كان ضارا في نفس الامر او مفيدا طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية
لانبعاثها على النزوع الى دفع المنافرة المسمى غضبا واما
الفاعلة فهي التي تعود المفصلات تقبضها وتبسطها وتستعين في ذلك

على التحريك

على التحريك **فصل** ان الانسان بالنفس الناطقة
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئية
والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية او العملية فلها
باعتبار ما يحصل فيه قوة الانسان عاقلة تدرك بها التصورات
والتصديقات اي الامور التصورية والتصديقية وتسمى
تلك القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة
تحرك بها بدن الانسان اما الافعال الجزئية بالفكر والروية
او بالحدس على مقتضى ارادة واعتقاد وانت تخصصها الى تلك
الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية
وتنقسم باعتبار القوة العاقلة الى مراتب اربع المرتبة الاولى
ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها اي التي يكون
تعقلها بالانطباع فان نفس الانسان الطفل لها استعداد
لهذه المرتبة العقل الهيولاني وهو اكثر اطلاقه على
النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة
الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس
الجزئيات والتشبه بها بنيامة الحركات والمباينات
فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت

فصل ان الانسان بالنفس الناطقة
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئية
والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية او العملية فلها
باعتبار ما يحصل فيه قوة الانسان عاقلة تدرك بها التصورات
والتصديقات اي الامور التصورية والتصديقية وتسمى
تلك القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة
تحرك بها بدن الانسان اما الافعال الجزئية بالفكر والروية
او بالحدس على مقتضى ارادة واعتقاد وانت تخصصها الى تلك
الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية
وتنقسم باعتبار القوة العاقلة الى مراتب اربع المرتبة الاولى
ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها اي التي يكون
تعقلها بالانطباع فان نفس الانسان الطفل لها استعداد
لهذه المرتبة العقل الهيولاني وهو اكثر اطلاقه على
النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة
الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس
الجزئيات والتشبه بها بنيامة الحركات والمباينات
فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت

صورها وانتها الجسمانية ولاحظت بسبب بعضها الى بعض
استعدت لان يفيض عليها من المبدأ صور كلية وحكم
فيما بينها بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان تنتقل
من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس وهي العقل
بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات
وفيه نظر لان النظريات ليست بالفكر او الحدس وهي العقل
بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات
وفيه نظر لان ليس هذه المرتبة الاستعداد
الانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال الى الكيفية الراسخة
لان الاستعداد والانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال الى الكيفية
الراسخة لان الاستعداد الانتقال الى النظريات راسخة في
هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه حصل للنفس فيها وجود الانتقال
الى النظريات وكانه يسمى العقل عقلا بالفعل لكونه موجودا بالقوة
لان قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثانية ان يحصل
لها المعقولات النظرية لكن لا بطالعها بالفعل بل صارت مخزونة
عندها بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك
الى ما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى
يحصل لها ملكة تقول بها عليها تلك المستفادة وهي العقل بالفعل
وقال صاحب الحكمة عنوان انه لا اعتبار لملكة المستفادة في العقل
بالفعل

بالفعل بل القوة على الاستحضار كما في نفسه فاذا حضرت المعقولات
وذهبت عنها وهي قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم يكن
عقلا بالفعل لم يخرج الى القوة النظرية في الاربعة فلا بد
من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان يطلع
معقولاته البديهية والمكتسبة وهي العقل مطلقا اعتبر اكثرهم
بالعقل الاول كل معقول بانواعه والكثرة في قوتها في هذه الثلاث قوة وقد
يعتبر بالعقل الاول المعقولات معا والظاهر انها انما يكون في دار
القرار ومنهم من جوزها في هذه الثلاث وهذه النفوس كاملة لا تشغلها
شأن عن شأن عالمهم من كونهم في طلب مجاليهم انهم قد احاطوا
في سلك المجردات التي تشاهد معقولاتها واما العلم ان العقل
بالفعل متأخر في الحدوث عن سائر العقول عقلا مطلقا لان المدرك
عام لشيء جديد غرابة ملكة ومتقدم عليه في البقاء لان الملكة
يزول بسرعة ويبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوسط بها الامر بهذه
فمنهم من نظر الى تأخره في الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى
التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثة وليس معقولاتها عقلا مستفادا
لا يخفى في احاطة كتب الفلسفة ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المراتب الرابعة و

وقد اشتهر بالعقل الذي اشرنا
ومنه العقل الكلي
هو العقل الاول
اعلم ان كل من النفوس ما سوى الجزئية
لا تخلو من استعداد ذاتي او استعداد
بعيد
فتنقسم الى العقل استعداد
الكلية استعداد متوسط وكلها
وسيتنا الى العقل الكمال استعداد
العقول بالفعل استعداد قريب جدا
بل يسمى الكمال استعداد
نسبة عن الاستعداد

او نقول تلك المرتبة هي العقل بالملكة ان كان في المحاكاة بان يكون
حصول كل نظري بالحدس غير خاص لما ذكر يسمى قوة قدسية واعلم ان القوة
العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ التعقل
النفس يطلق على نفس ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت
ذات وضع فاما ان ينقسم ذاتها او ينقسم لا سبيل الى الاول لان
كل ما له وضع فهو جوهر منقسم او ينقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل
الى الثاني لانا نعقل انها ان كانت بسيطة يلزم انتفاء ان المراد
بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلزم قوله كل مركب
انما يتركب من البسيط وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فالملزوم هو انتفاء
بالقوة غير منافي للبسيط لانا نجد اجزاء خارجية غير خارجية الجزء
الآخر انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا وهو فاسد لما مر في بحث
م وان كانت مركبة وكل مركب فهو انما يتركب من البسيط ضرورة امتناع
تركب الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسيط
هف ونقول ايضا ان تعقل العاقلة اي تعقل النفس المجردة
ليس بالآلة الجسمانية والا لتعرض لها الكلال لضعف البدن كما
يعرض لمبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك لان البدن
بعد الاربعين يأخذ في النقصان مع ان قوة العاقلة اي ما به

يعقل

تعقل النفس فهناك شيء آخر اي واما الآفة الطارئة الشيخوخة
فليست لضعف القوة العاقلة بل لاستوائه ان النفس في تدبير البدن المشترك
شريكه اما الاختلال وذلك الاستواء في تعقلاتها وقد يقال يجوز
ان يضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكانا ما ترى من ازدياد
التعقل بسبب اجتماع علوم الكثير ينقص بسبب التمرن والاعتياد
فان المدرس او من على فن من المشايخ يقدرون على ما لا يقدر
عليه المبتدئ الا قوى وفي آخر الشيخوخة يستولي الضعف على
البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى تمرن واعتياد
اثر يعتد به بتوفر الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل
في زمان الكهولة اوفق لقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك
يقوى القوة العاقلة ونقول ايضا النفس الناطقة حادثة مع حدوث
الابدان كما ذهب اليه ارسطو افلاطون فانه قائل
بقدمها لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي متعددة
فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها
المفارقة ولا يجوز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة بينها
لتساويها في اشتراك هذه الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا
نسلم ان ما عرض لها من حد لها وان سلم فلم لا يكون حد العقول

المشترك بين المتعاكسين وهو مخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك
غيرما به الامتياز ولا يجوز ان يكون بالعوارض المفارقة لان
العوارض انما تطرأ الشيء بسبب القوابل الى العوارض المفارقة
لشيء لا يفيض من المبدأ الفياض عليه الا بقابل ذلك الشيء
واختلاف الاستعداد لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها
والا لكان العارض لازما والقابل للنقيض وعوارضها الماهية
البدن فيه لم يكن الابدان موجودة ثم يكن النفوس موجودة
على التعدد والاختلاف فيكون حادثة مع الابدان ضرورة
وهذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اه وعلى تقدير صحته
يجوز اختلاف قبول الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة
الحاصلة لها بابدان اخرى سابقة لا الى النهاية **القسم الثالث**
في الالهيات اي مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو ما يبحث
على ثلثة فصول لان ما لا يفتقر الى مادة اما ان يكون مقارنا
لها وهو الامور العامة او لا والثاني اما واجب او ممكن
الاول انقسام الوجود حيث اراد بها الامور العامة تطلب
امور انقسام الماهية اسها بحسب الوجود واراد بالامور العامة
ما لا يختص بقسم من اقسام الموجودات التي هي الواجب والجوهر
والعرض

والعرض وقيل هي ما يشمل شيئا موجودا او الشيء ما دخل
الشيء ملة بجميع موجوداته على الاطلاق او على سبيل التقابل بما
يكون مع هو ما يعاقبه ملا لها وما كان هذا الوصف
شيء ملا بجميع الموجودات فان الاحوال المختلفة بكل من اطوارها
والعرض ايضا ما يقابل بكون شيء ملا بجميع الموجودات زاد
بعضهم قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين
عارض على وجه يتعلق تصور **فصل** في الكلي و
الجزئي اما الكلي فلا يصدق واحد بالعدد كثيرا بين كثيرين في الخارج
والا لكان الشيء الواحد بعينه موجودا بالاعراض المتفاوتة في
حالة واحدة مثل كونه ابيض واسود هذا خلف ومنهم من زعم
اجتماع المتقابلات انما يمتنع في الذات الواحدة الشخصية
وفي الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال الطبيعية
الانسانية موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها وهي
كل فرد منها موضوعة لشخص معين وليست
من تلك الافراد مجموع الموضوع والعارض معا لزم اشتراك
شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بالمشترك هو الموضوع
وصفة لا يستحيل ان يرد عليه ما كل موجود في الخارج

هو بحيث اذا نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا
في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بوجه فلو كانت الطبيعة الا
نسانية موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عن عوارضها الخارجية
متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا تصور كونها موجودة
في الخارج ومشتركة بين افراد بل هو معنى معقول في النفس
مطابقه لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس
لو وجد في الشخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص
بعينه غير تفاوت اصلا بينه لو وجد مشخصا بشخص زيد كان عينه وهكذا
بين زيد لكنه لو وجد مشخصا بشخص عمرو كان عينه وهكذا
الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتاتى على مذهب
من قال ان الحاصل في النفس ماهيات الاشياء واما من قال انا
الحاصل فيها صورها وشباحها الخالية لها بالمطابقة فالكلي
عنده هو الماهية المعقولة بها واما الجزئي فانما يتعين بمشخصاته
الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين وغيرهما واقول
ظاهر الحكم غير صحيح على الاطلاق اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كما في
الكلي وقد يتعين بالطبيعة الكلية وح يكون منحصرة فيه وحينئذ
صاحب الحاشية ع بعض الفضلاء انما لا تنقل العوارض المشخصة

لانها ان كانت عقلية لم تشخص الشخص خارجيا وان كانت
خارجية فهي عارضة له في الخارج بل وجوده يتوقف على وجود
المعروض وتشخصه يكيفه خياليا في الشخص اما الوضع بل المتوهم
المشخص هو ابداء العالي فان الشخص ليس الا بهذا الهوية
وهو ايضا يتميز بما يكون له ذاتيا وهو واجب الوجود وبما يكون بهذه الهوية لغيرها
فذلك الغير هو الذي يحصل هذه الهوية ولا يليق بالمشخص الا هذا
لان كل كلي فان تصوره يمتنع الشركة بين كثيرين
بان يقال الكلي واحد منها انه هو والشخص من حيث هو مانع من الشركة
فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية اقول المناسب ان يقول فالشخص
زائد لتحققه بالتعيين وبكونه متخلفا ويقال المراد بالمشخص فيما
سبق هو الشخص باعتبار ان يجعل الشخص شخصا لما يطلق النوع
على النفس باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون الشخص باعتبار
افراد الجزئي **فصل** في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما
لا ينقسم من جهة التي يقال انه واحد المناسب ان يقال ما لا ينقسم
وهو قد لا يكون واحدا بالشخص ولا بالحالة بل يكون امورا متكثرة
لجهة واحدة هي اما معروضة تلك الامور او عارضة لها
اي خارجة عنها محمولة عليها او لا معروضة ولا عارضة والاول

فذ يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالجنس وقد يكون
بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق او بالانسان
والثاني قد يكون بالجزء ان كانت جهة الوحدة محمولة بالطبع على
تلك الامور كالنقطة والنسبة التي تقول عليها الابعاد فقد يكون بالموضوع
اي اذا كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها كالكلمات والصاعد
الحاصلين على الانسان العارض لها خارج وجه عنها وانما تحمل عليها
والثالث نسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة
فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحيث تتحكم في تدبيره والتصرف
فيه دون غيره من الابدان وكذلك الملك يتعلق خاص بمدينته
وبحسب ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان
التعلقان نسبتان متحدان في التدبير الذي يسمى قواما ولا عارضا
شيء مقابل هو عارض للنفس والملك وقد يكون واحدا بالعدد
اي بالشخص وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة فيه قد يكون
بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء ليست بالفعل
كالماء وقد يكون الواحد بالاتصال المقداري متصلا قد يكون عدد
نسبة كالخطين المتصلين بزاوية وقد يكون بالتركيب المصحح
يلزم من حركة كل منها حركة الاخر وقد يكون بالتركيب وهو الذي له

كثرة

كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي لا ينقسم
اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد
اي ينقسم حسب ما ينقسم قيل لما كان المقابل من مفارق
اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصوره المتعلم عند البحث عن
الكثير فيحصل له حيرة ودهشة فلذا اورد هذه الزيادة
حقيقة المقابل واتم وقال ولنا البينة وانوار الاقرب
اي بعد ما وراء الكثير يقابل الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم
حيرة فان مفهوم المقابل اذا اورد هذه الهداية لتحقيقه
وتوضيحه الاشتباه قيل اي توضيحات فان المقابل اما يتقابلان
في الاوضاع دون الجواهر وكانه ذهب الى انه مفهوم تعتبر العقل
في الصورة النوعية بعينه فيتقابلان وهما الضدان لا يجتمعان
اي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد اذ موضوع او المحل على
اختلاف القولين في تقابل الصور النوعية وعدمها ولا يجتمعان
سيكون امرا ضد موضوع في توجه المتقابلين بالعدم والملكة
اي امرا وهو الاول والمراد انه يكون ذلك الامر ضد
المتقابلين لا يعتبران الا بالنسبة الى جهة واحدة قيل هذا
القيد لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة الكائنين

من جهتين ونوقش فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين نسبتان
متضايفتان لان تعقل احدهما ليس بالنفس الا الاخرى وان
بان مطلق الابوة والبنوة متضايفتان مع جواز اجتماعهما
في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن
المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين
ثم يتوجه ما ذكر وان اربعة قالوا لانها اما وجوديان
او لا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالنفس الا الاخر
فهما المتضايفان او لا فهما المتقابلان وعلى الثاني يكون
احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر العدمي محل قابل
للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما السلب والايجاب واورد
عليه اما الاول فلجواز ان يكون ناعدمان وقد اجاب بان
العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعهما
والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما
موجود مغاير لما اضيف اليه العدم وفيه نظر لجواز ان يكون
احد العدمين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم العمى وايضا يجوز
ان لا يكون بين العدمين اللذين اضيف اليهما العدمان
والسلطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير وعلى تقدير
الواسطة

الواسطة يجوز ان لا يعدوهما كعدم الطول على ما
ان يكون الورود عدم قابلية البصر واما ان يكون ظهور وجود الملزوم
لمحل يقابل انتفاء اللازم في ذلك المحل كوجود الحركة بعد انتفاء
السكون فانه لا يخلو عنه ليس داخلا في العدم والملكة ولا في
السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمي للوجودي احدهما
الضدان المشهوران وهما الوجودان المتعاقبان بوجه اظهر ان
يقابل الوجوديان والمراد بالوجودي ههنا ما لا يكون السلب جزء
مفهومه وهو اعم من الوجودي المحض كالسواد والبياض
وقد يشترط في الضدين ان يكونا غاية الخلاف والبعد وتسميتهما
بالحقيقيين وتسمية المتضايفين وهما موجودان بل وجوديان
بعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة و
تسمية المتقابلين بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا الى عدم ذلك الوجودي لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما
موضوع قابل لذلك الوجود بل الوجودي كالبصر والعمى والعلم
والجهل فانه اعتبر قبوله لا يجب في وقت اتصافه بالعلم
العدمي وهو العدم والملكة المشهورة كالكوكب فانه عدم الخسوف
عما شانه ذلك الوقت ان يكون منخسفا فان الخسوف لا يعتبر

له كوسيج وان اعتبر قبوله له اعم من ذلك بانا لا نقيد بذلك

الوقت كعدم الحجة في الطفل او يعتبر قبوله له بحسب نفسه كالمي

للكم او حسب الوقت كالمي للعقرب والبعيد كعدم الحركة

الارادية للجبل فانه حسب البعيد عن الجسم الاول هو الوقت الى ذلك

بل الحركة الارادية هو العدم والملكة الطبيعيين ورابعها المتقابلان

بالايجاب والسلب كالبياض والاقرنية وذلك والقصر لا

الوجود والعدم الاجماع ان عقليان وارد ان كالبنية

الخ هي عقلية ايضا ولا وجود لها في الخارج اصلا هذا وقال

الشيخ في المتقابلين بالايجاب والسلب انهما يختلفان

الصوت والكون فيه بسيط كالبياض والاقرنية والامر كذلك

زيد فرس وزيد ليس بفرس فانه اطلاق هذين المعنيين على نوع

واحد في زمان واحد فقال ايضا ان في التقابل الايجاب والسلب

الايجاب وجود الشيء كالسواد كان ماهية وجوده في

نفسه او وجوده لغيره ومقابله السلب لا وجود الشيء كالسواد كان

لا وجود له في نفسه ولا وجود لغيره

فصل

المتقدم والمتأخر المتقدم بحال عبارة عن شيء واحد بالمتقدم

بالزمان وهو ظ وان في المتقدم بالطبع هو الذي لا يمكن ان يوجد

الآخر

الآخر بكسر الخاء بمعنى المتأخر الا وهو موجود معه او قبله بسبب العلة

المقدمة وذلك انه لا يوجد ويسبق الآخر الى المتأخر بوجود قبل بمعنى

انه يزاد في تقسيم قبوله غير مؤثر في المتأخر لعجزه عن المتقدم

بالعلية اقول فيه بحث لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع شرائط التأثير

وجواز ارتفاع موانعه فلا جاجة اليه لان قوله وذلك انه يوجد

ويسبق الآخر بوجود معين عنه وان اراد كونه غير مؤثر في الجملة فمضر

لانا الفاعل الغير المستقل مقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد

هذا القيد لم يكن التوضيح جامعا كتقدم الواحد الاثنين والثالث

المتقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم والرابع المتقدم بالرتبة

وهو ما كان اقرب الى المبدأ المحدود وكترتب الصفوف في المسجد

منسوبة الى المحراب وكترتب الاصابع الاخوات الاصابع في

سبيل التصاعد والتنازل والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل

المستقل بالتأثير الى المستجمع لشرائط وارتفاع موانعه وعند صاحب

الحكمة انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير او لا

اعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع الشيء كان في معنى

واحد سيجيء التقدم بالذات وهو التقدم المحتاج الى الغير

المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ويحقق التقدم

بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ استعمله في قا
طيغوريس الشفاء لو قلت كتقدم حركة اليد على
حركة القلم وان كانا في زمان قال العقل يحكم بان
تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في الاقسام
الخمسة اذ قد يجاء بالضبط المتقدم ان احتيج
اليه متأخر فانه كان يجاء وجوده فالمتقدم بالعلية
والابنا الطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما
في الوجود فالمتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر منهما
ترتب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف فيقال هما ما يحاذي المتقدم
فيفقد ذاته بحسب اقسام المتقدم **فصل** في القديم والحادث
القديم بالذات هو الذي لا يتوقف وجوده على غيره وينحصر في
الحق سبحانه وتعالى والقديم بالزمان هو الذي لا اول
لزمانه كالفلك والمحدث بالذات هو الذي يتوقف وجوده
على غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي لزمانه ابتداء
وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا مع انتفاء ذلك الوقت
وجاء وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم
بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه

من المحدث

من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والنسبة
متباينة وكل حادث زماني فهو مسبوق بالعدم اذ لا يتوقف وجوده على
الحادث كان عوضا وهو لا ان كان كان جوهرا صورة ومنفعلا
ان كان نفسا وهذا والمثال ظاهر تصور مفهوم والاول لان امكان
وجوده سابقا على وجوده والا لما كان ممكنا قبل بل ممتنعا لذاته لامتناع
كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا وقت وجوده فيلزم
انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي بعد
وذلك الامكان امر وجودي اذ لا فرق بين قولنا امكانه منفي وبين
قولنا لا امكان له لعل كان الامكان عدميا لم يكن ممكنا
هذا خلف وفيه نظر لا نسلم جاز الامتناع والعدم بان
يقال لو كان وجوديا عدميا لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما
اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له وعدم الاول
عدم له والحق ان يقال قولنا امكانه لا معناه انه متصف بصفة
عدمية هي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك الصفة
عنه وكما ان اتصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين سلب اتصافه بها
كذلك ايضا قولنا بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف
بها وقد يجاء معنى قولنا امكانه لا هو انه امكانه صفة سلبية والصفة

السببية انما يتحقق موصوفها والموصوف فيها وهو الحادث معدوم
فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا
امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لبعض الكلام حيث
حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب الحقيقة بل المراد ان كون
الامكان نفس السببية يستلزم عدم تحقق قبل الحادث لعدم موصوفه وهو
الحادث وبين المعنيين بون بعيد اقول فيه بحث لانا نقول امكانه
لا غير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى انه لا يتصف بالامكان فانا نعلم
والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متقابلان بهما وهذا
هو المعتبر في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان
لا يكون فانا نقول لا امكان الوجود انما هو بالاضافة اما ما هو امكان
الوجود كاي الامكان اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون
فانا نفي ليكون فانا نحن نوجد وليس هو نفس ذلك الحادث وهو
ظ ولا امر منفصل عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل
عنه ليكون متعلقا به وهو ظاهر وما توهم ان امكان الشيء هو اقتدار
الفاعل عليه ليكون فانا به فاسد لان الاقتدار وعدم معلق
بالامكان وعدم فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه
ممتنع وهذا خبث لانا لا نسلم ان المتعلق بالحادث منحصر في
المادة

في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان الحادث فانا شيء
له تعلق بالحادث وراء تعلق الطوارئ والتدبير والتصرف وكذا
تعلق الطوارئ لم لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسم فانا جوهرا
آخر لو لم يوجد يقع دليل على امتناع ذلك او عرضا فانا يجوز جوهر آخر
غير جسماني فانا سلوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها
على الاصطلاح اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس و
ليست بجسم ولا يمكنهم دعوى تعميم الموضوع بحيث يشمل الجسم وغيره
اذ يبطل ما فرعوا على هذه القاعدة مثل ما سبق في ان العقول
جميع كمالاتها بالفعل لا ان بعضها بالقوة يوجب كون العقول
مادية لان كل حادث لا بد له من مادة

فصل في القوة والفعل

القوة هي شيء الذي هو سواء التصير اما سواء كان جوهرا او عرضا
وسواء كان فاعلا او منفعلا من حيث هو آخر هذا التنبيه على ان الآخر
المتصير لا يجب ان يكون مغايرا له بالذات بل قد يكون مغايرا له بالاعتبار
كما في الحالة الآن نفس الناطقة فانها الاعراض النفسانية
فانا التقابل هنا اعتباري وان اعتبرنا الاعراض النفسانية
ليكون الحالة والمحل متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار
واما في الاعراض البدنية فالحالة هو البدن فهما متغايران بالذات

واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدم وهذا
الوجود وهذا هو الذي يقال له القوة بحال الفعل لبقاء الحصول فالمناسب ان يعتبر على ذكر
القوة بحال الفعل لبقاء الحصول فالمناسب ان يعتبر على ذكر
القوة بعنوان الفصل او ذكر هذا الحد بالبحث
وكل ما يصدر عنه الاجسام من الافاعيل المستمرة المحسوسة
الاثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون
فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون
لكونه اول الامور الاتفاقية او القوة موجودة فيه والاول
باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والتالي الباطل والا لما كا
مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة والا لاشتركت فكذا
اما ان ما اقول فيه بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية
مطلق الامور الخارجة فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها
ما لا يكون دائمة والا لاشتركت لم يلزم من كلام بعضهم حيث قال ان الموجبة
هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا تكون دائمة والا لاشتركت
فاحصر هم ولعل هذا العاقل اخذ ذلك مما ذكروه من ان ما يدل
السبب المسبب ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او قليلا
فالسبب الذي يتادى الى المسبب على الوجهين الاولين يسمى ذاتيا
وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يتادى على الوجه

الماهية والوجود

الماهية والوجود

الماهية والوجود

لامتناع التسلسل وقد يجوز الوسيل بوجه البطلان فيقال ان كان
كل معنوي مصدريته بهذا او مصدريته ذات نفس الواحد الحقيقي
كان الامر بسيطا مجانا مختلفتان وان دخلا فيه او دخل
احدهما وكان الآخر عبارة عن التركيب فقط وان خرجا او خرج
احدهما وكان الآخر عبارة عن النسب فقط وان دخل احدهما
وخرج الآخر لزم التركيب والنسب معا فالاقسام ستة
والكل محال وصحة الحكم اما اولا فلانه لو لم يكن ماذكره لزم اما
لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه شيء لكان
مصدريته لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين
غيره فهو اما داخل فيه فيلزم تركبه او خارج عنه معلول له لما مر
وينقل الكلام الى مصدريتها او نقول لكان الصادر عنه شيئين
احدهما ذلك الشيء الصادر عن الواحد والثاني مصدريته
لذلك الشيء لكشيء واحد او هو تناقض وما ادعيتم من
اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا فلان المصدرية
امر اعتباري فيستغني عن المصدر وقد يقال لا يبعد ان يكون
لعلة خصوصية مع المعلول لم يكن لها تلك الخصوصية مع غيره اذ
لولا ما لم يكن اقتضاء لهذا المعلول او لازم اقتضاء

لما عداه

لما عداه فلا يتصور صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجبة
امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت
ذاتا بسيطة لا كثرة فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك
الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت
للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره فلا يمكن ان يكون لها
خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع شيء من المعلول
خصوصية ليست لها مع غيره فلا تكون علة الشيء منهم وفيه بحث
لجواز ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة
لا تكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك
بسببها لا بغيرها ودون ان يقول ايضا ان المعلول لا يجب وجوده
وجود علة التام اعني عند تحقق جميع الامور المعتبرة في تحققه
قبل هذا التغيير جامع فان ابتداء الاول علة تامة بالنسبة
الى معلوله الاول ولا يتناول هذا التغيير اذ لا يصدق عليه
ان جميع الامور والتغيير جامع انها علة لا يتوقف المعلول
على ما هو خارج عنها وفيه نظر اذ لا يرد اعتبار امكان المعلول
في التركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج اما الفاعل
هو الامكان فالشيء ما لم يعتبر متصفا بالامكان فلا يؤثر في جانب المعلول

فاما ما هذا شيء ممكن ثم تطلب له علة ولا شك ان مع وجوده
لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بانه ظن ان الجزء
الصوري والمادي مع ان جزء المعلول جزء العلة التامة
ايضا فلو كان الامكان جزء العلة التامة مع ان المعلول معتبر
فيه فلم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان جزء شرائط التاثير
فلا يوجد مؤثرا بلا اشتراط امر زائد عليه واعلم ان المعلول ان كان
مركبا فجزئه اجزائه التي هي عينه يكون جزء من علته التامة والجزء
لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليه
بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجبا بوجود ما فاما ان يكون
ممتنع الوجود وهو محال والا فوجوده ممكن الوجود فلنفرض
وجوده مع زمان وعدمه مع زمان آخر فنقول ح زمان
الوجود الراجح يكون بالقوة اما العقل اذا اعتبر ترجيح الحاصل من
العلة التامة مشتركين بين الزمانين فلا يتصور لهذا المعلول المعتبر في
وجوده حاصلة وقد فرضنا ها حاصلة هف فان المعلول يجب وجوده
عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات لا
يقال لو اعتبرنا ماهية من حيث هي هي لا يجب لها الوجود ولا
العدم ولا معه فيكون ممكنا بالذات الا هذا اهداية لان الزمان
يسبق

يسبق اما او تمام الوجود فان تاثير العلة في شيء يتاخر وجوده كون
الشيء موجودا لا يتاخر تاثير العلة الفاعلية فيه لان الشيء اذا كان
معدوما ثم يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها معينة لوجوده حال العدم
او حال الوجود او في الحالين جميعا فالجائز ان يفيد وجوده حال وجوده
الفاد فلا يلزم تحصيل الحاصل فلو كان الشيء موجودا لا ينافي كونه
معلولا قال بعضهم ان الاتمام العامية ان المعلول بعد ما وجد من علته
لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء علته الموجبة له فناؤه بل
يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول
بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لاضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم
هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء عند فناء البناء فالمص اورد
الهداية لازالة هذا الوهم اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن
العلة مؤثرة فيه حال وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة ان العلة
مؤثرة في المعلول حال وجوده بعد فرض ثبوت ذات الثابت
فهنا بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في ان وجوده لا انها
مؤثرة فيه حال وجوده لكفاه ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول
بعد فناء العلة فلا تزيل هذه الهداية هذا الوهم المذكور والذي
يزيله هو ما ذكره من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا بنفسه
سار بنفسه او لا يكون فان كان الواقع هو القسم الاول يسمى
السارى حالا والمسمى فيه محلا وقد مر الكلام فيه فنقول ولا بد
ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه بوجه ما او بوجوه والا امتنع ذلك
الحلول بالضرورة فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا اما الحال فيسمى
المحل هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى الحال موضوعا والحال
عرضا المنسوب ان يقال الافتقار اما ان يكون من الجانبين وهما
الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع
وذلك لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول
الجوهر هو ماهية اذا وجدت في الاعيان الى القصد بالوجود
الخارجي كانت لا في موضوع وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على
ماهية يزيد وجودها عليها ولا يجب عنه واجب الوجود او ليس
وراء الوجود ماهية ويدخل فيه الصورة العقلية للجواهر فانها
وان كانت حالا كونها في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها
انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا
على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء
المطابقة للامور الخارجية في تمام الماهية والاختلاف انما هو في الوجود

وما يتبعه

وما يتبعه من الاحوال وامام قال ان الحاصل في الذهن هو صورة
الاشياء واشباحها الخالية لحقائقها الماهية والمناسبة اياها
مناسبة مخصوصة باصار تلك الصور علما بعض الاشياء دون
بعض فلا تكون تلك الصور عينه لا اعراضا موجودة بوجود خارجي
قائمة بانفسها كسائر الاعراض القائمة في موجودة الموضوع فالصورة
العقلية للجوهر يكون جوهرا وعرضا معا على الاول من المذهبين وقد
التزم صاحب حكمة العين والاشبه ان يقال هو الماهية التي
اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو
الهيولى قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس بهيولى
واجيب بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث
اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى وان كان
حالا فهو الصورة الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا
فان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك فان كان
متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس الانسانية
او الفلكية والا فهو العقل وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف
لان للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التأثير فقط واما النفس
فقد تكون مدبرة وقد تكون مؤثرة كما في الاصابة بالعين

واجزاء البسيطة لهذا لا اقسام الجنس اولا كما جنا لكان ما ظهر
لجنسه مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان الفصل ليست
مركبة منهما لانها تفصل الماهية البسيطة الحاصلة فيها فلا تكون مركبة
والازم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة الحاصلة فيها هف
وفيه نظر اذ لا يلزم من تركب الفصل في الذهن تركبها في الخارج
واما اقسام العرض فستة بالاستقراء والكم والكيف والاين والمتى
والاضافة والملك وفي الوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي
يقبل المساواة والمفاوتة لذاته قيل هذا التعريف
دوري اذ المساواة هي الاتحاد في الكم فالاولى ان يقال
هو ما يقبل القسمة لذاته الى كميات يفرض فيها اجزاء وانما قالوا لذاته
ليخرج الكم بالعرض مثل الكم والحال فيه اما بغير ذلك وينقسم اما منفصل
وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك
ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى اجزاء
الخط فانها اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية لجزء
الآخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للآخر فليس لها
اختصاص باحد الجزئين لكن ذلك الاختصاص بالنسبة الى الاجزاء
بل بنسبتها اليها على السوية وكالخط بالقياس الى اجزاء السطح والسطح

الى اجزاء

الى اجزاء الجسم والآن الى اجزاء الزمان والحد والمشترك
يكون مخالفة بالنوع لما هو حد له لان الحد المشترك يكون
بحيث اذا ضم الى احد الطرفين لم يزد ذاته اصلا واذا فصل
منه لم ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من
المقدار المقسوم فيصير التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلثة
والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست
جزءا من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح
بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك
فان العشرة اذا قسمها الى ستة واربعة كان الستة جزءا من
الستة واخلافها وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمة حد مشترك
بين قسمي العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة
بين قسمي الخط كالعدد وذكروا ان الكم المنفصل يختص فيه
هذا التقسيم باعتبار الواحد واما متصل وهو ما يكون بين اجزائه
المفروضة حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح
والجسم الى الجسم التعليمي واما متصل غير قار الذات وهو الزمان
قيل ان وجد شيء من اجزاء الزمان لزم انتقال الموجود
بالمعدوم وان لم يوجد لزم انتقال المعدوم بالمعدوم وكلاهما

محالا بالبداهة وان تلبس القابل اجزائه بعضها ببعض في الجبال
كانه قبيل العار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك
الالم متصل الممتد في الجبال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده
في الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه
غير قار واما الكيف فهو هيئة في شيء لا تقتضي لذاته قسمة
خارجه بالكم ولا نسبة خارجه بالبوقي وهي جعل النقطة والوصلة
من الاعراض دون الكيف اذا قيد عدم اقتضاء الانقسام
احترازا عن اجتماع عنها ويقسم الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس
الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وحموضة ماء الحصرم وسائر الكيفيات
وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وسائر الانفعالات والكيفيات
نفسانية قيل الى مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها
تلزم بين الاجسام الحيوان دون النبات والجماد فلا يمتنع
ثبوت بعضها للجمادات وغيره وفسر بالمختصة بذوات
الانفس مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة في
ابتداء الخفة وملكات ان كانت راسخة كالكتابة بعد
الرسوخ والعلم وغير ذلك واما كيفيات استعدادية الى الكمال
وهي من جنس الاستعداد فانها مفسرة باستعداد شديد نحو
الدفع

نحو الدفع والانفعال كالصلابة ولينة قوة او نحو الانفعال
كاللين وسهولة صفاء والمشهور ان لها نوعا ثالثا هو استعداد
الشديد نحو انفعال كالمصادمة وليس بشيء اذ المصادمة
انما تتم بثلثة امور الاولى تلك الصلابة والقدرة وهما من
الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يعسر عطفها
وثنيها وهو ذا الحقيقة من باب الاستعداد نحو الانفعالات
فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما اعتبر في كل واحد
من الاستعداد الى الفاعل للانفعال والى انفعال الشدة والسرعة
صح خروج عنهما اهل القبول الذي نسبته اليهما على السواء
فيكون قسما ثالثا فنقول معنى كون الشيء قابلا للآخر
انه بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا
امر اعتباري انتزاعي وذلك الشيء ثم انه قد يوجد
فيه امور يتفاوت بها حال ذلك القبول بالنسبة الى ذلك
الفاعل قربا وبعدا فتلك الامور هي المسماة بالاستعدادات
فاصل القبول باب الامكان الذاتي ومراتب القبول
القرب والبعد من باب الاستعدادات فيكون
الشدة المستلزمة للرجحان معتبرة في الاستعداد واعلم

ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة
والحق ما ذهب اليه المعلم الاول وذكره الامام من ان الجسم اللين هو
الذي يتغير فيه ثلاثة امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة في السطح
الثاني تشكل التقعير الثاني لحدوث تلك الحركة الثالث
كونه مستعدا لتوارد تلك الامرين وليس الاول لان اللين
لا يحس بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث
من الكيفيات الاستعدادية ولذلك الجسم الصلب فيه امور
اربعة الاول عدم الانفعال وهو امر عدمي الثاني التشكل
الباقي على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات الثالث
المقاومة المحسوسة باللمس وليس ايضا صلابة لان الهواء الذي
في الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة فيه الرابع
الاستعداد لتشديد الحواس الانفعال فهذا هو الصلابة فيكون
من الكيفيات الاستعدادية واما الكيفية المختصة بالكميات المتصلة
او المنفصلة كالمثلثية للسطح والزوجية والوترية
للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان
واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان او الآن
واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة

فسر

فسر بعضهم النسبة بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال زينا كون الابوة
والبنوة اضافتين ان لو كان جزءان من نطفة جزءان آخران نوعه
نسبة بينهما بواسطة توقف احدهما على الآخر وهما لا بوة
وللآخر اخرى هي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة
بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة
بالقياس الى الاولى ولم يعتبر واذ مفهوم الاضافة كونها حاصلة من
نسبة فالاولى ان يفسر النسبة بالكون من نسبة حتى يرجع الى ما ذكره
ويخف المؤنة واما الملك وقد يقال له الجدة ايضا فهو حالة تحصل
للشيء بسبب احاطة شيء اي كان به سواء كان امرا خلقيا
كالاهاب اولا وينفصل بانتقاله خرج بالاين فانه وان كان
هيئة حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل
بانتقال المتمكن لكون الانتقال الى الهيئة الحاصلة ايضا يكون
متمما او منقصا واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء وقبل ينبغي
ان يقال الجسم يسلم انتقاص التعريف بالتشكل الذي هو من معقولة
الكيف وفيه نظر اذ لا ملاحظة في التشكل لاجزاء وبينها في
القسر انفصال نسبتها الا الامور الخارجية بل المعتبرة المجموع
من حيث هو مع الحدود المحيطة به فلا حاجة الى ما ذكره وايضا

ان ازيد بالجسم الطبيعي فخروج الوضع ان ثبت للجسم التعليمي
بل لسائر المقادير في التوابع وان اريد الجسم المطلق فيدخل الشكل
العارض للتعليمي ويخرج الوضع الثابت لسائر المقادير بسبب
اجزائه بعضها لبعض وبسببها لا لامور الخارجية كالقيام
والقعود وقد يطلق على حالة الشيء بحسب نسبة بعض اجزائه
الى بعض فقط واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره في غيره
كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب
تاثيره في غيره فالفعل والانفعال نفس التاثير والتاثر لا هيئة
اخرى توجد للشيء بسبب التاثير والتاثر كالمستحسن ما دام مستحسنا فيه
اشارة الى ان الانفعال امر غير قار الذات وكذا الفعل ولذا يعتبر
فيهما بان يفعلا وان ينفعلا لدلالتهما على التجدد والتقضي
واما الامر المستمر المترتب عليهما فخارج عنهما داخل في الكيف

الفن الثاني في العلم بالعلل وصفاته وهو مشتمل على عشرة

فصول

فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر

من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان القول ان لم يكن
في الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه اما ان الموجودات
بسببها تكون جملة مركبة من افراد كل واحد منها ممكن لذاته

لكانت علة لنفسه قطعا وقد جاء الوجه هذا الكلام فيجب
كل واحد منها اما علة خارجة عن سلسلة الممكنات
اذ لو لم يكن خارجة لزم الدور او التسلسل والتقدير
بالاحتياج الى علة بعد ملاحظة الامكان بديهي ولا يخفى
عليك ان غير مناسب للمقام والموجود الخارج عن جميع الممكنات
واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدم
تعدده في وجوده واجب **فصل** في ان وجود واجب الوجود
عين حقيقته مراتب الموجودات في الموجودية بحسب التقسيم العقلي
ثلث اما ما الموجود بالغير الذي يوجد غيره فهذا الموجود
له ذات ووجود غير ذاته وموجود غيرها فاذا نظرنا
الى ذاته وقطع النظر عن موجده وامكن في نفس الامر انفكاك الوجود
عنه ولا شبهة في انه يمكن تصور انفكاكه عنه والتصور كلاهما
والمتصور كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور
واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره اي الذي يقتضي ذاته
وجوده اقتضاء ما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا
الموجود له ذات ووجود غير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود
عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور

انه قام به ضوء آخر وصار مضيئا بذلك الضوء بل اريد به ان
ماكان حاصلا لكل واحد من المضيء لغيره والمضيء بذاته يضيء
هو غيره اعني الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل
للضوء بحسب ذاته لا بامر زائد على ذاته بل الظهور للضوء
اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته ظهورا لا اخفاء فيه صلا وظهر
لغيره على حسب قابليته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته
لكان عارضا لها قبل لامتناع جزئية المستلزمة للتركيب
فذات الواجب تع وصف بحسب اذا التركيب المتحقق في الواجب
هو التركيب الخارجي لانه موجب للافتقار الى الخارج وهو
للامكان واما التركيب الذهني للواجب فلا نم امتناعه لانه لا يوجب
الافتقار الى الخارج بل في الذهن والافتقار في الذهن
لا يوجب الامكان اذ الممكن هو المحتاج في وجوده الى الخارج
اما غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود حينئذ معتبرا
الا الغير اي الموصوف فيكون ممكنا لانه مستند الى علة
فلا يكون موثرا ودفع الموثر ان كان نفس تلك الحقيقة
يلزم ان تكون موجودة قبل الوجود لان العلة الموجبة
للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فانا نقول

عالم بلا

ح ح ح

عالم بلا حظ كون الشيء موجودا امتنع ان يلاحظ كونه مبدءا
للوجود ومعتدا له فيكون الشيء موجودا قبل نفسه هف
وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته
محتاجا الى الغير في الوجود وهذا ح وقال المحققون ان الوجود
مع كونه عين الواجب قد انبسط على جميع الموجودات
وظهر فيها فلا يخرج عن شيء من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها
وانما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية
فصل في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته قال فان قلت
كيف يتصور كون صفة الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد
من الموصوف والصفة يشهد بمغايرته للاخر قلت معنى قولهم
صفات الواجب تع عين ذاته ان ذاته تع يترتب عليها
ما يترتب على ذات وصف معانيها قالوا ايضا كون الواجب
عين العلم والقدرة ان ذاته ليست كافية في انكشاف
الاشياء وظهورها عليه بل يحتاج في ذلك الى صفة العلم
التي تقوم به بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف
الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل الموجودات بالنسبة اليه
منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم

ولذا اطلق القدرة فان ذاتية مؤثرة بذاتها لا بصفة
زائدة عليها كما في ذواتنا فهي لهذا الاعتبار حقيقة القدرة
وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة مغايرة
بالاعتبار والعموم ومرجوا اصحابنا الى نفي الصفات ما حصل
ثبات الحال وغيرها الذات وحدها اما الاول فلان وجوب
الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته بمثل
ما سبق اذ العلة ما لم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال
ان يوجد المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات
ضرورة فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا
واما الثاني فلان نفسه لو كان زائدا على حقيقته لكان
معلولا لذاته والعلة ما لم تكن معينة لا توجد فلا توجد المعلول
فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وهو ح فصل في توحيد
واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين
في وجوب الوجود متمايزين بامر هو الامور وما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لانا
الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لا يستحقه
فارجا في حقيقة كل واحد منهما وهو ح كما بينا ان ولا

عين حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فاما
التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية
منحصرا في الشخص بالضرورة اقول فيه نظر لانا نمنع
هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة
يتنوع عينها وهو غير ثابت محتملا لاحتمال ان يكون هناك حقايق
مختلفة واجب الوجود تعين كل منها عين حقيقة ذلك
اقامة البرهان على التوحيد **فصل** وان الواجب لذاته
واجب بجميع جهات ان لم يكن كذلك منتفية غير قابلة لان
ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته
واما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم يكن
كافية لكان ثبوت صفة من صفاته موقوفا على حصول ذلك الغير اي
وجوده علة فاعلية لوجود تلك الصفة وغيبته اي عدم علة
عدمها ولو كان كذلك لو لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي
هي بالشرط حضور الغير وغيبته يجب لها الوجود لانها اما ان
يجب وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب
مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها اي الصفة من حضور الغير
لحصول بذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير
وان كان

وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته محصلا بذات الواجب
من حيث هي هي بلا اعتبار غيبة الغير وهما خلف اذ لا يلزم من عدم
اعتبار الامر عدم ذلك الامر واذا لم يجب وجودها اي ذات
الواجب بشرط لم يكن الواجب بشرط لم يكن الواجب واجبا
لذاته هذا تمام نقض هذا منقوض بانه لجريان الدليل فيه
من ان ذات الواجب غير كافية في حصولها بل موقوفة على امور
متغايرة لذات ط وقبل الاولى الاستدلال ان يقال
كلما هو ممكن لذاته في الصفات توجب ذاته وكل ما توجب ذاته
فهو واجب لحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانها لو لم يعتبر
لكان وجوب الوجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير
ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما
ان يوجب الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناها غير
موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للواجب واجب ولا يكون
وجود ملوجبات ان توجب وينتقل الكلام اليه فاما ان يذهب
سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب توجب الذات
ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات
باسرها يلزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب او التسلسل

المفروض فتكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المط

والقول فيه نظير اذ لو لم يكن ان يكون كل بكل موجودا

فيجب سواء كان صفة للواجب او لا تعمد لان الواجب

لذاته لا يجب ذلك الممكن في وجوده اي لا يوجد المطلق

طبيعة نوعية لوجود ما ان الواجب ووجودات الممكنات

بل هو معقول اقل لا عرضيا عليها بالتشكيك لانه لو كان

من ذاتي الممكنات في وجوده على الوجه المذكور لكان

المطلق من حيث هو هو اما ان يجب في الجزء عاما

او الجزء او لا يجب في شيء منهما والكل باطل فما وجب له

الجزء وجب ان يكون وجود الممكنات بالنسبة الى الوجود

ذاتي للماهية لانه مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وهو

لان تعقل المستوي مع الشك في وجوده الخارجي المناسب

ان يسري هذا التعبير الى الكلام في الوجود المطلق

والخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد

معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال

لان تعقل المستوي وتعقله في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته

او جزءها لكان الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة

او بحال لا ما تعقل المستوي مع الشك في وجوده فلو كان وجوده

نفس حقيقته لما امكن لشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه

بين وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذاتي بين الثبوت

للموضوع ذاتي له وانت تعلم ان هذا كلام انما يتم اذا كان الماهية

معقولة بالكنه وان وجب له الاجزاء ولما كان وجود الباري

تعالى بجزء هو اخلف وان لم يجب له شيء منهما كان كل واحد

منهما ممكنا له فيكون له علة فيلزم افتقار واجب الوجود في جزئه

الى الغير فلا يكون ذاته كافية في ماهيته الممكنات بل هذه هي

الكلمات الدائرة على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض

المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان ما دام لم ينضم اليه الوجود

يوجد في الوجود في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يكن

فقط العقل انضمام الوجود اليه لم يكن الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم

مغاير للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي

هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا يستحيل

فهو ممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود

فهو ممكن وكل شيء من الممكن يجب له شيء من المفهوم المغاير للوجود

يجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب قد ثبت بالبرهان

ان الواجب بوجوده لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته
لا بامر مغاير لذاته ولا يجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا اذ
بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون
الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا
كما ان يكون لافراد بل هو هو هذا ذاته جزئيا حقيقيا لشيء
امكانا تعدد ولا انقسام دائم بذاته متميزة عن كونه عارضا لغيره
فيكون الواجب هو الوجود المطلق الالهي عن التقييد بقيد والا
لتقدم الشيء على هذا لا يتصور عروضا لوجود لما يجب التحقق
فليس معنى كونها موجودة الا ان الهيئة مقصودة الا حصره
الوجود لقائم بذاته وتلك الهيئة على وجوه مختلفة واشخاص شتى
يتعذر الاطلاع على ماهياتها فما موجود كلي وان كان الوجود
جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كما نسمه يقول ان هذا
مذهب الاولين والاخرين من الحكماء المحققين فصل
في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان
مادة لكان منقسما اما الاجزاء فيتقدم اليها وكل مجرد
عن المادة مدرك كما سيجيء في الفصل الثاني من هذا الفصل
فهو عالم بذاته يجب ان يتميز المجرد عن المادة بالعالم بذاته لان

الصور العقلية مجردة عن المادة مع انها ليست عاقلة لان
ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد هنا الادراك
المنفعل هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولو حق عند المدرك
قالوا المدرك اما جزئي مادي او لا والاول اما ان يكون محسوسا
باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه
موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس ولا فادراكه
التخيل وادراكه غير المحسوس وهو الموهم واما غير الجزئي المادي
واما فكان فادراكه التعقل فالباري تعالى عالم بذاته
بمعنى ما يتوهم استحالة علم الشيء بنفسه لان العلم نسبة
والنسبة لا يكون بين الشيئين متغايرين بالضرورة يعقل الشيء
لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم
هو حضور حقيقة الشيء مجردة عند المدرك سواء كانت مغايرة
له بالذات او بالاعتبار كما في تعقل النسبة قطعا وهذا العلم
هو حضور حقيقة الشيء المغاير بالذات للمدرك عنده ولا يلزم
من لزوم الاحضار لزوم العلم ولان كل واحد من النسبتين تعقل
ذاته بذاته والا لكان كل من النفس نفسان احدهما
عاقل والاخر معقول هذا باطل وقد يتمسك لاستحالة علم الشيء

بنفسه بانه يلزم مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو
والجواب ان علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع
وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصلها
والاخر بوجود ظلي وبذلك يمتاز ان فلا استحالة وايضا
الممتنع هو ان يحل مماثلين في محل واحد لا ان يحل احد
في الاخر **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه
مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان
عالما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فمقدمة واما
الكبرى فلانه لا مانع فيجاذره لانها مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلان
كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا ابين لا احتياج فيه الى دليل
تنبيه العلاقة المانعة عن التعقل فانها لا تخلو
اما على تقدير صحة تصور معقوليته فانه لم يعقل كان ذلك
جهة الفاعل وكل ما يمكن ان يعقل وجد يمكن ان يعقل مع كل
واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه الى المجرد وسائر
صور المعقولات والتعقل بالادراك والتعقل هو حضور
صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر
المعقولات

المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته اي
اما ماهيته سواء كانت ذاتية او عرضية او في العقل لانه يجوز المقارنة
المطلقة ثم يتوقف على المقارنة في العقل فانه يجوز المقارنة المطلقة
اي استقرارها متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة
في العقل لكونها اعم من المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها والا يلزم
الدور لا يقال تصور مقارنة المعقولات في الخارج لمجرد القائم بذاته
الا بالمجرد حيث حصول المقارنة في المحل وذلك لانه لما كان
قائما بذاته امتنع ان يكون مقارنا لغيره لحلولهما في المحل
في الخارج المطلقة منحصر في هذه الثلثة فاذا امتنع الثاني
منها تعين الثالث ومقارنة المعقولات في الخارج لمجرد القائم
بذاته يحلولها في محل التعقل فيمتنع ان كان مجرد قائم بذاته يصح
ان يكون غالبا سائر المعقولات وصحة ان يكون غالبا والا لكان عدم
المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة امتنع اذا كانت
المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة امتنع اذا كانت المقارنة
المطلقة ذاتية لها وهو ممتنع واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة
في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص يجوز ان يصح
لذاته المجردة المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط بان يكون الذات

المجرد بحيث لا يقبل الا بهذه المقارنة فانه اعني المقارنة
العقلية فاذا وجد المجرد في الخارج امتنع المقارنة المطلقة
لانتفاء الشرط الذي هو الوجود الذهني ونوضحه ان ماهية المجرد
وان كانت محققة في الذهن والخارج الا ان وجودها متحقق
فجاز ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة او الوجود الخارجي
فان كان على التقدير الاول لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا
في الخارج فانها ذاته وان كانت فلا فاذا في امتناع توقف
صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع استعداد ماهية المقارنة المطلقة
لتوقف صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث
فيلزم اما الامر من افساد ذات الذات او بطلان شبه
المقدمة وكل ما يكون واجب الوجود بالامكان الذاتي يجب وجوده له
والا كان له حالة منتظرة هي ممكنة فيجعل كبرى القياس هكذا
كل مجرد في الماهية يكون غاية عالما بالكليات ثم يضم نتيجة
المقدمتين اما ما ذكره هنا لتحصيل المطلوب او ما اصرحنا وكل
ما يكون واجب الوجود بالامكان الذاتي يجب وجوده له اذ لو بقي بالقوة لكان
خروجه اما لنفسه فهو توقف على استعداد مادية لقبول الفيض
فيكون مادية فانه قبل لو كان البارئ تعالى عالما بشيء وارتسم
صورته

صورته فيه لكان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة لافتقارها
اما ما تقوم به فتفتقر الى مؤثر هو الواجب في ذاته لكان غيره لزم افتقار
الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وما بالذات لا يكون
فيه وهو محال لان القابل هو الذي يستفيد الشيء والفاعل هو الذي
يفعل الشيء المقدوري والا لزم غير ان الامكان فتقول كل منهما
مع الذهول عن الآخر فيلزم التركيب في كان قابلا وفاعلا فلما
لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء المقدوري الحدوث
ومفيدا له وهذا لان مفيد الشيء مستعد للشيء لانه لا يمتنع
لذاته ان يتصوره ومن كونه فاعلا ان متقدم بالعلية على
ذلك المقدور فلم قلتم انهما متنافيان اقول السؤال والجواب
لا يطابقان فان المطلوب لنا تحصيل السؤال ان القبول غير الفعل
فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم فيه التركيب فحينئذ الجواب
ان بقاء انه يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له
وليس كذلك بل هما امران عارضان له بالنسبة الى الصور
ثم لو كان السؤال ان القبول منافي للفعل فلو كان الواجب
قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون هذا الجواب
وجه واعلم ان العلم بالكليات يستلزم تصورها لحصول الصور

وهو يحصل بحضور صورة الكلي في المدرك والاخر يسمى
حضوريا وهو بحضور الكلي الذي عند العالم كعلمنا بذواتنا
والامور القائمة بذواتنا وليس فيه ارتسام والطباع بل هناك
حضور المعلوم بحقيقته لا عنه عند العالم وهو اقوى من
العلم الحصولي اضعف مرة او انكشاف الشيء على الاخر لا على
حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لا على حصول مثاله
عنده والظاهر كلام المصنف انه اذا صح ان علم الله تعالى
بالارتسام والمشهور ذهبوا الى ان علمه حضوري وهذا
يستلزم العلم بالمعدومات واحوالها حضورها بالمتغيرات
اذ لا حقائق لها ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال مثل
المعدومات حاضرة في العقول الحاضرة عند الباري تعالى
فيكون حضورها بالعقول الحاضرة عنده ومن المتقدمين علم الباري
تعالى بالكليات نفس ذاته فقد اعتقدوا العلم بالحقيقة
اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحق ان
الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية
عالما بها على ما هي عليه اي من جميع الوجوه وجب ان يكون
عالما بها بعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم ما يلزم منها
ذاتها

لذاتها والملكات عالما بها علما تاما كيف لا يدركها اي الجزئيات
بتغيراتها والا لكان يدرك منها تارة انها موجودة وتارة
يدرك منها انها معدومة وهو محال فيكون لكل واحد منهما اي الوجود
والعدم صورة عقلية خاصة واحدة في الصورتين لا يبقى مع الثانية
فيكون واجب الوجود منفعل الذات من صورة الى صورة هف علم
ما ذكر ليس حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي
هنا محل تأمل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم
التام بخصوصية المعلول ويستلزم العلم التام بخصوصية معلول ما العلم
عنها بوسط او بغير وسط وادعوا ايضا انه يعلم تفاصيل
الجزئيات المتغيرة من حيث جزئية لا يستلزم التغير وهل هذا الا
التناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم
من ما علمتم المذكورة علمها ايضا وقد اتى في الدفع انا نختص
القاعدة العقلية ليست مانعة هو التغير لما هو ذات رباب
العلوم الطبيعية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع يمنع طرادها
وذلك مما يستقيم في العلوم اليقينية كما تعلم انت الكسوف
الجزئي لا يعينه بانك تقول فيه لكسوف يكون بعد حركة كواكب
كذا شمالية بصفة كذا وهكذا انما جميع العوارض الطبيعية لكنك

بما عليه جزئيا لان ما عليه لا يفيد الحكم على الجزئيات وهذا العلم
الكلي غير كاف للعلم بوجود ذلك الموصوف المشخص في هذا الوقت
ما لم ينضم اليه امر جزئي او التخيل بل الشاهد والتخيل لا يحصل العلم
بذلك والعلم لم يكن الحاصل في حق الله تعالى سوى ما ذكرناه لم يعلم الجزئيات
الا على وجه كلي فاصحاب الحكمة كما ذهب المراد بقولهم ان الله تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي
ان لا يعلم من حيث ان بعضها واقع في الآن
وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلم علما متعاليا عن الزمان
تحت الارض ثابتا ابد الدهر وهذا كما ان الله تعالى لما لم يكن مكانا
كان نسبة الاجرام الى الارض على السواء فليس بالقياس الى بعض
قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا
كان نسبة الاجرام الى الارض على السواء فليس بالقياس الى
بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة
في الزمان فالوجودات من الازل الى الابد معلومة له كل شيء
وقت وليس شيء عليه كان وكائن وسيكون بل هو دائما حاضر عنده
وان وقعت بالتغير اصلا وليس مرادهم ما توهم البعض من ان
علمه تعالى محيط بجميع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها
واحوالها **مسئلة** في ان واجب الوجود مريد كما هو

وجود اما ارادته فلان كل ما هو معلوم عند البعض وهو خير عن شيء
ملائم فانه يفيض في ذات البعض وكل ما يقتضي نقصانه فذلك الشيء
مرضي له وهو الارادة واما وجوده فالوجه فيه ما ينبغي لمن ينبغي
لا لعوض اصلا واورد عليه ان كلامه الدواء المصحح والمزيل للمرض
مفيد لا ينفي لا لعوض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق نصير
الدين بانه الجود هو ما ينبغي بالذات لا بالعوض
والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة او مضادة
للمرض ثم انها يوجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد بالذات
الصحة او ازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس
الى الصحة او ازالة المرض وان لم يكن افادة اولية لانه يفيد
بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي
امر مؤثر عن نفسه فوجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها
وفي جواب ان القصد معتبر في الجود فيقال الواجب لذاته اما ان
يفعل بقصد وشوق الى الحال او يفعل لانه يقتضي الخير في الوجود
فيوجد الشيء على ما ينبغي لا لغرض وشوق الى الحال والاول
محال لانه يستلزم ان يكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لغيره
والثاني جواد لانه يفعل الخالي عن الغرض عبث لانه يفعل

العبث فاما خالياً عن الفوائد والمنافع وافعال الله مشتملة على حكم
ومصالح اما المخلوقات فلانها ليست اسباباً باعثة على افعاله وعلل غائية
مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضاً وعلل غائية لافعاله لانه حينئذ
يلزم استكماله بما يكون غايات ومنافع لافعاله

الفن الثالث في الملائكة

وهي العقول المجردة وقد تطلق على النفوس السماوية وعرفاً ايضاً
وهو مشتمل على اربعة فصول

فصل في اثبات العقل وبراهينه

ان الصادر عن المبدأ الاول اما هو الواحد لانه البسيط لا يصدر عنه الا الواحد
فيه بوجه من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد تام وذلك الجسم لانه
الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضاً او نفساً وعقلاً لم يتعرض
الجمع انقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة لا جائز
ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة فلا يكون علة
للصورة والصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه اما
اما بواسطة او بغير واسطة ولا جائز ان يكون صورة لانها
لا تتقدم بالعلية على الهيولى لانها ولا جائز ان يكون عرضاً
لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر الذي قام به ذلك العرض لان
ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز ان يكون ذلك العرض صفة
قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته ولا جائز ان يكون
نفساً وعقلاً لان النفس والعقل يتقدمان على الجسم بالعلية
فلا يكون الصادر الاول معلولاً اولاً لانه
يجب ان يكون علة لجميع ما عداه

فتعاد الا كانت فاعلاً قبل وجود الجسم وهو محال اذ النفس
التي تفعل بواسطة الاجسام فيجوز ان يكون عقلاً وهو المطلوب
نظر وجوه متعددة نظر عليك بعد تذكر السوابق والبعض لم ان
الواحد من جميع الوجوه بل بجهات اعتبارية كالسلوب
ويجوز ان يكون تلك الجهات شروطاً لتأثيره فيعدد آثاره
كما جوزوا تعدد آثار الصور الاول بحسب الاعتبارية
والبعض لا نم ان النفس لا تؤثر الا بآلة جسمانية بل قد تؤثر
بدونها وبعض قوى النفس كالمعجزة والكرامة والسحر
ثم هذا التعليل على ما صرحوا به فان قيل فيكون مستغنية عن الآلة
في الذات والفعل ولا يلزم بالعقل الا هذا قلت العقل هو الجوهر
المستغني عن الآلة في ذاته وفي جميع افعاله وما يحتاج الى الآلة في بعض افعاله
لا يكون عقلاً بل نفساً فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول
ويجوز ايجاد ما في اول المرتبة بدون الآلة **فصل** في اثبات
كثرة العقول وبراهينه ان الكثرة بلا واسطة في الافلاك المتكثرة
المعلومة وجودها بمناسبة اختلاف حركات الكواكب
اما ان يكون عقلاً واحداً او خلقاً واحداً او افلاكاً متكثرة فانه
بما يجب بعضها بتوسط بعض او عقولاً متكثرة لا جائز ان يكون

عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما
بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والسبيل اما الثاني
والثالث لانا نقلنا لو كان علة لتلك اخرى فاما ان يكون
الحاوي علة لوجود المحوي او بالعكس لا سبيل الى الثاني لانه
الى المحوي احسن لكونه اقرب جسم الى الحاوي اما العناصر
الغير الغالبة اللون والفساد وهي احسن من الافلاك الغير
الغالبة لها والاقرب الى الاحسن احسن من الابعد منه
واصح فيه حيث ادرك كان المحوي اكثر تحيزا بحيث
يزيد على الحاوي بجانب المساحة فيكون اعظم منه وان كان
الحاوي اطول منه نظرا والاحسن الاصح استحالة ان يكون
ولا شرف الاعظم لا يخفى عليك انها خطا واحد الاعرة
فاذا تقابلت البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود
المحوي لانه لو كان لكانت وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجوب
وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول متاخر عن وجود العلة
واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي اي
لا مرتبة وجوده لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان
وجوده اي المحوي معه اي مع وجود الحاوي لا يكون متاخرا عنه

فاذا مرتبة وفرضنا متاخرا عنه واذا كان عدم المحوي مع وجود
الحاوي اي لا مرتبة وجوده ممكنا لكان وجود الخلاء اذ
الحاوي وعدم المحوي اذ الخلاء متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك
احدهما عن الآخر لا نقول الامر في الصورة ايضا فاذا كان احدهما
ممكنا غير واجب لا مرتبة كان الآخر ايضا ممكنا غير واجب
فوجود الخلاء يكون ممكنا لا مرتبة وجود الحاوي ووجوده
كما ان عدم المحوي كذلك فظ ان وجود الخلاء ممتنع لذاته
فلا يكون ممكنا لا مرتبة اصلا كما بالذات لا يختلف ولا يتخلف
وقد بينا لزوم التلازم بين عدم المحوي ووجود الخلاء لانا
اذا فرضنا عدم الحاوي والمحوي معا فاحد المتلازمين اعني
عدم المحوي متحقق بانتفاء الآخر اعني وجود الخلاء اقول فيه
بحث لانا عدم المحوي ووجود الخلاء اذا اخذ نسبة متلازمان
كما بيناه ولا حاجة الى اثبات التلازم بينهما مطلقا كيف
المناقشة بان الحاوي ليس علة لمطلق المحوي بل المحوي معين
فوجود الخلاء وان استلزم عدم المحوي المعين لكن عدم المحوي
المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد جاز ان
لا يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والآخر واجبا

بالغير كالواجب وصدور الاول فلا يلزم من امكان احدهما في مرتبة
امكان الآخر فيها فان قلت ليس جاز ان يخالف التلازم
في الوجوب بين الواجب بالغير لجواز ارتفاع ذوي الواجب
بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع
احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضي
امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فان المؤثر في الافلاك مستقل
متكثرة فيلزم لا يجوز ان يكون المؤثر في الفلك او عرضا واجب
في الاول بان المؤثر لو كان مؤثرا في الفلك تاثيرا بلا واسطة
الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك
لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك لو كان يكون حاويا
بالنسبة اليه او محاويا وقد بين بطلانهما بالدور وفي الثاني
بان العرض اضعف من الجواهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للا
قوى بل يكون لو كان مؤثرا في الفلك لاحتاج ذلك العرض في
تاثيره الى المحل فحينئذ اذا كان فلكا او نفسا لزم منه محاذير من كون
المؤثر فلكا او نفسا وان كان معقولا لزم منه الخلط لانفكاك
كل واحد من الافلاك عن الآخر فيما يعقل على حدة لامتناع
قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد على حدة لامتناع

قيام

قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد يستلزم
تركب العقل بتعدد التعقل بحسب تعدد الافلاك وهو الخلط
الثالث لما كانت مقدمة ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوي
لا يكون علة للمحوي بانا نعقل الحاوي للكل مثلا اي الفلك الاعلى
وسببه المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولا علة
واحدة فيكون العقل الاول كسببا والعقل متقدم
بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية
لانا مع التقدم متقدم اجاب بان الحاوي وسببه
المحوي وهو العقل الثاني معا ان السبب متقدم على المحوي
وكون الحاوي لسببه متقدم بالعلية على المحوي لانا السبب متقدم
بالعلية ومع التقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية
بل يجب ان يكون متقدما بالعلية والا لزم اجتماع علتين على معلول
واحد شخصي فكان شيئا واحدا كل منهما علة ومستغنيا عن كل
منهما بالنظر الى الآخر **فسد** على سبيل الاستدراك
ان الخلاء محكم لانا نعلم ان الحاوي والمحوي ممكن لذاته فجاز
عدمهما وهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب بان الحاوي والمحوي
كل منهما ممكن لذاته وكون ذلك لا يقتضي الخلاء لانا الخلاء لا يعدم

من ذلك اذ الجرم الذي هو في جهة يمكن هو المحدود ويلزم على
تقدير انتفائها في ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائها كل ما وراء
عدد الجسم وكان ما وراء المحدود ليس خلاء ولا ملاء اذ
لا مكان هناك فكذا حال ما وراء الجسم المفروض على ذلك التقدير
فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود
الحاوي وعدم المحوي وذلك غير لازم لان الحاوي وسبب
المحوي متلازمان **فصل** في ازلية العقول وابديتها الازلي
ما وجوده الازل وهو ما لا يعقل له مبتدأ والابدي ما وجوده الابد وهو ما لا يعقل له منتهى
ازلية العقول وجوداً وهو المراد ههنا ان واجب الوجود
يمكنه ما لا يتناهى من تاثيره ومعلوله والا لكان له حالة منتظرة
فصل في ان العقل الاول ممكن لذاته واجب بالغير
الواجب بذاته علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر الى غيره
فان كان مقارناً له كان صفة زائدة عليه وهو خلاف مفروض
وان كان منفصلاً عنه كان ممكناً معلولاً له لما علمت فيما مر
معلولاً اولاً هف العقول البسيطة مستلزم لممكنه ما لا يتناهى من
تاثيره بعضها وبعض الاول كل ما يمكن له فهو حاصل له بالفعل والا لكان

الوجود لذاته فيلزم باحد هذين الاعتبارين مبدأ
للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر مبدأ للفلك الاعظم
والمعلول الاشرف يجب ان يكون بالجهة التي هي اشرف
في العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل
الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك
الاعظم قال الامام في الملخص انهم ضبطوا جنسا واحدا اعتبروا
في العقل الاول اثنين وجوده وجوبه علة للعقل وامكانه وجوبه
علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلهما بعقله بوجوده وامكانه
علة للعقل وفلك وتارة اعتبروا في الكثرة ثلثة
اوجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا
يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عقل و
باعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه
فلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا واعلم بذلك الغير
وجوبا امكانه علة لصورة الفلك وعلم علة لصورته واعتبر فيها
ايضا بالسبق الاشارة الى ان هذه الكثرة لو كفى في
ان يكون الواحد مصدرا لمعلولات الكثرة فذات الواجب
تعالى يصلح ان يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ما فيه من الكثرة السلوب

والاضافات

والاضافات فجوز ان يجعل بعض معلولاته واسطة في
ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه بسيطا واحدا واجيب
بان السلوب والاضافات لا يثبت الا بعد ثبوت الغير
فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها
لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها ما يتوقف على تعقل الغير
فلا دور والظاهر ان سلب شيء عن شيء لا يتوقف على
تحقق شيء من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا
يتصور تحققها الا بعد تحققهما ويكفينا بيان كيفية تكثر الجهات
المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد عليه
ذلك بيان ذلك اذا فرضنا مبدأ اول وليكن ا وصدر عنه
شيء واحد وليكن ب فهذا الاول مراتب معلولاته ثم الجائز
ان يصدر عنه بتوسط ب شيء وليكن ج وعن ب وحده شيء
وليكن د فيكون ج د في ثانية المراتب فيشبه ان لا تقدم لاحدهما
على الآخر وان جوزنا ان يصدر عن ب بالنظر الى ا شيئان آخر
هما ه و ز في ثانية المراتب ثلثة اشياء ثم الجائز ان يصدر
عن ا بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده شيء ثانيا وبتوسط
ج د معا ثالثا وبتوسط ب ج رابعا وبتوسط ب د خامسا وبتوسط

ب د سادس وع ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن
وبتوسط ج معاشر وع ج وصد عاشر وع د وصد حادي
عشر وع ج ومعاشر عشر وبتوسط هذه كلها في ثالث الاثرات ولو جوزنا
ع يصدر عن اول عقل بالنظر الى ماهوته اذا جوزنا هذه الاثرات جاز
وجود كثرة لا يحصى عددها مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق
شرح الاشارات موافقا لما في الموجبات وهذا الطريق يصدر
ع كل عقل عقل وفلك ومن ذلك الى منتهى العقل الثاني فيصدر عنه فلك
القمر وعقل عاشر وهو المسمى بالعقل الفعال والمدبر لما تحت فلك القمر
وهو العقل الفعال المختص بقمر وما تحته وعالم العناصر ويستحيل
الشرع جبريل يصدر عنه الهيولى العنصرية والصورة
الجسمية والصورة النوعية المختلفة بشرط استعداد
الهيولى العنصرية وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة
من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد اذ العقل
ثابت لا تغير فيه بل استعداده بسبب الحركات السماوية
فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة
يختلف بها استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة
يستدعي وضعا ما يقتضي حدوث استعداد في الهيولى
موجب

موجب لتعيين الصورة حادثة ثم العقل الفعال على الهيولى
وكل حادث مسبوق بشرط حادث المناسب
انما يقال مسبوق بحادث لان الحركات المحدثة بل بالحادث
الحادث اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث
آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحادث فتعين
الثاني وهذا الحادث اما ان يوجد على الاجتماع او على
التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم اجتماع امور لا
تتناهى في الوجود بلا نهاية وهو محال فقبل كل حركة حادثة هذا
غير ما ذكره وقبل كل حادث حادث لا الى الاول
وهذا حيث لا ذاتهم المذكور اذ لا انتهاء اذا اقيم الدليل
على نفي حادث هو اول الحوادث فاذا بين ذلك فكل ما ذكره
مندرك والدليل على نفي ذلك ان العلة التامة للحادث
لا يجوز ان يكون قديما بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث
فالعلة التامة للحادث مشتملة لا محالة على جزء حادث
وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة
مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية قالوا الحركة
الفلكية حركة مستمرة في ذاتها مستلزمة للتجددات

التسلسل وضعيته بلا بداية وهما الواسطة بين علي
القدم والحدوث ولولاهما لم يتصور ارتباط احدهما
بالآخر لان الحادث لا يكون علة التامة بل جزء ناقصة
والقديم اذا كان علة تامة لشيء لا يتخلف عنه معلوله
فلا يبقى حادث في سلسلة علله الا قديم ولا ينزل
قديم في سلسلة معلولاته الى الحادث بل لا بد هناك من
امر ذي جهتين استمرار وعدم استمراره فمن حيث استمراره
يستند الى القديم ومن حيث عدم استمراره المنجر الى التعاقب
لا الى اول يصير سببا لتعاقب الحوادث من القديم فانا
قبل لم نفهم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة
في الوجود قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدأ
معين الى غير النهاية واخرى عاقبة بمرتبة واحدة و
اطبقنا الثانية الى منتهى على الاولى الزائدة بانا نقابل
الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى
والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان ينطبق الى غير النهاية
بانا نبرز بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحدا من الجملة
الثانية او ينقطع الثانية كما يسبق الى الاول والا كان

الزائد

الزائد مثل الناقص في عدد الآحاد وهذا خلف
فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية
والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد على المتناهي
بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا فيلزم تناهي
الجملتين في الجهة التي فرضناهما غير متناهيتين فيها
وانما اعتبروا قيدي الاجتماع في الوجود والترتيب
لان الآحاد اذا لم يكن موجودة معا في الخارج كالحركات
الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احديهما بازاء
آحاد اخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة
بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني
ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن
المعلوم انه لا يتصور وقوع آحاد احدى الجملتين بازاء آحاد
من الاخرى الا اذا كانت الآحاد موجودة معا اما في الخارج
او في الذهن وكذا اذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن
فيها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ
لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني

والثالث بازاء الثالث وهكذا الجواز ان يقع آحاد كثيرة
من احديهما بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل
كل واحد من الاولى واعتبره بازاء كل واحد من الاخرى
لكن العقل لا يقدر على استحضارها لانها لا نهاية لها مفصلا
لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق
ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل و
واستوضح ما ذكرناه لك بتوهم التطبيق بين جدولين
ممتدين على الاستواء وبين اعداد الحصى فانك في الاول
اذا اطبقت طرف احدى الجدولين على طرف الآخر كان
ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احدهما بازاء جزء من الثاني
وليس الحال في اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك في التطبيق
من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد من آحاد
الجملة الناقصة بازاء كل واحد من آحاد الجملة التامة اذا كانت
الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين
آحادها ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا يظهر
الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة آحادهما
مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا

فبرهان

فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة
معا محال مطلقا سواء كان بينها ترتب اولا **خاتمة** في احوال
نشأة الآخرة للنفس الناطقة فيها ستة هدايات
لازالة اوهام المنكرين لما تبين فيها **هداية** النفس بعد
خراب البدن اما ان تفسد او تنتقل ببدن آخر على سبيل
التناسخ او تبقى موجودة بلا تعلق به لا سبيل الى الاول اذ النفس
لا تقبل الفساد والا لكان فيها شيء بمنزلة المادة تقبل الفساد
وشيء بمنزلة الصورة يفسد بالفعل فان الفاسد بالفعل غير القابل
للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون
باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول وفيه بحث اذ ليس معنى
قبول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء يبقى متحققا ويحل فيه
الفساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان
ذلك الشيء ينعدم في الخارج واذا حصل ذلك الشيء في العقل
وتصوره العقل مع العدم الخارجي كان العدم الخارجي قائما
به في العقل على معنى انه متصف به في نفسه في العقل لا في الخارج
اذ ليس في الخارج شيء وقبول عدم قائم بذلك الشيء فيكون
مركبة نعم قيل انما يلزم مركبيتها لو كان محل امكان الفساد

داخلا فيها وهو مع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو
البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها
كما قرر جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها وقد يجاب
بان النفس الناطقة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن
مدبرة له متصرفة فيه ليصير آلة لها في تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا
الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس بالبدن فمن هذه
الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها
على معنى انه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا
لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة
اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها
به على وجودها في نفسها كان ذلك الاستعداد منسوبا اولا وبالذات
الى تعلقها اعني وجودها من حيث انها متعلقة به وثانيا وبالعرض
الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها
متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى استعداد منسوب اولا وبالذات الى
وجودها في نفسها لا يمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها
في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة
ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد
النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها
مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها
مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد

انقطاع

انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها
في نفسها لم يكن هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات
ولا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له
من استعداد آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن
لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها
ولا سبيل الى الثاني لان النفوس حادثة مع حدوث الابدان على ما مر
فيكون التناسخ محالا لان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان
النفس عليه عن مبدئها فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به
نفس اخرى على سبيل التناسخ يتعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان
قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن مبدئها في حدوث استعداد
البدن مع لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادف استعداد البدن
لتعلق النفس به نفسا موجودة قد تعلق بدنها في حالة كمال ذلك الاستعداد
فلا تفيض من نفس اخرى عن المبدأ لانتفاء شرط الفيضان وهو محال
بالبداهة اذ لا يشعر كل احد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء
النفس بعد الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ
موقوف على حدوث النفس وبيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على
بطلان التناسخ كما اشير اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان
التناسخ لوجهين آخرين لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما
ان النفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبل ببدن اخر

لزم ان تذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر
هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم باطل قطعا واعترض
بان التذكر انما يلزم ان لو تمكن التعلق بذلك البدن شرطا و
الاستغراق في تدبير البدن الآخر مانعا وطول العهد منسيا
وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن آخر
لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة
قطعا والتالي باطل بالمشاهدة فانه قد يحدث وباء عام فيهلك
ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار طويلة بيان الملازمة انه
لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن
الحادث احدى نفسي الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى
او كلتاهما فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا
نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم
تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالي ظاهرة البطلان
واعترض عليه بانه انما يلزم ما ذكر لو كان التعلق ببدن آخر
لازما البتة على الفور واما اذا كان جائزا او لازما ولو بعد حين
فلا لجواز ان لا ينتقل نفوس الهالكين الكثيرين او ينتقل بعد حدوث
الابدان الكثيرة وما ذكر من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس
بلازم لان الابتهاج بالكمالات او التالم بالجهالات شغل عدالة
اللذة ادراك الملايم من حيث هو ملايم فائدة الحيثية

ان

ان الشيء قد يلايم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم
ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملايم من حيث اشتماله على النجاة
وغير ملايم بل منافر من حيث اشتماله على ما يتنفر عنه الطبيعة
فادراكه من حيث انه ملايم يكون لذة دون ادراكه من حيث
انه منافر فانه الم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر
والملايم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان يتمكن
النفس من تصور قدر ما يمكن ان يتبين من الحق الاول فان
تعقله على ما هو عليه غير ممكن لغيره وهو انه واجب الوجود
لذاته كامل بالفعل من جميع جهاته بري عن النقايص منبع
لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده
من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية
الجرم الجسم الا انه اكثر استعماله في السماوية والكائنات
العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرتسم فيها صور جميع
الموجودات على الترتيب الذي هو لها في نفس الامر فتكون
عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة
كمال آخر وهو ان تستعمل العدالة اي التوسط بين طرفي الافراط
والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق
الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة
الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت

لها هذه الكمالات العلمية والعملية وادركتها فيه حيث انها كمالاتها
ومؤثرة عندها التذت بها لا محالة وهذا الادراك حاصل
لها بعد الموت ايضا فيكون اللذة حاصلة بعد الموت وانما
قلنا ان هذه الادراك حاصل بعد الموت لان النفس لا تحتاج
في تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة
بعد الموت بل ينبغي ان يزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقته
عن البدن لتخلصها عن الكدورات المادية التي كانت تصدها
عن ظهور خواصها فيكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت
وهي اكمل واشرف من اللذة الحيوانية فان مدركات العقل اشرف
من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات
الحسية اما الاول فلان مدركات الحواس ليست الا كيفيات
مخصوصة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
وامثالها ومدركات العقول هي ذات الباري تعالى وصفاته
والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها ومن البين
ان لا نسبة لاحدهما في الشرف الى الآخر واما الثاني فلوجهين
احدهما ان ادراك العقل واصل الى كنه الشيء حتى يميز بين
ماهية الشيء واجزائها واعراضها ثم يميز بين الجنس و
الفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس و
فصل الفصل بالغة ما بلغت ويميز بين الخارج اللازم

والمفارق

والمفارق وبين اللازم بوسط او بغير وسط واما الادراك الحسي
فلا يصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى وثانيهما
ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية
وعدم حصولها اي اللذة الكاملة بالتعقلات حالة تعلق
النفس بالبدن انما يكون لقيام المانع وهو التعلقات البدنية و
العلايق الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة كما ان المريض
الذي تغلب عليه مرة الصفراء لا يتلذذ بالحلو بل يكرهه هداية
الالم ادراك المنافر من حيث انه منافر والمنافر للنفس الناطقة
انما هو الهيئة المضادة للكمال من الجهل المركب والخلق المذموم
فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيات المضادة للكمال
ادركت المنافر من حيث هو منافر فيعرض لها الالم العقلي فانما
لم تتألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة
في العلايق البدنية ولم تكن تعلقاتها صافية عن الشوايب
العادية والظنون والاوهام الكاذبة لم تتنبه لنقصانها و
فوت كمالاتها بل ربما تخيلت اضداد الكمالات كمالا وفرحت
بعقائدها الباطلة واشتاقت الوصول الى معتقداتها فاذا
فارقت صافت تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها وامتناع
نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه التباس هداية

النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء وبالاعتقادات البر
البرهانية الجازمة المطابقة الثابتة اذ حصل لها التنزه عن
العلايق الجسمانية والهيات الردية اتصلت بعد مفارقة
البدن بالعالم القدسي في حضرت جلال رب العالمين في مقعد
صدق الاضافة الى الصدق لتحققه او للتنبيه على ان النفس
تناله بصدق القول والنية عند مليك مقتدر وقال الله تعالى
الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اوليك لهم الامن وهم
مهتدون فان لم يحصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية بل
يبقى فيها الردية وميلها الى الشهوات تصير بسبب تلك الهيات
والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادات وتبقى مشتاقة الى
مشتهياتها التي الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذي
لم يبق له رجاء الوصول فتتاذى بها اذى عظيما لكن ليس
هذا الامر لازما بل امر عارض غير لازم فيزول الالم الذي كان لاجله
قال صاحب التلويحات الجهل المركب هو الذي لا يرجى فيه النجاة
بل يتأبد وما كان بسبب عارض فيزول ولا يدوم واعترض
عليه بان النفوس التي ذوات العقايد الباطلة الجازمة بانها
حق اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها وح يصير
من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصانها
كما لم يكن قبل الموت فلا يكون مشتاقة متعذبة واجيب

بان

بان النفوس الكاملة يتمثل صور المعقولات فيها على ما هي عليه
وانما تلتذ بمشاهدة ما اكتسبت ووجدان ما ادركته على الوجه
الذي ادركته فكانها كانت ذوات ادراك فقط فصارت
مع ذلك بعد الموت ذوات نيل وتم بذلك التذاذها
واما التي تمثلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها كمال
ورجت الوصول الى ما ادركته فانها لا محالة تفقد بعد
الموت ما رجت فتخيب وتصير معذبة بفقدان
ما رجت الوصول اليه لا يزول الجزم عنها **هداية** النفوس
الناطقة الساذجة اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الحقايق
بكسب المجهول متعلق بقول ظهر من المعلوم لزم لها من هذا
الكسب شوق الى الكمال لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر
ظهورا معتدا به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية
تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت فظهر شوقها ظهورا تاما
وليس معها بسبب الكمال والة اي البدن وقواه يعرض لها
الالم العظيم بملاحظة تكاسلها عن اكتساب الكمال مدت
تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل ما كانت صارفة
لها عن الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية وهو الم
النار الروحانية الموقدة التي تطلع اي تعلو على الافئدة
اي اوساط القلوب **هداية** النفوس الناطقة التي لم يكتسب

العلم والشرف والاشتياق اليه ايضا فاذا فارقت البدن
وكانت خالية عن الهيات البدنية الردية حصل لها النجاة
من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن المي الشوق و
الهيئة المضادة الردية فكانت البلاهة ادنى اى اقرب
الى الخلاص من فطانة تبراء اى ناقصة توجب مجرد الشوق
قال النبي صلى الله عليه وسلم اكثر اهل الجنة البله والعلون
لذوى الالباب الخ واما اذا لم تكن خالية عن الهيات البدنية
واشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئة فيتالم بفقدان
البدن الذى كانت فيه متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات
وتبقى فى كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق فتكون فى غصة
وعذاب اليم لكنه غير دايم هذا هو المشهور بين الجمهور
وقال اهل التناسخ انما يبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة
التى خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات كامنة
لها بالقوة فصارت ظاهرة عن جميع العلايق الجسمانية و
توصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التى تبقى
شيء من كمالاتها بالقوة فانها يتردد فى الابدان الانسانية
وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى يبلغ النهاية فيما هو
كمالها من علومها واخلاقها فح تبقى مجردة مطهرة عن
التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل ربما

تتنزلت

تتنزلت من البدن الانسانى الى البدن الحيوانى يناسبه
فى الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى
مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا
وقيل الى الجماد كالمعادن والبسائط ويسمى فسخا وقد
يقال هى تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال ومن
اراد الاستقصاء فى الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء
فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار وظنى ان الواجب
على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابى على وشهاب
الدين المقتول قدس سرهما فان فوق طورهما طور عز
قدره كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله
الاكبر قد فرغت من تاليفه فى شوال سنة ثمانين
وثمان مائة الهجرية والصلوة والسلام
على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

تم هذا الكتاب
بعون الله
الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مقدمات تسع يحتاج اليها في معرفة قوس قزح المقدمة الاولى في بيان الانعكاس وهو انه اذا
وقع الضوء من جسم مضيء الى جسم صقيل انعكس ذلك الضوء وحدث ذلك الجسم الصقيل لا جسم آخر يكون وضعه من ذلك الجسم
الصقيل كوضع الجسم المضيء من ذلك الجسم الصقيل بشرط ان لا يكون جسم يخالفه بجهة الجسم المضيء ويلزم ان يكون زاوية
الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع ولنعني في ذلك شكلا يتصور فيه وليكن دائرة ب د هي الجسم المضيء و
دائرة ه ح هي المرآة وخط ه د ونرسم دائرة ج د هي الجسم الآخر الذي وضعه كوضع الجسم المضيء والخط الشعاعي
الواقع من الجسم المضيء على سطح المرآة هو خط م ط والخط الشعاعي المنعكس من سطح المرآة الى الجسم الذي
وضعه من المرآة كوضع الجسم المضيء من المرآة هو خط ط ك فيكون زاوية م ط ك زاوية الانعكاس
وزاوية م ط ك زاوية الشعاع وزاوية ك ط د زاوية الانعكاس والامام سمى زاوية الانعكاس
بزاوية الشعاع وقد علم بالاستقراء ان زاوية الانعكاس هي زاوية الانعكاس هذا اذا كان الخط
الواقع من الجسم المضيء على سطح المرآة عموديا عليه واما اذا كان قائما عليه كخط ج د فان انعكاس الشعاع ايضا
يكون على ذلك الخط بعينه المقدمة الثانية في بيان ان خروج خط شعاعي من وسط الحدقة الى المرآة فلا
يخلو اما ان يكون ذلك الخط الشعاعي قائما على المرآة او لم يكن فان كان قائما عليها انعكس الخط الشعاعي على هذا
الاذاته وان لم يكن قائما عليها انعكس الخط الشعاعي الى كل شيء وضعه من المرآة كوضع الحدقة منها ويرى كل
ما بين الخطين اعني الخط الشعاعي والخط المنعكس من المرآة وما لا يكون بينهما فلا يرى البتة ومن الشكل المذكور في
المقدمة الاولى يتصور عيان يكون دائرة ب د هي الحدقة والبصر الذي لها المقدمة الثالثة ان المرآة اذا
كانت صغيرة لم يتميز فيها اشكال المرئيات بل الوانها لا يرى منها شكلا الا وهو بحيث يعم الحس واذا كان كذلك
فكيف يرى منها شكلا ما لم ينقسم الحس واذا عرفت هذا فاعلم ان المرآة الصغيرة اما ان يكون موضوعة على واحدة
فاشكالا كثيرة فانها كانت موضوعة فربما لا يرى ما يؤديه من اللون اصلا وان كانت كثيرة متلاقية ادت كل واحد
منها اللون ولم يؤد كل واحد منها الشكل لقوته في اللمحة فما حصل من مجموعها من مادة اللون حالة كانت متصلة
متحدة لا ادت الشكل وهذا معناه انه اذا حصلت من مجموع المرايا الكثيرة المتلاقية الوقت كل واحدة
منها صغيرة موضوعة لون الذي في شكل بحيث لو كانت متصلة متحدة اتصالا حقيقيا لادت مع ذلك الاتصال

الشكل واللون معاً **المقدمة** الرابعة انه ان لون الكافور اذا كان في الخارج الاحمر فانه
لا يرى بياضه بل لونا متوسطا بين الحمرة والبياض **المقدمة** الخامسة هو ان الصورة لم تكن غير منطبقة
في المرايا والا لكان الصور معوقة معلومة في المرآة ولما كانت تنتقل في المرآة بانتقال الناظر والمرآة
ساكنة وكل واحد من الامرين بطل ادراكها على سبيل الجبار ومن الجبار هو ان الحس يحدث شيئا
مع صورة شيء آخر لا يجمع صورة الاثنين مع صورة المرآة ثم لا يكون لتلك الصورة انطباع حقيقي
في ذات الشيء الثالث الذي يؤدي تلك الصورة وترى منها كان صورة الاثنين غير منطبقة في
المرآة لا يتأتى في الوجهين **المقدمة** السادسة ان الجسم الصيقل الذي يقع عليه شعاع الجبار لم يبق متشفا
بالتشفيف اما ما وراءه وان كان نورا والجسم الشفاف الصيقل جسم آخر ذو لون اذ اللون وان لم يكن في رآه
جسم لم يؤد **المقدمة** السابعة انه اذا كانت النسبة بين الرائي وبين اجزاء المرآة في الوضع نسبة واحدة
وكذلك النسبة بين كل من اجزاء المرآة وبين المرئي في الوضع واحدة كانت الرؤيا التي تحدث من خطوط
شعاعية يتوهم خارجة من البصر اما المرآة ومنعكسة من المرآة الى ذي الشخص ذوايا متساوية ويكون
تمثل الشكل المرتسم من زوايا الشخص الى المرتسم من الخطوط الشعاعية الخارجة من البصر الى المرآة المنعكسة
منها الى المرئي مستديرا كان هذا الشكل او غيره على حاله بان يحفظ الخط الذي بين الشخص وبين
عين الشكل لان التجربة الفاتحة فيها كسكة على المرآة فتفقد اما كل واحد من الرائي والمرئي في المرآة
تكشف واحد غير منقسم فيتميز كل واحد منهما كما ان ذلك الطرف المحذور على المرآة حذفه بحكم ما يجاوره
البرهان في المقدمات وبراهينها مذكورة في علم المناظر من شرح المجسطي **اعلم** ان الغالب على الالوان
قوس قزح ان يكون من ثلثة اجزاء الحمرة العاصية الغير المائلة الى السواد الى حمرة في الاوسط
وقد يرى في الوسط لون اخضر والآن اخذ بعضهم في تعليله ان اجانب الاعلى منها اقرب الى الشمس
فانعكاس الشعاع البصري منه الى الشمس اقوى فيؤدي حمرة صافية واجانب الاسفل منها ابعد عن الشمس فانعكاس
البصر منه الى الشمس اضعف فيؤدي الى حمرة مائلة الى السواد ويتولد في الوسط لون مركب من الحمرتين المؤديتين
وهو الخضرة والشيخ زيف بوجهين احدهما ان هذه العلة لو صحت لكانت نزول الحمرة في الصفاء الى الكدرة
بالتدريج

بالتدريج وليس كذلك والثاني ان الخضرة لا تتولد من الحمرتين الصافية وغيرها عدم مناسبة الخضرة لشيء من الحمرتين بل يتولد
من الصفرة والسواد وليس اختلاف الالوان الثلثة اختلاف استعدادات الاجزاء الرئية لانها كثيفة واحدة
بل كل جزء من الكل لون من الثلثة بل بسبب اختلاف الالوان قد يقع اختلاف الاجزاء الرئية من الشعاع البصري فان
بعضها يقع على وضع اذا انعكس منه الى جزء من الشمس الخط الشعاعي الخارج من البصر يقع ذلك الخط على سحاب فيؤدي الجزء
الرئي لونا مركبا من لون السحاب ولون الشمس وهو الصفرة المائلة من لون بياض نور الشمس الى السواد السحاب وبعضها
منها وقع على وضع اذا انعكس الخط المنعكس منه الى الشمس يقع على قطعة سماوية نورانية قريبة من الشمس فيؤدي الجزء الرئي
حمرة صافية وبعض منها وقع على وضع اذا انعكس الخط المنعكس منه الى الشمس يقع على قطعة سماوية نورانية فيؤدي الجزء الرئي
من الصفرة الى السواد وبعض منها وقع على وضع اذا انعكس منه الى الشمس يقع على قطعة سماوية قليلة النور بالنسبة الى النورانية
فيؤدي الجزء الرئي حمرة صافية وبعض منها وقع على وضع اذا انعكس الخط المنعكس منه الى الشمس يقع على قطعة سماوية
اقل نورا من هذه القطعة فيؤدي الجزء لونا اقرب الى السواد من الحمرة لحصول هذه الالوان المختلفة تحت الشمس
كحصول الماء فيكون قوس قزح دائما اثنين لمتن **اقول** اذا وقع الضوء من منبع سواء كان الضوء
ذاتيا كالشمس او عرضيا كالقمر على صيقل كالماء والمرآة مثلا انعكس الضوء في الصيقل الى جسم آخر وضعه في الصيقل
كوضع المنبع في الصيقل كما يرى انعكاس الضوء في الشعاع النافذ في الكوة الواقع على الصيقل كالماء الى
الجدار المقابل للكوة والزاوية الحادثة على سطح الصيقل بين خط الشعاع والانعكاس يسمى زاوية الورود واذا
توهم سطح هذه الزاوية قاطعا للصيقل يحدث في جنبي الزاوية الاوديان احدهما وهو الذي يلي المنبع زاوية الشعاع
والاخرى زاوية الانعكاس وهما متساويتان والا لكان ارتفاع المنعكس من الشعاع النافذ
من الكوة الواقع على الصيقل الى الجدار المقابل للكوة لكنه مساو لارتفاع ما بين هذا الجدار والكوة هكذا
وليكن دائرة ب ا ج المنبع ودائرة د ه ز صيقلا والخط الشعاعي الواقع من الجسم المنبع على سطح المرآة هو
خط ط م والشعاعي المنعكس من سطح المرآة الى الجسم الآخر وضعه في المرآة كوضع المنبع في الصيقل خط م ك وزاوية
م ط ك هي زاوية الورود وزاوية م ط ه هي زاوية الشعاع وهي مساوية لزاوية ك ط ل التي هي زاوية
الانعكاس وهذه زاوية ط ا زاوية الانعكاس منطبقة على زاوية التي يحيط بها الخط المنعكس في الجسم الصيقل م

هو رب تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين قال
لما كان علم الوقت مندوبا اليه محبة الصلوات المفروضة متوقفا عليه وكان في اتصال الآلات
الرصد الجيبية عسر في رسالة تلتبس خاصة وبيانه وتطلع في الآلة التصيير على مسائل مباينة
مشتملة على مقدمة وعشرين بابا اما المقدمة ففي معرفة رسوم والجيب القوس وعكسه واخذ
الارتفاع فاما رسومه فاولها المركز وهو اخر ما انتهى الخيط ودش الارتفاع هو محيط
بالربع مقسوم بتسعين قسما متساوية مكتوب عليه عدد درجاته طردا وعكسا واول درجة
يلي الناظر والخط الايسر النازل من المركز الى اخر القوس يسمى بتسعين والخطوط المستقيمة
النازلة منه الى القوس يسمى جيوب المبسوطة والخط الايمن يسمى جيب التمام والخطوط
النازلة منه الى القوس يسمى جيوب المقلوبة ونهاية الجيوب ستين ونهاية التمام تسعين
واما الجيب من القوس فاصعد القوس المطلوبة في الجيوب المبسوطة لجهة قوسها بالارتفاع
المطلوب وكذا العمل في الجيوب المقلوبة واما اخذ الارتفاع فاسلك الربع بيدك
وعلق به مثاقيل واجعل الطرف الخالي في الهدفتين لجهة الشمس وحركه الربع
حتى تستتر الهدفة السفلى بظل العلم ثم انظر في حاذاه الخيط في اخر القوس فهو الارتفاع

الباب الاول في معرفة الميل الاول لكل يوم وفيه منع الخيط على الستين وعلم بالمرى على عادته
وعشرين من اجزاء المبسوطة ثم انقل الى الدرجة في القوس ثم استخرج المرى في الجيوب
المبسوطة الا القوس لجذر من اول الميل ونهاية الانتقالين ويعدم في الاعتدالين الباب ٢

في معرفة بعد المنظر منع الخيط على الستين وعلم على جيب عرض البلد ثم انقل الستين الى
الميل من اول القوس لجذر المرى في الجيوب المبسوطة فما بعد المنظر
في معرفة اصل المطلع منع الخيط على الستين وعلم جيب مطلع تمام الوقت وانقل الى
تمام الميل لجذر المرى من الجيوب المبسوطة على الاصل الاصل المطلع نهاية
بعد المنظر في الانتقالين ويعدم في الاعتدالين وجيب تمام الوقت المطلع الاصل
في الاعتدالين ونهاية نقصه في الانتقالين وان زدت الميل في الشمال ونقصته
في الجنوب من تمام الوقت حصل ما بالارتفاع في معرفة نصف القصلة
ونصف قوس النهار والميل منع الخيط على الستين وعلم على الاصل المطلع ثم حرك
الخيط حتى يقع المرى على بعد المنظر في الجيب المبسوطة فما حاذاه الخيط في اول القوس
فهو نصف القصلة ويسمى نصف التعديل والقصلة ايضا وما حاذاه في اخر القوس
هو قوس نصف النهار ان كنت في الجنوب ونصف قوس الليل ان كنت في الشمال
وان ضربت نصف التعديل في اربعة حصل فضلها بين الليل والنهار في معرفة
اصل المعدل وعلى جيب الارتفاع بعد المنظر في الجنوب وخذ الفضل بينهما في الشمال
يحصل الاصل المعدل في معرفة العدايرد فضله منع الخيط على الستين وعلم
على الاصل المطلع وحركه الخيط حتى يقع المرى على الاصل المعدل فما حاذاه الخيط
من القوس الفلكي فهو فضل العدايرد وهو الباقي للغروب ان كنت قبله او ما مضى
منه ان كنت بعده وما حاذاه في اول هو العدايرد ان عدم الميل الاخر ونصف

المقسلة في الشمال ونقصانه في الجنوب لحصل الدائر وهو الماضي من الشروق
ان كان الارتفاع شرقيا والباقي للغروب ان كان الارتفاع غربيا
اذا كان الفضل بعد النظر في حاذاه الخيط من اول القوس زدته على الشمس
لحصل فضل الدائر واذا كان جيب الارتفاع بعد النظر فالدرجة هو فضل
الدائر وضع الخيط على الستين وعلم على اصل المطلع وانقله الى فضل الدائر من مكملة
القوس حتى ينتهي الى الاصل المعدل فزد عليه بعد النظر في الشمال وانقصه
في الجنوب لحصل جيب الارتفاع فمن فضله لحصل الارتفاع متى كان فضل
الشمس الستين فانقل الدائر ابدا من اول القوس فما وقع تحت الدائر من الجيوب
البسوطة المسقطة من بعد النظر لحصل جيب الارتفاع ومتى كان ستين بعد
النظر اساويا لجيب الارتفاع وفي حال المساوات بعدم الاصل المعدل
ومتى عدم الميل فجيب الارتفاع هو الاصل المعدل في معرفة حصة الشفق
والفجر واستخرج سبعة عشر درجة النظير لحصل حصة الشفق الاحمر وان استخرجت
بستة عشر النظير لحصل حصة الفجر في معرفة الظل البسوط المنكوس
من الارتفاع ضع الخيط على مقدار الارتفاع وانزل بالتمام المبسوطة ان ارادت
المبسوطة وان ارادت المنكوسة فارجع من التقاطع الى جهة الاول
لجزء الظل المطلوب متى نزلت بالتمام ولم تلق الخيط انزل الممكن ايا الخيط
وكمل الظل لحصل الجزء المطلوب المشاركة لجزء النزول في التسمية فاعرفه

في مخرج المنزول لحصل الظل في معرفة الارتفاع
من الظل فانزل من التمام من الجيوب المبسوطة للظل الظل من
الجهة الاخرى وضع الخيط على تقاطع الجهتين فما حاذاه الخيط من اول
القوس فهو الارتفاع بتمامه فان لم يتصل طرف التمام والظل فانزل
بمرتبها المتفقتين في المسير وضع الخيط على التقاطع لجد الخيط على
الارتفاع من اول القوس كاملا في معرفة ارتفاع العصر
وحصة في حصة الغروب استخرج ظل غاية المبسوطة وزد عليه ما يتمه
لحصل ظل العصر فاستخرج ظل غاية المبسوطة ودائره فالاول حصة
العصر والثاني حصة الغروب في معرفة عرض
البلد استخرج الغاية فهي تمام العرض مع عدم الميل والا فزد عليها
ان تخالفا الجهة وخذ الفضل بينهما ان توافقا كامل المعدل وابقه
تمام العرض وقاما الى الستين فاطرح من الستين لحصل عرض البلد
في معرفة ارتفاع الاسمت ضع الخيط على الستين
وعلم على جيب العيص وحرك الخيط حتى يقع المرئي على جيب الميل فما حاذاه
الخيط من اول القوس وهو الارتفاع الذي الاسمت له ولا يعرف الا اذا كانت
كانت الشمس في البروج الموافقة لجهة العرض وعدم الميل قل من العرض
في معرفة الاسمت فان عدم الميل ضع الخيط على الستين

وعلم على جيب تمام الارتفاع وحرك الخيط حتى يقع المرئي على
جيب فضل الدائر فيقع الخيط على تمام السمت وان كان
الميل موجودا فضع الخيط على تمام الميل وانزل الى الخيط بالاشتر
من جيب فضل الدائر وجيب تمام الارتفاع وعلم بالمرئي
وحرك يقع العلامة على جيب الاخرى فما حازه الخيط من اول
القوس فهو تمام السمت وان لم يكن يقاطع في احد هما فا
نزل جزء جيب اكبرهما او فيهما فانزل الجزء جيب اصغرهما وعلم
وانقل الى جزء جيب الآخر الموافق في الجزء يقع الخيط على تمام السمت
فاذا زاد فضل الدائر على شطرين فاطرحه من مائة وثمانين
وخذ جيب الباقي فهو جيب فضل الدائر فاعلم ما تقدم يقع المرئي على جيب
تمام السمت وجهة شرقي ان كان الارتفاع شرقيا وغربي
ان كان الارتفاع الذي لا سمت له والاجنوبي

في معرفة الجهات الاربع استخرج سمت الوقت وعلمه اول الغد شمس تقدير
ان كان السمت شرقيا جنوبيا او غربيا شماليا والا فمن آخر
القوس وضع الخيط الرويشة بشقه وضع الربع على ارض مستوية وبلغ
اكثر جهة الشمس ثم علق شاقولا في خيط وسامت بظل خيط الربع اما
ان يطابق ظل الخيط او يسره فيه زاد خيط الربع الذي ابتدأت
منه

منه بعد السمت فهو خط المشرق والمغرب والآخر خط الظهر
انتهى

في معرفة سمت مكة اجعل مقعر
طول ما بين بلدك وطول بلدك مكة شرفها الله تعالى فضل الدائر
واستخرج ارتفاع الدرجة التي سامت جهة الشمس لرؤس اهل
مكة شرفها الله تعالى وهي السابعة والجوزاء والثالث والعشرين
من الثور وطلان ثم استخرج سمت ذلك الارتفاع فهو سمت
مكة وعلامة اخرى فيها وجهها من الشمال والجنوب ثم ان كانت
مكة اطول من بلدك فالقبلة في جهة المشرق الاقصى جهة المغرب
وان كانت مكة اعرض من بلدك والقبلة في جهة الشمال والا فمن جهة
الجنوب في معرفة نصف القبلة استخرج خط المشرق
والمغرب وخط نصف النهار بحيث يتقاطعان وجدتان على اربعة
ارباع فضع الربع الذي فيه السمت مكة ثم ابعد عن الخط الموازي لخط
المشرق والمغرب بقدر سمت مكة والموازي لخط نصف النهار
بقدر الآخر فضع الخيط على السمت مكة في معرفة المطالع
الفلكية فضع الخيط على السمت وعلم على جيب تمام الميل وحرك الخيط
حتى يقع المرئي على جيب الدرجة من الانقلاب الاول في خطه الخيط
من آخر القوس هو المطالع الفلكية ان كانت الشمس في نصف الجنوبي

وان انقصه من نصف الدور ثلثة من الحمل وزد عليه في ثلثة من الميزان
واطرحه من الدور ثلثة من الجدي لحصل مطالع الفلكية
وزد عليه نصف قوس النهار لحصل مطالع الغروب فزد عليه حصة
الشفق لحصل مطالع الشفق واطرح نصف القوس من المطالع الفلكية
لحصل مطالع الشروق فاطرح مناحصة الفجر وان زدت نصف الدور
على المطالع الفلكية لحصل نصف الليل وان زدت الدائرة وقت
ما على مطالع الشروق او انقصت الباقي له منها لحصل مطالع الطالع
متى اردت ان تطرح عددا من عدد اقل منه فزد عليه
على الاقل منه دورا كاملا واطرح من المجتمع فالباقي هو المطلوب
ومتى جمعت وزاد الجمع على الدور فالزايد هو المطلوب
ناسوفة العمل بالكوكب القمر بعد الله الك مقام تحصيل الشمس ويستخرج منه
ارتفاعه وفضل دائرة او سمت وقوس ظهوره وخفائه وتعيينه على
كلها في الشمس واذا توسط البلد فالمطالع الغروب مطالعه فالباقي
هو الطالع في الليل عند توسط وان تساوت مطالع الطالع توسط
في ذلك الوقت ناسوفة طول كل قائم على وجه
الارض فانا اكون الوصول الى مسقط الحجر فقدم او اخر بالربع الى ان
يكون ارتفاع ذلك الى تقع خمسة واربعين في قوس الارتفاع
ثم زد

ثم زد على ذلك ما بين بعدك وقدمك وهو ستة اقدام
ونصف ما بين مسقط حجره والمكان المنتهى اليه طول ذلك القائم
وان لم يكن هكذا ذلك فخذ وارتفاع واعرف الظل المبسوط
لذلك الارتفاع ثم زد عليه وانقص منه ما ثبت من الاصابع
واعرف ارتفاع الحاصل والبقية وتقدم ان نقصت وتاخر ان
زدته الى ان يحصل ذلك الارتفاع فيكون نسبة ذلك الى اراد او
المنقوص من الاصابع الى القامة نسبة ما بين قدمك الى الارتفاع
الى طول القائم فلو كان المراد اصبعين لكان ما بين
الارتفاع عليه سبع طول القامة
والله اعلم بالصواب
تمت الجزء الثاني من والله
وصحبه اجمعين
تم

للامام ابي الحسن علي بن رضي الله عنه
ارجو على كل علم نفع الاسلام
ولا تقوى بعلم واحد
اشكل لما رعيت من كل ما كرمه
اجبت ما الجواهر الشيخ العلامة
الشيخ في التسليم نفع ربه شفاعة
والشيخ بري باذن ابي الى تالعلا

فتح الله الفتاح الى الروضة والمسجد

وسلم على الخراب الذي صار مسجد

بالم شود دو بالم بسته

مالان مدحت مغانی بگفت

گلبن مدحت مغانی بگفت

کاروان زلالو رکان خوشتر

بسفه که بصر بابان ها میکرد

بگفت که الدا بودن کنعان

ای بر جنگان کنی سر چنگ

کون نوز اضرب بعد خرجنگ

ام بوبکر هم زنام ام کبیر

اسپ تاب سر حسن خلم و ما کم نیم

ابو سعد

جهلی کنم چهلا بجا

جاهل اولان بیرنا بالغ اولور

مالک کنم زنجیر بجا

جاهلک کلمه زنجیر بجا

شوق ایلسه طالب الله عزت

ظل السعاده شوق الالف طالب

اوشوق ایلین بلبل لا یلیق

عشق باجها نباد فقه الشعر

سلام

زور هی باب ظالم بار بار بزدن جدا ظلمی

دعا ایلین اسیر دام کبر ابلا ظلمی

چولا زدر سنکا ظلمی چوم ایلی بار بزدن

چلوب زنجیر بلا زنم برابلا ظلمی

سلام ازدن بدان بسم چرا غم

سلام ازدن بدان زنج دما غم

سنا کلدکلو نوم بلو چلو کوچام چلو لور

آرچه صورنا سنمدن ایرغم

هو المعين رب تمم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى المصادر بهذا الجيب الظاهر اما الجيب التجريد فيحتمل
ان يكون حالا من فاعل الفعل المقدر في بسم الله يعني حامدا افعلها
اما منصوب وهو ظاهر او مرفوعا والتانيث باعتبار المضاف اليه قوله
واما المجرور فلا سائغ له يوفق اهل الاضافة قوله وهو حدث او الحمد الضمير
راجع الى الفعل المذكور ضمنا قوله المحذوف فعلها لا انما فعلها يوف
بالتامل قوله لكونها اصلا الى للدوام الا الجملة الفعلية المخصوصة وهي
حدث او الحمد اصلا الاسمية المخصوصة وهي الجملة الخبرية لانها معدولة
عنها لدلالة على الدوام وقيل لكونها الجملة الفعلية المطلقة اصلا الاسمية
المطلقة لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو
الفعل بالزمان اتم او لانها تشمل الخبرية والانشائية وضعا بخلاف الاسمية
قوله وتنقيص هذا ان امكن في الجملة الاسمية كجعل مبتدا او اياها مفعولا ما
المتكلم مثل الحمد لك الا انه لم يعتبر لعدم الاعتراف واعتبار الاصالة
فيها قوله وانما اختير الحذف يعني اختير الجملة التي حذف فيها الفعل
دون التي لم يحذف فيها ذلك مثل الجملة الحمد لك او الحمد بدون ذكر الفعل

لا يبعد

لا يبعد اختير حذف الفعل في هذه الحالة دون ذكره حتى يرد ان الحذف
واجب في هذه والاختيار ينافيه قوله ليقع الحمد على وتيرة التسمية
هذا وجه لاختيار الفعلية على الاسمية ايضا قوله وليذهب اه وليكون
الحمد مؤكدا فتامل قوله لانه يدل على الاستمرار اه ودلالة المضارع على
الاستمرار بحسب المقام والقرينة لا مطلقا على ما صرح به السيد الشريف
في حاشية المطول حيث قال قد يقصد المضارع الاستمرار على
سبيل التجدد ويستفاد بحسب المقامات انتهى كلامه ولعل مراد المحشي
ذلك الى يدل المضارع على الاستمرار في هذا المقام قوله واما الماضي اه
اراد بدلالة الماضي على الانقطاع والتنقص عدم دلالته على الاستمرار
مطلقا فقوله ايضا ناظر اليه اي لا يدل على الاستمرار الماضي هو موجب
لاستواء الحمد في جميع الازمنة اي ماضيه كما لا يدل على الاستمرار
مطلقا واما كونه بالنظر الى دلالة الماضي على الانقطاع او دلالة المضارع
على الاستمرار تغيير مناسب لاستعمال ايضا في الحقيقة وعلى جميع التقادير الاولى
ترك اه ايضا لافادة ما يفيده قوله وهي الاحسان وهل العطية
ايضا قوله على ما لخصت لي من بابين اه نسبه نشر على غير
ترتيب اللف قوله واضافة الملح الى العوارف بيانية ليس
على ما ينبغي لانها لامية لا بيانية لا المنح مضاف الى العوارف والمصالح
الا الاخاص والا لم يصح الاضافة تتامل قوله يدل على ان المراد به
المصورية وتنبيه على الخروج على الاتمام الذي احد صفة المنعم او على التقدير

الموصولية يجوز على النفس النعمة وهو غير اول قوله لا يصح عطفه عليه من
حيث المعنى اه عدم صحة العطف على ان يكون التقدير هكذا الى علم ما خلقنا
منه من محن اه واما على التقدير ان يكون هكذا الى علم ما خلقنا به من اه
الى علم النعمة التي خلقنا بسببها ثم محن لا يصح على ان جعل الباء
للسببية او متعلقة بخلقنا فيصح لا يشكل فيتبادر الى الفهم تقديره منه
فالوجه الاول ما سبق لكن التامل يدفعه قوله ويجوز ان يكون المعنى
اه يجوز ما هو صورة ذهنية لا يعلم قوله وعلى جميع التقادير الاولى وعلى كلا
التقديرين قوله وقيل خاصة قال قيل بناء على انه لا يفهم من العطف وقيل ان
اضافة العوارف الى الافضل قرينة للتنبيه درنا رسي علم قوله فكانوا فهم
اعطانا الاولى اعطانا الا انه لما وصف العوارف بصفة ذوي العقول
الذي هو اعطاء العطايا دل على الاعطاء والاستثناء معتبر في كل واحدة
من تلك العوارف قال اعطانا مع انه مسند الى ضمير العوارف الى اعطاء كل واحدة
منها تلك العطايا قوله فعبر عن المشبه بلفظ المشبه هذا التفريع يستقيم على مذهب
السكاكي لان التشبيه والتفسير بالتشبيه المضمر وهو مذهب الخطيب والتعبير عن المشبه
بلفظ المشبه مذهب السكاكي فتفريع احدهما على الآخر غير جيد والمناسب
ان يقال فعبر عن المشبه بلفظ اختيار المذهب الخطيب ثم ترك قيد النفس اختيار
المذهب السكاكي على ان الاتصال الثاني من التشبيه على التقدير الذي ليس
بشيء فان الاستعارة التحقيقية مستلزمة للمعنى على ما ورد الاعتبار وان تذكر
قرينة للتشبيه كما يأتي في محله فعلى هذا يجوز خاص المعنى على ما خلقنا من محن

الفضائل

الفضائل المشبهة بالنباتات الحضرة ولا يخفى شناعته اذ كان ما
صول او مصدرية وهي متعلقة او بيانية والعلة لهذا لم يتعرض لتفسير هذا الاجمال
وبيان معناه قوله واما تشبيه ادراك الفضائل اه تشبيه ادراكات
الفضائل بالمواقف والتعبير بها في الاستعارة مصرحة تحقيقية فتفسير مناسب
لان الاول موجب لشرف نوع وهو الانسان والثاني معدم لشرف
نوع وهو النباتات الحضرة او لان الاول الشريف في نفسه بخلاف
الثاني ولا يخفى عليك ان عدم المناسبة المذكورة اذا اريد الادراك
الحق مطابقة لنفس الامر لا هو المناسب لاضافته الى الفضائل فلم واما
لو اريد الادراك الشامل للشك واليقين والوهم والجهل كما يقتضيه
اضافته المحض اليه فلا يخلو من مناسبة ما بلا مرية ما لا يخفى على ذوي الادراكات
قوله كما في حديث ان كان الكاتب في حديث اعلم ان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت مع انه ضمير مرفوع وقع موقع
المجرور على ما بين في محله فمن هذا المحل من هذا القبيل قوله اول يجوز ان يكون
الى هذا النفس يجوز ان يكون اه فلا يرد تقوية احد الجوازين وعدم
صحة الآخر في قوله وهو على ما وقع في اكثر النسخ لافادة حصر ذلك
الجوازين به من بين قرائنه وقوله مفتوح الهمزة خبر يكون بمفهوم الهمزة
ما تنبيه الاول اذا اصلها واو فاعلت بقلب الكسر كما ان اصل الاول
اول فاعل بقلب الهمزة واوا قوله وهو الايمان والاسلام فيه ان كونهما
اشرف يستلزم تسوية بين الانبياء والمتهم في هذه الصلوة فالاول

ان يقال ان الشرف النعم وهما النبوة والرسالة قوله وخواص النبوة والرسالة
بعد عليه انه لا شك في انها اشرف من خصوصها اللهم الا ان يقال اضافة الخواص
اليهما بيانية فالاولى في البيان ان يقال ان الشرف النعم وهي النبوة والرسالة
بعض الخواص فاذن لكونها بيانية قوله لجنس الشرف والرتبة الاولى التقسيم
على الشرف وكان لم يفرق بينهما فجعلها عطف تفسير له قوله لان النبوة
الوجود اه الاولى في التعليل ان يقال لانها اول النعم لجنس الزمان حص
لنبوة الوجود ينبوء المنفرج وصلوة على جميع من طلع نبوة الوجود وهو باطن
لشمول الصلوة للصلوة على الظاهرين قوله الصفة البوعية ما فيها وهو
التجنيس الخطي كالمنبوت والمبعوث والتجنيس القلب كلحمت وخلصت
والنخ والحن والاماضر والغضارة واما الفواصل فتشبه ان يكون من قبيل
جناس الاشتقاق بالنسبة الى الاخريين وهو توافق الكلمتين في الحروف
الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى كقوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم
فانهما مشتقان من قام يقوم قوله ان كنت لا انهره اه قد كان اخر الاقتراح
على ان الكتب وكنت لا انهره لان النهر يكون بعد الاقتراح غالبا فلا
يلزم قبل الاقتراح لا انهره استقباله ويزيده لانه محكي من اقترح ثم يرد
عليه ما يناسب اي ايراد الاخ مرفوعة كالتعليل وجوابه سلم على الاجمال ويزيده
قوله يريد السائل على الجواب فيه ان الدليل لا يوافق المدعى الا ان يقال
ان حكمه عام وان كان مورده خاصا ويقال انه بني على جعل هذه المسائل
كالمسائل على الجواب كما سيشير به قوله في طريقه ومسائل قوله

وما ان عطيه امام قبيل صنف الجار بتلك ان لا انهره او ما بان تعطيه
او ترده ردا لينا وفيه تأمل وامام قبيل فشد الوثاق قائما بعد وما فداه
الا انهره فاما عطيه اعطاء ان وجد السائل عنده او رده لينا لم يوجد عليه
في الكشف بل قرح على الكتابة لو لا انه يقال بل اقترح على الكتب ولا ذمي
لا علما وكانه لم يفرق بينهما والفرق واضح لان الكتب بمعنى ايجاد النشر
كما ان الشعر بمعنى ايجاد النظم والكتابة بمعنى كتب بمعنى خط قوله وههنا قد وجد
لان السؤال هنا هو استفهام والمسائل هي موجودة في ذهن الشارح
واعطاء بالكتابة وتشتاق الاوراق فالمناسب حاله ذا السؤال الاعطاء
والكتب لا استرداد والتعليل قوله قد عده علما لاستخارة المناسب لرعاية الادب
ارجاع الاستخارة لا ازدراء المسائل لان هو صفة لا انا المسائل
نفسها اللهم الا ان يقال معنى الاستخارة لاستقلاله وعده قليلا او الضمير راجع
الى المسائل قوله فلما انوا الحال اجابهم الاسنب فلما ان اجابه قوله
اي كاصه لان الاقتراح اه فيه نظر اما اولا فلان تفسير الاقتراح بالالحاح
تفسير بغير معناه قال الشريف العلامة رحمه الله في حاشية الاصول الاقتراح
السؤال بغير روية والالحاح المبالغة فيه واما ثانيا فلان الظاهر من قوله
لان الاقتراح ان يكون قليلا تفسير لكذلك اذ لا حصر له بل هو
قليل بعدم نفع التعلل المذكور في الشرح واما ثالثا فلان قوله السؤال
على سبيل التحكم والاستجال لا طائل تحته بل المناسب العصر على السؤال
من غير روية ايضا لان الاقتراح السؤال بغير روية والاستجال السؤال
بعجلة لا يقال

لانه معنى آخر الافتراق قال في الصحاح افتراق الكلام او الحال هو ابتداؤه
من غير ترتيب من قبل ذلك قوله ايضا لف اي باعتبار انه جعل لف اخا
ومثلا له واما باعتبار انه جعلهم اخوانا ومثلا له فالتعبير عنهم بالاخوان
لتعظيم شأنهم والاهتمام بحالهم والاشارة الى انهم بلغوا في الفضل
والكمال الى حيث لم يبق بينه وبينهم الا اسم المعلم والمتعلم لكن هذا لا يناسب
ظاهره لو كان المراد من المستفيدين المتعلمين المقروين عليه واما لو كان اعم منهم
فباعتبار بعض الافراد الذي يصح نظمه فيهم اعني المقروين عليه هذا الكلام
لو كان التعبير المذكور مثلا اشارة الى انه واما لو كان من المسائل والاشارة الى كيفيته
كما هو الظاهر من السوق فان كان معنى الاخوان اخواني فالتعبير عنهم
امثاله بالاخوان ما وقع بينهم من المحبة والصداقة وان كان معناه اخوانك
فكما فيما قبل قوله هذا الساعة لف الاولى ترك في التأليف الا ان يراد
اظهار ان التأليف سبب شفقته عليهم قوله التعبير بالاخوان الاولى
في التعبير تعميم الاخوان الى التعبير الذي هو الاخوان لا التعبير عن المستفيدين بالاخوان
على ما لا يخفى قوله يرجح الوجه الوجه الاخير بل يعينه وجه الترجيح بالنظر الى
وجود التناسب ووجه التعيين بالنظر الى وجود التناسب ووجه التعيين
بالنظر الى لزوم التناقض هذا ولا يخفى عليك انه كما يرجح الوجه الاخير
كذلك علة المسؤول اعني ما لا استخارة كما لا استخارة كما سبق من
رجح الاول الا ان يحمل المعلوم الوجه الاخير على التحديث لا على التقدم
ايضا قوله فلنا يحتمل ان في ان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة
بالكلية

بالكلية والحاسم ان يقال هذا الحديث لا يقع بقرينة تكسبه من التعلل
ويكسبان قبل الاستعانة بقوله تعالى قوله واستعارة الى المصرحة كما هو
المناسب للسوق والوعد فيما سبق والا فلا بد من ذكر تعريف المصرحة
ايضا كما حققه وايضا لا يلزم تعريف الاستعارة وجامعا واذا كان ايضا
على مذهب الخطيب شبه المسائل بالفوائد ويجوز ان يكون من قبيل اضافة
المشبه به الى المشبه على ان يكون الرسالة عبارة عن طائفة مخصوصة
من المسائل والفرق ح ان بناء الاول على تشبيه الافراد وبناء الثاني
تشبيه الجمع ويمكن ان يشبه الرسالة بالمعنى المذكور بالصدف في الحسن
استعارة بالكناية ويضاف اليها الفوائد استعارة تخييلية
فتأمل قوله المقترحة في مساحة والا فالتركيب مبني على الفوائد المقترحة
الآن بقاء المقصود من اقتراح الكتب الفوائد وان ثبت باعتبار
العلة المضاف اليه قوله الى وقت غروب الشمس فسر به تأنيثا لا معنى
غروب اليوم فاشار اما الى الشمس المضاف اليها الغروب مقدرة لانه
جعل المغرب اسم زمان من فاورد ح تفسير معناه لفظ الوقت او جعله
مصدرا ميميا فقدر الوقت بناء على زعم ان اللائق ان يضاف الاذان
الى الوقت كما يضاف الى الصلوة لا الى الغروب فاذان المغرب مثل
باذان وقت المغرب مثلا على هذا الزعم وكان يقول تفسير لمن
بمجرد قوله مغربه بل تقول مع اذان مغربه لانه يرد على الشارح ايرادين الاول
قد مر في هذا القول مع جوابه والثاني اشتغل به لم يبال باجابته الاذان

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТИ САВА" БЕОГРАД
II Н. Бр. 43577

عن ابيه حيث اشتغل بالكتب والتحرير عنده اذ ان ضم فاشار
الى انه هو رحمه الله اراد ان يختم الكتب مع اذان المغرب
ضمة دقة غروب الشمس لا صحة مع الاذان فافهم تمت

هذه الرسالة الشريفة تمت

الكتاب ببيان الله
الملك الوهاب
غفر الله ولوالديه
واحسن
اليه واليهما

م م
١٨٥